صندوق التنمية للعراق

مذكرة الأمور الظاهرة من عملية التدقيق

(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية)

تقرير الوزارات الممولة من الصندوق

٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

إرنست وَيونغ

ارنست و يونغ بغداد
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ٦٠٠٤
بغداد – جمهورية العراق
هاتف ٠٠٩٦٤١٥٤٣٩٨٥٩ (٤ خطوط)
فاكس ٠٠٩٦٤١٥٤٣٩٨٥٩
www.ey.com/me

٣٠ نيسان ٢٠٠٨

السادة رئيس وأعضاء مجلس المشورة و المراقبة
السادة رئيس وأعضاء لجنة الخبراء الماليين
صندوق التنمية للعراق
بغداد – العراق

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: مراجعة حسابات الصندوق لعام ٢٠٠٧

نتيجة لقيامنا بعملية المراجعة لعام ٢٠٠٧ استرعى انتباهنا بعض الملاحظات حول الحسابات وأسلوب العمل ونظام الرقابة الداخلية في الوزارات الممولة من الصندوق والتي نوردها راجين أن تنال عنايتكم ومتابعتكم.

ولأهداف تحديد طبيعة، توقيت ومدى إجراءات المراجعة والفحص اللازمين وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فقد قمنا بمراجعة وتقييم نظام الضبط والرقابة الداخلي للصندوق، ومن خلال هذه المراجعة فقد تبين لنا بعض الملاحظات والتوصيات والتي نوردها في تقريرنا هذا لاهتمامكم ومتابعتكم.

يتضمن هذا التقرير بالإضافة إلى ما سبق بعض الملاحظات والتوصيات لبعض الأمور الأخرى التي لاحظناها خلال عملية المراجعة التي قمنا بها بالإضافة لمتابعة الملاحظات و التوصيات من السنوات السابقة.

بطبيعة الحال فان هذه الملاحظات والتوصيات لا تشمل كل التحسينات المحتملة والتي قد تكشفها مراجعة تفصيلية خاصة ولكنها تبين تلك النواحي الهامة للتحسينات الممكنة التي نتجت عن عملية المراجعة الدورية التي قمنا بها.

إن تقريرنا هذا مخصص فقط لاستخدام الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة و لجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى. فيما يخص تقريرنا، فنحن لا نقبل ولا نتحمل أي مسؤولية لأي غرض آخر أو لأي شخص عرض عليه هذا التقرير أو لأي شخص آخر يكون هذا التقرير في متناول يده ما عدا الحالات التي نوافق عليها كتابيا.

ختاما، نشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقديم خدماتنا ونشكر كافة العاملين في جميع دوائر و مؤسسات الدولة لما أبدوه من تعاون لتسهيل مهمتنا، راجين لكم دوام التقدم والازدهار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

ارنســـــــت و يونغ

بشـــــــر بكر

مذكرة الأمور الظاهرة من عملية التدقيق
تقريرالوزارات الممولة من الصندوق

المحتويات

العنوان	الصفحة
مفتاح الرموز	٤
ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات	٥
وزارة النفط	٢٧
وزارة الإتصالات	٧٨
وزارة الإسكان والاعمار	٨٨
وزارة الشباب والرياضة	٩٠
وزارة البلديات والأشغال العامة	٩٧
وزارة النقل	١٠٦
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١١١
وزارة الدفاع	١١٧
وزارة الزراعة	١٢٢
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	١٢٤
وزارة الصناعة والمعادن	١٢٧
وزارة التخطيط	١٣١
وزارة الموارد المائية	١٣٨
وزارة الداخلية	١٤٢
وزارة الصحة	١٥١
وزارة التجارة	١٦٣
وزارة الكهرباء	١٧٤
وزارة العدل	١٨٧
وزارة الثقافة	١٩٦
وزارة التربية والتعليم	٢٠٤
وزارة الخارجية	٢٠٦
وزارة حقوق الإنسان	٢١١
وزارة الهجرة	٢١٣
ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – أربيل	٢١٦
وزارة المالية – أربيل	٢٢٣
وزارة الكهرباء – أربيل	٢٢٨
وزارة البلديات – أربيل	٢٣٢
وزارة الإسكان – أربيل	٢٣٥
ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية	٢٤٠
وزارة المالية – السليمانية	٢٥٣
وزارة الكهرباء – السليمانية	٢٦٠
وزارة النقل – السليمانية	٢٦٦
وزارة التعليم العالي – جامعة السليمانية	٢٧١
المديرية العامة للبلديات – السليمانية	٢٧٦

مذكرة الأمور الظاهرة من عملية التدقيق تقريرالوزارات الممولة من الصندوق
مفتاح الرموز

يحتوي هذا التقرير على الرموز التالية:

معنى الرمز	الرمز	البيان
درجة المخاطرة عالية		**تتعلق الملاحظة بضعف جوهري يؤثر في تحقيق الأهداف الأساسية أو النتائج المالية أو تؤثر في السمعة المهنية. نوصي بضرورة إتخاذ إجراءات معالجة فورية.**
درجة المخاطرة متوسطة		**تتعلق الملاحظة بالأمور متوسطة الخطورة و التي قد تؤدي إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلي و/أو كفاءة الأنشطة التشغيلية والتي يجب أن يتم الأفصاح عنها. نوصي باتخاذ إجراءات معالجة خلال فترة قصيرة.**
درجة المخاطرة منخفضة		**تتعلق الملاحظة بأمور قمنا بملاحظتها قد لا تؤثر على نظام الرقابة الداخلي و/أو فاعلية وكفاءة الأنشطة التشغيلية، ولكن يجب الإهتمام بها من قبل الإدارة. نوصي بإتخاذ إجراءات معالجة خلال فترة معقولة.**
ملاحظة من السنة الحالية	**جديدة**	**تتعلق الملاحظة بالأمور التي استرعت انتباهنا خلال مراجعتنا في عام ٢٠٠٧.**
ملاحظة من السنة/ السنوات السابقة تم اتخاذ اجراءات لحلها	✓	**تتعلق الملاحظة بالأمور التي استرعت انتباهنا خلال الأعوام السابقة و قامت الجهة المسؤولة (في رأينا) باتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها.**
ملاحظة من السنة/ السنوات السابقة لم يتم اتخاذ اجراءات لحلها	**مكررة**	**تتعلق الملاحظة بالأمور التي استرعت انتباهنا خلال الأعوام السابقة و لم تقم الجهة المسؤولة (في رأينا) باتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها.**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١. الوثائق المؤيدة للعقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارات لا تحتفظ بنسخ الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات التابعة لها، حيث أن ملفات العقود محتفظ بها لدى المديريات التابعة للوزارة فقط.	نوصي بحفظ نسخة من الوثائق الأصلية للعقود، والخاصة بالمؤسسات التابعة للوزارة في مقر الوزارة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٢. إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والمالية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زياراتنا إلى الوزارات العراقية، لاحظنا أنه لا يوجد دليل شامل لإجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والمالية للوزارات. إن بعض الوزارات تمتلك تعليمات محددة على شكل مذكرات داخلية متنوعة.	نوصي بأن تعمل الوزارات على إعداد وتطبيق سياسات وإجراءات رقابية داخلية مكتوبة والتي ينبغي أن تغطي جميع الأنشطة التشغيلية والمالية للوزارات. إن هذا الدليل ينبغي أن يتم مراجعته بشكل دوري لضمان عملية تحديثه وملائمته في تزويد دليل للإجراءات المحاسبية والتشغيلية لكادر الوزارة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الإدارة العليا إتباع إجراءات رقابة مفصلة من أجل ضمان تطبيق مناسب ومتماثل لدليل السياسات والإجراءات.	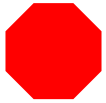	**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٣. الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.	نوصي الوزارات بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية: – التسلسل الوظيفي في الوزارة. – المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة. – المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها. – المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي. – أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف. – أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٤. عدم وجود سياسات وإجراءات مركزية لعمليات الشراء			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا عدم وجود سياسات وإجراءات محددة ومكتوبة لعمليات الشراء، كما لاحظنا ان عمليات الشراء التي تقوم بها الحكومة العراقية ليست مركزية حيث ان كل الوزارات والوحدات الحكومية تقوم بعمليات الشراء الخاصة بها على حدى. ان غياب دليل السياسات والإجراءات المركزية لعمليات الشراء والتجهيز يعد ضعفاً في الرقابة العامة على عملية التجهيز في الوزارات.	نوصي وزارة المالية بإعداد تعليمات مكتوبة موحدة لسياسات وإجراءات عمليات الشراء ليتم إتباعها من قبل كل الوزارات والوحدات الحكومية. إضافة إلى ذلك، ينبغي تطبيق إجراءات مراقبة تفصيلية من قبل الإدارة الرئيسية للتأكد من فاعلية وتماثل تطبيق دليل إجراءات عمليات التجهيز. كذلك، فانه ينبغي على وزارة المالية أن تقوم بإعداد دراسة تأخذ بعين الاعتبار من ان كل عمليات الشراء للوزارات والوحدات الحكومية الأخرى والممولة من صندوق التنمية للعراق ان تكون مركزية لضمان فعالية الرقابة عليها من قبل وزارة المالية.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٥. إدارة المشاريع ونظم المراقبة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى الوزارات ، لاحظنا الآتي فيما يخص إدارة المشاريع ونظم المراقبة: – لا تملك الوزارات أنظمة ملائمة لإدارة المشاريع كما لا يوجد دليل سياسات وإجراءات مكتوبة لإدارة المشاريع. – معظم الوزارات لا تحتفظ بسجل للمشاريع أو سجلات كافية لإعداد التقارير المتعلقة بالعمليات الخاصة بكل مشروع ولمراقبة التقدم في المشاريع تحت الإنشاء. هذه السجلات ستساعد الوزارات في عملية مراقبة المطلوبات المستحقة إلى المقاولين والمجهزين وكذلك تعد كمدخلات لإعداد خطة النقد المتوقعة وتقرير مقدار النقد الذي سيتم دفعه إلى المقاولين ومجهزي الوزارات على المدى القصير والبعيد. – لا تعد الوزارات قائمة بالشروط التعاقدية للعقود مع كل مقاول ومجهز للتأكد من الالتزام الكامل بالشروط الخاصة بكل عقد من قبل الوزارة والمقاول. ان غياب إدارة مشاريع ونظم مراقبة كافي يعد ضعف جوهري في تنفيذ مشاريع الوزارات، وخاصة فيما يتعلق بموازنة النفقات الرأسمالية التي تمثل جزءً مهماً من موازنة الحكومة العراقية.	نوصي بما يلي: – ان تقوم وزارة المالية أو مجلس الوزراء بتطوير دليل إجراءات وسياسات مكتوبة موحدة لإدارة المشاريع ليتم تطبيقها من قبل كل الوزارات، مع مراعاة خصوصية المشاريع في كل وزارة. – ينبغي ان تحتفظ جميع الوزارات بسجل أو سجلات كافيه لإعداد التقارير عن جميع العمليات الخاصة بكل مشروع ومراقبة التقدم في المشاريع تحت الإنشاء. – ينبغي على الوزارات إعداد قائمة بشروط كل عقد مع كل مقاول أو مجهز للتأكد من الالتزام الكامل بالشروط الخاصة بكل عقد من قبل الوزارة والمقاولين. – ينبغي إتباع إجراءات مراقبة كافية من قبل الإدارة الرئيسية للتأكد من فعالية وتماثل استخدام دليل إجراءات المشاريع.	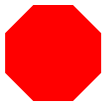	**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٦. إجراءات وسياسات تقنية المعلومات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا عدم وجود سياسات وإجراءات رسمية موثقة لتقنية نظم المعلومات. ان غياب هذه السياسات والإجراءات يمكن ان يؤدي إلى انحراف عملية تطور تقنية نظم المعلومات مقارنة مع الخطة الإستراتيجية الشاملة للوزارات. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا قد يؤدي إلى استخدام حلول قصيرة المدى ذات نتائج غير فعالة ومكلفة على المدى البعيد.	نوصي الوزارات بأن تعمل على صياغة خطة إستراتيجية لتقنية المعلومات تحدد كيفية استخدام موارد تقنية المعلومات لتنفيذ غايات وأهداف الوزارة. ينبغي أن تحتوي هذه الخطة على الأقل على الأمور التالية: – إجراءات وسياسات تقنية المعلومات. – تقييم بيئة تقنية المعلومات الحالية لتحديد فيما إذا كانت المتطلبات والأهداف الحالية قد تم تحقيقها. – تحديد الأهداف القصيرة والطويلة المدى وتحديد موارد تقنية المعلومات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف. – تحديد فيما إذا كانت الأهداف القصيرة المدى منسجمة مع الأهداف طويلة المدى. – تحديث ومراجعة دورية لضمان أن الخطة تركز على احتياجات التغيير لكل وزارة.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٧. التدقيق الداخلي			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أقسام التدقيق الداخلي في الوزارات تفتقر إلى التالي: ١. إجراءات وسياسات رسمية. ٢. برامج تدقيق داخلية معيارية. ٣. حدود واضحة للصلاحيات والمسؤوليات ضمن القسم. ٤. سياسات الاستقلالية، كمثال على ذلك أن موظفي قسم التدقيق الداخلي يشتركون في عضوية لجان المشتريات.	نوصي بالتالي: – ينبغي أن تكون الإجراءات والسياسات متفقة مع معايير معهد المدققين الداخليين (IIA). – تطوير نظام داخلي رسمي للتدقيق الداخلي. – إعداد برنامج عمل رسمي وخطة تدقيق داخلي موافق عليها من قبل الوزارة. – أن تعمل الوزارة على تطوير هيكل تنظيمي وإجراءات توضح الصلاحيات والمسؤوليات من أجل تنفيذ واجباتها بشكل فعّال. – إن الكادر الوظيفي ينبغي أن يكون مدرباً ومؤهلاً مع مستوى مناسب من الخبرة. – أن لا يشترك أي من الكادر الوظيفي للتدقيق الداخلي في أي لجنة إدارية. – تخصيص موارد مالية وتشغيلية كافية لقسم التدقيق الداخلي من أجل تحقيق أعلى فائدة من عملياته. إن قسم التدقيق الداخلي وجد من أجل مساعدة الإدارة في الرقابة على أنشطة وأقسام الوزارة والمساعدة في تحديد الأمور التي تتطلب اهتمام، وبشكل خاص في الوزارات الكبيرة.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٨. الموارد البشرية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا وجود بعض المحددات في أداء قسم الموارد البشرية والتي يمكن تلخيصها بما يلي: – فقدان وثائق بعض الموظفين مثل السيرة الذاتية والشهادات. – لا يتم تحديث بعض سجلات الموظفين بشكل منتظم أو عدم الاحتفاظ بها بشكل مناسب، وبالتالي، لم نتمكن من تتبع المبالغ المدفوعة في قائمة الرواتب مع ما تم المصادقة عليه. – إن ملفات الموظفين لا تتضمن فهرس بالمحتويات. – بعض ملفات الموظفين كانت مفقودة. – جميع السجلات محتفظ بها بشكل يدوي.	نوصي الاحتفاظ بالسجلات الشخصية للموظفين بشكل مكتمل وتحديث هذه السجلات بشكل منتظم لضمان الأخذ بعين الاعتبار أي تغير في حالة الموظفين لضمان اكتمال المعلومات المتعلقة بالموظفين.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٩. دليل التفويض والصلاحيات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أن الوزارات لا تمتلك الوزارات قائمة بالأشخاص المخولين بالتواقيع، نماذج بالتوقيع ولائحة صلاحيات رسمية تحدد دور كل الموظفين المخولين للوزارات وحدود موافقتهم لتخويل وتنفيذ المعاملات والمدفوعات المصرفية من حسابات الوزارة المصرفية وحدود الصلاحية لكل وظيفة في الوزارة.	نوصي الوزارات بإعداد لائحة صلاحيات لكافة عملياتهم وذلك لضمان تطبيق إجراءات رقابة كافية ومناسبة. لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المناصب المخولة بالتوقيع، الأنشطة المخولين بها، حدود الصلاحيات لكل عمليات وأنشطة الوزارة متضمنة التحويلات النقدية والمدفوعات. أنواع الصلاحيات ينبغي أن تغطي ما يلي: – إعداد العملية. – المراجعة. – المصادقة. لائحة الصلاحيات للوزارات ينبغي أن تراجع وتصادق من قبل مستوى مناسب من الحكومة العراقية.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١٠. المطابقة مع سجلات وزارة المالية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أن معظم الوزارات لا تعد مطابقات شهرية بين المبالغ المدفوعة من قبل وزارة المالية وبين المبالغ المقبوضة من قبل كل وزارة، لتسوية سجلات وزارة المالية مع سجلات كل وزارة. إن الهدف الرئيسي من هذه المطابقات هو التأكد من أن كافة المبالغ المستلمة من وزارة المالية تم تسجيلها من قبل الوزارة.	نوصي بأن تقوم كل وزارة بإعداد مطابقات شهرية مع وزارة المالية لضمان التسجيل الصحيح لكافة المعاملات في سجلات الحسابات لكل وزارة، وإن أية فروقات ينبغي متابعتها بشكل دوري. هذه المطابقات ينبغي إعدادها بصورة ملائمة وأن تتم المصادقة عليها من قبل المستويات المناسبة في الوزارة.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١١. لائحة صلاحية التوقيع			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا أن الوزارات لا تمتلك لائحة حدود صلاحيات، نظراً لوجود عدد من المدراء في بعض الوزارات يمتلكون صلاحية توقيع الشيكات من دون وجود حدود، أو حد أعلى لمبلغ الشيك هذا بالإضافة إلى وجود العديد من التنقلات الوظيفية للمدراء بين الأقسام.	نوصي كل وزارة أن تعمل على إعداد لائحة صلاحيات لتحديد الأشخاص المخولين في كل وزارة لإصدار الشيكات. بالإضافة إلى ذلك، لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المستويات العليا اللازمة للمصادقة على إصدار الشيكات ذات القيمة العالية والتي يجب أن يتم تحديدها من قبل كل وزارة وفقاً لحجم النفقات. في جميع الحالات، على الأقل ينبغي التوقيع على الشيك من قبل شخصين.	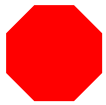	مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١٢. فصل المهام في عملية الرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعملية تسجيل الرواتب في الوزارات، لاحظنا عدم وجود فصل كاف للمهام في عمليات الرواتب. حيث أن الموظف المسؤول عن الاحتفاظ بسجلات الرواتب وإعداد قوائم الرواتب، هو مسؤول أيضاً عن ترحيل قوائم الرواتب الى النظام. لذلك فإن السجلات المحاسبية تكون أكثر عرضة للأخطاء المقصودة وغير المقصودة بسبب عدم وجود فصل كاف بين المهام والمسؤوليات.	نوصي بأن يتم الفصل في المهام كما يلي: – قوائم الرواتب ينبغي أن يتم إعدادها من قبل المحاسب وأن تراجع من قبل محاسب مستقل آخر ومن ثم يتم مراجعتها والمصادقة عليها من قبل المدير المالي. – إن الموظف المسؤول عن إعداد قوائم الرواتب يجب أن يكون مستقلاً عن الموظف المسؤول عن ترحيل القوائم الى نظام الرواتب. – يجب إعداد تسوية بين سجلات الرواتب والسجلات المحاسبية على أساس شهري.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١٣. الدفع النقدي للرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعملية الرواتب في الوزارات، لاحظنا أن معظم الوزارات تعمل على دفع الرواتب نقداً. حيث أن الدفع النقدي للرواتب بشكل مباشر أو من خلال لجنة توزيع الرواتب يزيد من خطورة خسارة النقد عند عملية التوزيع. كذلك، لاحظنا أيضاً أن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم، بالإضافة إلى ذلك، ففي بعض الحالات لا يوقع الموظف على قائمة الرواتب لإثبات استلامه للراتب.	نوصي الوزارات بدفع رواتب الموظفين عن طريق التحويل البنكي إلى الحساب الشخصي لكل موظف من أجل تجنب المخاطر التي تترافق مع عملية الدفع النقدي للرواتب.	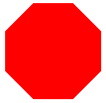	**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١٤. الإعداد اليدوي للرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعملية الرواتب في الوزارات، لاحظنا أن الوزارات تعد الرواتب يدوياً. هذه العملية مجهدة ومستنفدة للوقت. بالإضافة إلى ذلك، أن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من خطورة الأخطاء البشرية.	نوصي بتطبيق نظام رواتب موحد لكافة الوزارات. إن استخدام برامج حاسوبية لعملية إعداد الرواتب سوف تقلل من الأخطاء البشرية وتوفر المزيد من الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوزارات يمكن أن تستفيد من النظام الالكتروني في المجالات التالية: ١. إعداد قوائم الرواتب. ٢. توحيد ساعات العمل مع معالجة قوائم الرواتب الكترونياً. ٣. توحيد ملفات الموظفين. ٤. التحديث الآلي لرواتب الموظفين الناتجة عن تعيين موظفين جدد والاستقالة. ٥. إمكانية استخدام هذا البرنامج كأداة لتقييم الموظفين.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١٥. الشيكات الصادرة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أن قسم المحاسبة لا يحتفظ بنسخة من الشيك الصادر ونسخة مصورة من هوية الشخص المستلم. إن الاحتفاظ بنسخة من الشيك الصادر ونسخة من هوية الشخص المستلم للشيك وتوقيع الشخص المستلم على نسخة الشيك يعد دليل على استلام الشخص للشيك وبالتالي تقليل المخاطرة والأخطاء والدعاوي.	نوصي قسم الحسابات في كل وزارة بالحصول على نسخة من الشيك لكل عملية دفع عن طريق الشيكات ونسخة مصورة من هوية الشخص المستلم وتوقيع المستلم على نسخة الشيك. كذلك، ينبغي أن تكون جميع الشيكات الصادرة للمستفيد الأول فقط.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١٦. الوثائق المؤيدة والمرفقة بمستندات الصرف			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أن الوثائق المؤيدة والمرفقة بمستندات الصرف لم يتم تأشيرها بختم يؤكد الصرف وخلاف ذلك سوف تكون هذه المستندات بعد صرفها عرضة للتغيير مما يزيد من مخاطر التسديد المتكرر للوثائق.	إن كافة مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها ينبغي أن يتم ختمها بختم "مدفوع" مباشرة بعد عملية الدفع لمنع عملية التسديد المتكرر لنفس الوثائق.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١٧. النماذج المعتمدة للعقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زياراتنا إلى الوزارات، لاحظنا أنه لا يوجد نموذج معتمد من عقود تجهيز البضائع والخدمات. حيث تقوم كل وزارة بإعداد بنود عقود التجهيزات والخدمات داخلياً متضمناً الشروط القانونية والمالية.	نوصي بأن تقوم الوزارات بمراجعة نماذج العقود المتبعة حالياً بالاعتماد على استشارة خبراء ماليين وقانونيين مستقلين. كذلك ينبغي أن يكون هناك نموذج عقد لكل وزارة لتغطية الشروط العامة.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١٨. الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل موجود يساعد الوزارات على تتبع اثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة للوزارات.	نوصي الوزارات بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بعمل جرد دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
١٩. دليل إعداد الموازنة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أن قسم الموازنة في الوزارات يمتلك نموذجاً لإعداد الموازنة، ولكن لا يمتلك دليلاً شاملاً لإعداد تلك الموازنة. إن الدليل سوف يقدم إرشادات خلال عملية إعداد الموازنة ويقدم أسس لإعداد الموازنة التشغيلية والرأسمالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن دليل إعداد الموازنة ينبغي ان يستخدم كدليل لتطبيق ومراقبة الموازنة. ان هذا الدليل يساعد في تحقيق أهداف الوزارات من إعداد الموازنات كما يقلل من حالة عدم الثبات في إعداد الموازنات السنوية.	نوصي وزارة المالية بضرورة عمل دليل لإعداد الموازنة، وعقد دورات تدريبية لكوادر أقسام الموازنة في الوزارات من أجل تدريبهم على متطلبات، طرق، وأهداف الموازنة الحكومية السنوية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الوزارات بتوثيق الأسس والافتراضات المستخدمة في إعداد الموازنة السنوية.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٢٠. الرقابة على المديريات والشركات التابعة للوزارات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى الوزارات, لاحظنا أنه لا يوجد آلية للرقابة من قبل أقسام التدقيق الداخلي في مقر الوزارة على عمليات المديريات والشركات التابعة لها. بالإضافة إلى أن الوزارات لا تحتفظ بنسخ من الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات والشركات التابعة لها، حيث أن ملفات العقود محتفظ بها لدى المديريات والشركات فقط. كما أن الوزارات لا تعد تسويات شهرية مع المديريات والشركات التابعة لها من أجل تسوية خطابات الاعتمادات الممولة من قبل وزارة المالية. إن عدم توفر نسخة من العقود والوثائق المؤيدة لعمليات التعاقد الخاصة بالمديريات والشركات التابعة في مقر الوزارة يضعف من إجراءات الضبط والرقابة الداخلية للوزارة. إن عدم وجود تسويات شهرية بين الوزارات والشركات التابعة لها سوف يزيد من مخاطرة وجود مبالغ موقوفة وغير مسجلة لم يتم تسويتها بين الوزارة والمديريات والشركات. إن إعداد التسوية من قبل الوزارات مع المديريات والشركات يزيد من الرقابة على أنشطة الشركات ويقلل من مخاطر الأخطاء.	نوصي الوزارات بتوسيع نطاق عمل أقسام التدقيق الداخلي في مقر الوزارة ليشمل عمليات المديريات والشركات التابعة لها وذلك من خلال الإحتفاظ بنسخة من العقود والوثائق المؤيدة لعمليات التعاقد في مقر الوزارة. كما نوصي كافة الوزارات بإعداد تسويات مع المديريات والشركات التابعة لها. هذه التسويات ينبغي إعدادها على أساس شهري ويتم المصادقة عليها من قبل المستويات المناسبة في الوزارات، المديريات والشركات. وأن يتم معالجة كافة الموقوفات على أساس دوري.	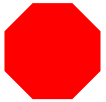	مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات			
٢١. متابعة توصيات الرسالة الإدارية السابقة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا وفهمنا لنظام الرقابة الداخلية للوزارات العراقية، لاحظنا ان ديوان الرقابة المالية عمل على المتابعة والطلب من الوزارات المعنية تحسين وتطبيق التوصيات الواردة في الرسائل الإدارية السابقة. ومع ذلك، لا يوجد خطة عمل متبعة من قبل الوزارات لمتابعة وتطبيق توصيات الرسائل الإدارية السابقة. الملاحظات العامة من الرسالة الإدارية للسنة الحالية تشمل ملاحظات الرسائل الإدارية للفترة السابقة والتي لم يتم حلها حتى هذا التاريخ.	ان جميع التوصيات والرسائل الإدارية السابقة أصدرت من اجل تعزيز هيكل الرقابة الداخلية ولضمان الأخذ بعين الاعتبار قضايا المحاسبة وإعداد التقارير من قبل الوزارات العراقية، نحن نعتقد بان المتابعة المنتظمة والتنفيذ الكامل لتوصيات الرسالة الإدارية أساسي لتطوير نظم الرقابة الداخلية والمحاسبية للوزارات العراقية.	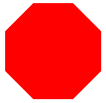	**مكررة**

وزارة النفط

وزارة النفط

١. صلاحيات إحالة العقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال مراجعتنا لصلاحيات إحالة العقود، لاحظنا أن العقد الخاص بتجهيز أنابيب جريان لصالح شركة نفط الجنوب بمبلغ ١٥,٨٤٧,٨٠٠ دولار أمريكي والمنفذ من قبل شركة إماراتية قد تم إحالته بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٧ بناءً على موافقة الوزير، على الرغم من أن مبلغ العقد يتخطى الحد الأعلى الممنوح للوزير للمصادقة على العقود في ذلك التاريخ، وإنما يندرج ضمن صلاحية اللجنة العليا للعقود في مجلس الوزراء.	نوصي بضرورة الإلتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية لسنة ٢٠٠٧ و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة النفط			
٢. التأمينات النقدية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للعقد رقم NR-١٥٠ والمنفذ من قبل شركة أمريكية بمبلغ ٨٥,٧٠٠,١٠٠ دولار أمريكي، لاحظنا أن الشركة قدمت تأمينات نقدية بقيمة ٢% من مبلغ العطاء مما يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ الصادرة خلال عام ٢٠٠٧، حيث تلزم هذه التعليمات المجهزين والمقاولين بتقديم ٣% كتأمينات نقدية من القيمة الإجمالية للعقد.	نوصي بضرورة الإلتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ الصادرة خلال عام ٢٠٠٧، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة النفط			
٣. لجان فتح وتحليل العطاءات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال مراجعتنا لإجراءات لجنة فتح العطاءات، لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة تماشياً مع تعليمات الموازنة.		جديدة

وزارة النفط

٤. التأمينات الأولية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لاحظنا أن الوزارة قد قامت باستيفاء التأمينات الأولية البالغة ٣% بشكل كفالة مصرفية من مبلغ العطاء الإجمالي للعقد كما هو مطلوب حسب التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود. ولكن تم إصدار هذه التأمينات الأولية عن طريق بنوك أجنبية خارج العراق بما يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والتي توجب إصدار الكفالة من قبل البنوك العراقية، مثال ذلك:	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود المتعلقة بالتأمينات الأولية للتعاقد. وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

المشروع	الشركة المجهزة	المصرف المصدر للكفالة
مشروع مصفى النجف	GEA Energy System Limited	Standard Chartered
مشروع أعمال تكميلية لوحدة التغذية المائية	ICCS	البنك الأهلي الأردني

وزارة النفط			
٥. تغيير اسم الشركة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للعقد رقم QR-٠١/٥٢٩٤ والخاص بمشروع مستودع النجف للنفط والمنتجات النفطية بمبلغ ٨,٨٧٧,٧٤٥ دولار أمريكي لاحظنا أن الشركة قد غيرت اسمها من GEA إلىBRG، لم يتم تعديل اسم الشركة في العقد أو الحصول على كفالة حسن الأداء بالاسم الجديد للشركة.	نوصي بضرورة تعديل كافة العقود وكفالات حسن الأداء للشركات التي تعمل على تغيير اسمها خلال فترة العقد وذلك لحفظ حقوق الوزارة في حالة عدم إلتزام المجهز بشروط العقد.		جديدة

وزارة النفط

٦. إجراءات التعاقد

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للعقد رقم CGS٧/CGS٨ والخاص بمشروع تأهيل غرب القرنة بمبلغ ٥٩,٧٨٨,٠٠٠ يورو لاحظنا مايلي: • تمت إحالة العقد عن طريق الدعوة المباشرة ولم يتم الإعلان عن المناقصة في ثلاثة وسائل إعلامية حسب تعليمات اللجنة العليا للعقود في مجلس الوزراء. • تم إعفاء هذا العقد من كافة الضرائب والرسوم المقررة قانوناً. • لم يتم استيفاء كفالة حسن الأداء قبل فتح الاعتماد، و إنما نص العقد على تقديم الكفالة بعد استلام المجهز للدفعة المقدمة خلافاً لتعليمات العقود.	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود والقوانين النافذة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة و حفاظاً على المال العام.		جديدة

وزارة النفط

٧. الوثائق المؤيدة للعقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للعقود، لاحظنا أن الوزارة لا تحتفظ بنسخ الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات التابعة لها، حيث أن ملفات العقود محتفظ بها لدى المديريات التابعة للوزارة فقط، مثال ذلك:	نوصي بضرورة حفظ نسخة من الوثائق الأصلية للعقود، والخاصة بالوحدات الحكومية التابعة للوزارة في مقر الوزارة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

إسم المشروع	المبلغ بالدولار الأمريكى	رقم الإعتماد
مشروع عمليات الحفر/ اكمال (١٥٠) بئرفى حقل الرميلة الشمالى	٨٥,٧٠٠,١٠٠	٠٤٩٠٣/٢٠٠٧
مشروع اعادة اعمار محطة الضخ ومعالجة المياه فى كرمة على	٤٩,٩٠٠,٠٠٠	غير متوفر
مشروع استبدال انابيب حقن الماء	٣٥,٦٦٨,٠٨٠	٠٤٥٢١/٢٠٠٧
مشروع ربط الابار بالمحطات في شركة نفط الجنوب	٣٣,٠٩٢,٤٧٨	غير متوفر
اكمال حفر (٣٠) بئر في غرب القرنة/ المحطة الثامنة	٢٣,٦١١,٠٠٠	٠٢١٨٤/٢٠٠٧
مشروع انشاء خط التصدير الثالث إلى الفاو	٢١,٥٣٤,١٤٢	٠٤٥٢٢/٢٠٠٧
مشروع اعادة بناء منشآت التصدير في المنطقة الجنوبية	١٦,٨٢١,١٠٠	غير متوفر
مشروع ربط الابار بالمحطات في شركة نفط الجنوب	١٥,٨٤٧,٨٠٠	٠٢١٨٧/٢٠٠٧
مشروع انزال المجسات الانتاجية فى الابار النفطية وابار الحقن	١٤,٧٨٣,٧٥٠	غير متوفر
مشروع عمليات الحفر/ تجهيز مضخات غاطسة	١٤,٣٦٦,٨٦٨	٠٤٨٧٤/٢٠٠٧
مشروع ربط الابار بالمحطات في شركة نفط الجنوب	١٢,٧٢١,٢٤٠	٠٢١٨٦/٢٠٠٧
مشروع اعادة انشاء مرافق الانتاج في ميسان	١٢,٦٤٥,٣٢٠	٠٢١٤٢/٢٠٠٧
مشروع عمليات الحفر والاكمال	٨,٧٨٦,٠٠٠	غير متوفر
مشروع صمامات لربط الآبار/ تجهيز صمامات مختلفة القياس لربط الآبار	٣,٦٦٨,٠٠٠	٠٢٢٧٥/٢٠٠٧
مشروع اعادة بناء منشآت التصدير في المنطقة الجنوبية	٢,٢٦٠,٠٦٧	٠٢٠٣٢/٢٠٠٧

وزارة النفط

٨. نظام التحميل التشغيلي عند محطات التحميل

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن وزارة النفط تعمل بنظام القياس الفراغي (Ullage Metering System) عند محطات التحميل، حيث أنه خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٧، تم إيقاف التصدير لعدة أيام لحين تركيب أنظمة القياس وفقاً للمعايير الدولية (قياس الوحدة بالبرميل). إن هذه الأنظمة التي تم تسليمها رسمياً إلى وزارة النفط في شهر تموز ٢٠٠٧ بحاجة إلى معايرة حسب تقرير لجنة المعايرة والقياس، لذلك فقد تم التعاقد في شهر كانون الأول ٢٠٠٧ مع شركة أمريكية لمعايرة هذه الأنظمة. نتيجة عدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدّر والمستخدم للاستهلاك الداخلي.	نوصي بضرورة تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في كافة المنشآت النفطية والعمل على تسريع عملية التركيب والمعايرة في المنشآت التي تم استلام الأجهزة فيها.		مكررة

وزارة النفط

٩. التسويات مع سجلات الشركات التابعة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن وزارة النفط لا تعد تسوية لسجلاتها وشركات إنتاج النفط وشركات المصافي والتوزيع. إن القسم الفني في الوزارة يحصل على تقارير شهرية من الشركات التابعة ثم يقوم القسم بتلخيص هذه التقارير وتقديمها إلى الوزير دون التحقق من دقة البيانات الموجودة أو تسوية المبالغ مع السجلات المحتفظ بها من قبل الشركات. لاحظنا وجود بعض الفروقات بين سجلات وزارة النفط والتقارير الشهرية للشركات.	نوصي بضرورة تركيب نظام قياس النفط حسب ما هو مذكور في الملاحظة المتعلقة بنظام التحميل التشغيلي ومن ثم العمل على إعداد مطابقة شهرية لكميات النفط بحيث تشمل المطابقة كافة الدوائر والشركات المتعلقة بصناعة النفط في العراق وهي: • شركات إنتاج النفط. • موانئ التصدير. • شركات مصافي النفط. • شركة أنابيب النفط. • شركات الكهرباء. • شركة التوزيع. • شركة تسويق النفط (سومو). يتضمن إعداد التسويات بين هذه الأطراف تحليل الفروقات والمساءلة لجميع الأطراف وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.	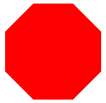	مكررة

وزارة النفط

١٠. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan). فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan):	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومتابعة ومعالجة جميع الأرصدة القائمة القديمة. كذلك، نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.		**مكررة**

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد
٢٠٠٥/١٥٩٦	النفط	٩٥٨,٨٧٠	١١,٦٣٨	٢٠٠٥/٢/١٢	٢٠٠٥/٧/١
٢٠٠٥/١٥٨٩	النفط	٣٩٥,٤٩٠	٧٢,٥٩٨	٢٠٠٥/٢/١٥	٢٠٠٥/٨/١٥
٢٠٠٤/١٥١٢	النفط	١,٢٥٢,٨٥٠	١٢٤,٨٥٠	٢٠٠٥/١/٢٧	٢٠٠٥/١٠/٧

وزارة النفط

١١. متابعة تخصصيات خطابات الاعتماد الخاصة بالوزارة

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا خلال مراجعتنا، أن وزارة المالية تعمل على المصادقة على التخصيص الممنوح لخطابات الاعتماد لكل وزارة وترسل هذه الموافقة إلى تلك الوزارات وإلى البنك المركزي العراقي. بناءً على هذه الموافقة، تقوم الوزارات بعد ذلك بفتح خطابات اعتماداتها لدى المصرف العراقي للتجارة. أصدرت وزارة النفط طلبات تتجاوز التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية. مما يبين أن الوزارة لا تحتفظ بسجلات كافية تبين التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمدفوع من تلك التخصيصات والرصيد المتبقي. المثال التالي يبين أوامر الدفع الصادرة من قبل وزارة النفط التي تزيد على تخصيصها.	تعمل الوزارة على مراقبة التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي وذلك لمنع أية تجاوز عن مبالغ التخصيصات.		✓

رقم الكتاب	رقم خطاب الاعتماد	الجهة الفاتحة للاعتماد	المبالغ المطلوب تحويله	التخصيص المتاح
٥/٦٥٥ في ٢٠٠٦/٠٤/٠٦	٢٠٠٥/٢٣٨٢	شركة نفط الشمال	٦٣٧,٧٠٥	٢٤,٧٢٨

وزارة النفط			
١٢. تسجيل خطابات الاعتمادات			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن القسم المالي في وزارة النفط لا يحتفظ بسجلات معاملات خطابات الاعتمادات بالإضافة إلى ذلك، لا يتم إعداد تسويات دورية مع وزارة المالية. أن هذا ربما يؤدي إلى عدم دقة وصحة السجلات.	يعمل القسم المالي حالياً على تسجيل كافة عمليات خطابات الاعتمادات المتعلقة بوزارة النفط.	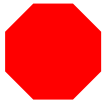	✓

وزارة النفط

شركة تسويق النفط

(استيراد منتجات النفط)

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
١. كميات المنتجات النفطية المستلمة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عام ٢٠٠٧ تم إسناد مهمة العمل على مراقبة دخول وتأكيد اكتمال تسليم المنتجات النفطية المستوردة للدائرة الفنية في وزارة النفط بدلاً من شركتي صابرا وخيلاني، وذلك حسب تعليمات وزير النفط. خلال مراجعتنا، لاحظنا أن الدائرة الفنية لا تقوم بإعداد تقارير لتأكيد الكميات المستلمة من المنتجات النفطية، حيث أنها تقوم بالمصادقة على شهادات الكمية الصادرة من قسم الشحن في شركة تسويق النفط للمنفذ الشرقي فقط.	نوصي بضرورة إصدار الدائرة الفنية لتقرير يؤكد الكميات المستلمة من المنتجات النفطية ولكافة المنافذ الحدودية وتزويد شركة تسويق النفط بهذه التقارير بشكل دائم وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
٢. أجور مراقبة كميات المنتجات النفطية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عام ٢٠٠٧ قامت الشركة بإنهاء عقد مراقبة استلام المنتجات النفطية مع شركتي صابرا وخيلاني على أن تقوم الدائرة الفنية في وزارة النفط بمهام المراقبة التي كانت موكلة لهاتين الشركتين بناءً على تعليمات وزارة النفط والتي نصت أيضاً على تحويل جزء من المبالغ المقتطعة من المجهزين إلى الدائرة الفنية لتغطية مصاريفها المتعلقة بعملية المراقبة إلا أن هذه التعليمات لم تذكر المبالغ الواجب تحويلها أو كيفية التحويل.	نوصي بضرورة إبرام اتفاقية أو إصدار تعليمات يتم بموجبها تحديد أجور المراقبة الواجب دفعها من قبل الشركة للدائرة الفنية في وزارة النفط وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.		جديدة

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
٣. الإجراءات الرقابية الداخلية على استيراد النفط			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تملك دليل إجراءات رقابة داخلية موثقة حول استيراد المنتجات النفطية. إن تعليمات الإدارة العليا المتعلقة بهذه الإجراءات توثق على شكل مذكرات داخلية. في هذه الحالة، إن الخطورة تكمن في تطبيق الإجراءات بشكل متضارب من قبل الموظفين، كما أن الموظفين الجدد لن يكون لهم إطلاع على الإجراءات والسياسات المصادق عليها.	نوصي بضرورة إعداد والاحتفاظ بإجراءات رقابة داخلية نموذجية مكتوبة عن استيراد المنتجات النفطية. إضافة إلى ذلك، إجراءات مراقبة تفصيلية ينبغي أن تتبع من قبل الإدارة العليا للتأكد من فعالية وتماثل تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية.	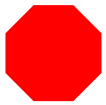	**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
٤. نظام القياس للمنتجات النفطية المستوردة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن كمية المنتجات النفطية المسلمة من قبل المجهزين إلى محطات خزن شركة تسويق النفط يتم تحديدها عن طريق مقياس العمق الموجود في كل محطة تخزين. إن إدارة قسم الشحن في شركة تسويق النفط، تقبل بقياسات مقياس العمق للمنتجات النفطية المستوردة وتقوم بمطابقتها مع الكمية حسب الفواتير.	نوصي بضرورة تطبيق نظام قياس دقيق لتواكب أفضل تطبيقات السوق ولضمان فاعلية الرقابة على كميات المنتجات النفطية المستوردة. عند استلام كل شحنة من المنتجات النفطية، ينبغي أن تقارن الكمية المستلمة في بوليصة الشحن مع قراءات نظام القياس لشركة تسويق النفط من قبل شخص مخول ومستقل. كذلك نوصي بضرورة تطبيق سياسة مناسبة لحماية أجهزة القياس من خلال تركيب أجهزة القياس في مكان آمن لا يدخله إلا أشخاص مخولين مصرح لهم بالدخول.	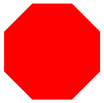	**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)

٥. التسويات الشهرية مع مجهزي المنتجات النفطية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن قسم المالية في شركة تسويق النفط لا يقوم بطلب كتاب تأييد أو يقوم بإعداد تسويات بين كشوف المجهزين للمنتجات النفطية والسجلات المحاسبية الأساسية على أساس شهري. ونتيجة لذلك، فإن هناك احتمال بعدم اكتشاف الأخطاء المحاسبية في الوقت المناسب مثل فقدان أو تكرار الفواتير، أو البضائع المستلمة من قبل شركة تسويق النفط في فترة زمنية معينة ولكن يتم حسابها حتى فترة زمنية لاحقة.	نوصي بضرورة طلب كشف تأييد وكشوف حساب من كافة المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة على أساس شهري. إن أرصدة المجهزين بعد ذلك ينبغي أن تتم تسويتها مع سجلات شركة تسويق النفط وينبغي التحقيق في أية إختلافات ومعالجتها في الوقت المناسب.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
٦. البنود العالقة في التسويات البنكية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية مراجعتنا للتسوية بين شركة تسويق النفط والمصرف العراقي للتجارة (حساب رقم ١٠٢٩)، لاحظنا أن هناك بنود عالقة لفترة طويلة وبأرصدة كبيرة تخص سنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ حيث بلغت المدفوعات في سجلات الشركة والتي لم تظهر في كشف المصرف كالتالي: • مدفوعات بمبلغ ٧١,٥١٩,٠١٥ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٥. • مدفوعات بمبلغ ٢,١٢٣,٩٨٠,٣٢٧ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٦. • مدفوعات بمبلغ ٤٩٣,٤٠٥,٩٢٧ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧. قامت الشركة بفتح حساب بديل لهذا الحساب لدى المصرف العراقي للتجارة رقم (١١٥١) خلال عام ٢٠٠٧ وذلك لتفادي المزيد من الموقوفات في هذا الحساب، والعمل جار على تسوية البنود العالقة في هذا الحساب.	نوصي بضرورة العمل على حل الموقوفات ومطابقة أرصدة الحسابات مع المصرف العراقي للتجارة والوقوف على أسباب الفروقات ومعالجتها وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على أموال الشركة.	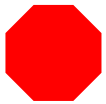	**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
٧. نظام حفظ الملفات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوثائق المؤيدة لعمليات استيراد المنتجات النفطية موزعة ضمن أقسام التسويق والشحن والمالية لشركة تسويق النفط. كافة الوثائق المتعلقة بكل عملية استيراد مثل العقود مع المجهزين واحتساب الأسعار ونشرات (بلاتس) المستخدمة في احتساب أسعار المنتجات النفطية المستوردة، بوليصة الشحن، شهادة الاستيراد، الإشعار الدائن وأمر حوالة البنك، حيث لم يتم تجميعهم في ملف واحد يختص بكل عقد. إن الإدارة والمدققين قد يحتاجون لبعض البيانات المتعلقة بعمليات الاستيراد، وبالتالي ينبغي جمع الوثائق المؤيدة في مكان واحد والاحتفاظ بها مع نظام مرجعي ورقمي مناسب في مكان آمن لتسهيل استرجاع المستندات عند طلبها.	نوصي بضرورة تطوير نظام مناسب لحفظ الملفات من أجل حفظ نسخ عن المستندات والوثائق المؤيدة المرتبطة باستيراد المنتجات النفطية لتسهيل استرجاع البيانات عند طلبها.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
٨. العقود والمستندات الداعمة			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للمنتجات النفطية المستوردة، لاحظنا أن قسم التعاقد لم يزود قسم المالية وقسم الشحن بنسخ كاملة من العقود بدلاً من ذلك يتم تقديم ملخص بالعقود المجهزة فقط. بالإضافة إلى ذلك، فإن قسم الشحن لا يزود قسم المالية بنسخ من بوليصة الشحن أو تقارير شركتي صابرا وخيلاني. وبدلاً من ذلك، يعمل قسم الشحن على تلخيص الكميات كما هي مبينة في شهادة الاستيراد وإرسالها إلى قسم المالية لاحتساب السعر وإعداد القوائم والإشعارات الدائنة. كذلك، لاحظنا خلال عام ٢٠٠٧ أن الأسعار لم تحتسب من قبل قسم المالية كما تم الإشارة أعلاه. بل تم احتساب الأسعار من قبل قسم العقود. إن مثل هذه الإجراءات تحول دون مطابقة الكميات في القوائم مع الكميات في العقد وبوليصة الشحن من قبل قسم المالية بشكل مستقل.	قام قسمي العقود و الشحن خلال عام ٢٠٠٧ بتزويد قسم المالية بنسخة من العقود و مستندات الشحن؛ إلا أن قسم المالية لا يقوم بإعادة احتساب الأسعار كإجراء إضافي للرقابة.	▲	✓

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)

٩. فاتورة المجهزين

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط لم تحصل على فواتير من معظم مجهزي المنتجات النفطية المستوردة. من أجل تقليل مخاطر حدوث أخطاء، من الضروري الحصول على فواتير كافة المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة لكونها تمثل دليلاً رسمياً للمعاملة، وبالتالي تجنب مخاطر حدوث أخطاء مقصودة وغير مقصودة. فيما يلي بعض الأمثلة على عدم حصول شركة تسويق النفط على فواتير من المجهزين:	نوصي بضرورة الحصول على الفواتير من كافة المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة من أجل التحقق من الكمية والسعر المطلوب وكما هو مشار اليه في العقد.	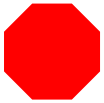	**مكررة**

نوع المنتج النفطي	التاريخ	المبلغ بالدولار الأميركي
الكاز	٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٧	١٥,١٨٥,٦٥٣
الكاز	٢٤ آذار ٢٠٠٧	١١,٦٥٨,٥٧٣

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
١٠. السيطرة على القوائم وشهادات الاستيراد			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن كافة الوثائق اليدوية مثل الإشعارات الدائنة والقوائم وشهادات الاستيراد الصادرة من قسم الشحن والمالية قد تم ترقيمها يدوياً.	نوصي قسم المالية وقسم الشحن باستخدام وثائق مرقمة مسبقاً بصورة متسلسلة للقوائم وشهادات الاستيراد وكافة النماذج المستخدمة الأخرى.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
١١. الوثائق الداعمة للمدفوعات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط لم ترفق قسيمة البنك لمدفوعات الفواتير المتعلقة بمجهزين المنتجات النفطية المستوردة كما لم تحصل على توقيع وإشعار استلام الدفعة. وبالتالي فإن التسديد والدفع للمجهزين غير مدعمة بوثائق مناسبة ويمكن المطالبة بها مرة ثانية من قبل المجهز.	نوصي بضرورة الحصول على قسيمة البنك عند كل تحويل لدفعات المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة والحصول على تأييد من المجهزين عند تسديد أي قائمة.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
١٢. سندات الصرف والوثائق المؤيدة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا إن شركة تسويق النفط لم تقم بختم مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها بعد إتمام عملية الصرف بما يفيد الدفع "مدفوع"، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة خطر تكرار الدفع لنفس الفاتورة.	إن كافة سندات الصرف والوثائق المؤيدة لها ينبغي ختمها مباشرة بما يفيد الدفع "مدفوع" بعد الصرف لتجنب الدفع المتكرر لنفس الفاتورة.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
١٣. التسويات البنكية			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تعمل على إعداد تسويات بنكية موثقة على أساس شهري لحساباتها البنكية، حيث يتم إعداد التسويات البنكية في نهاية السنة فقط. نتيجة لذلك، هنالك ضعف في الرقابة على دقة المعاملات البنكية، وأي خطأ لن يتم اكتشافه مباشرةً.	خلال عام ٢٠٠٧، قامت شركة تسويق النفط بإعداد تسويات بنكية بشكل شهري ويتم مراجعتها من قبل شخص مستقل عن عملية إعداد التسوية.		✓

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
١٤. التسويات بين الأقسام			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط لم تقم بإعداد تسويات دورية للكميات المستوردة والمصدرة للمنتجات النفطية بين الأقسام التابعة لها، على سبيل المثال التسوية بين قسم الشحن وقسم المالية. إن مخاطر عدم وجود التسويات يؤثر على دقة واكتمال السجلات المالية التي ربما تحدث ولا يتم اكتشافها في الوقت المناسب.	قامت شركة تسويق النفط خلال عام ٢٠٠٧ بإعداد تسويات دورية للكميات المستوردة والمصدرة للمنتجات النفطية بين الأقسام التابعة لها، ويتم تدقيق هذه التسويات من قبل الجهات الإدارية في الأقسام.		✓

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
١٥. سعر الصرف			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن سعر الصرف المستخدم للدولار الأمريكي في السجلات المحاسبية / ميزان المراجعة لشركة تسويق النفط هو ١ دينار عراقي لكل دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، بينما كان السعر المعلن من البنك المركزي العراقي هو ١٢٢٥ دينار عراقي لكل دولار أمريكي.	نوصي شركة تسويق النفط ترجمة مبيعات صادرات النفط في سجلاتها المحاسبية على أساس سعر الصرف المحدد للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي في تاريخ المعاملة.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
١٦. نسخ احتياطية أو خطة الطوارئ			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تمتلك سياسة رسمية لحفظ النسخ الاحتياطية للبيانات. ينبغي تنظيم سياسة لحفظ النسخ الاحتياطية بطريقة تضمن الحصول على نسخ احتياطية لبيانات الشركة بشكل منتظم ويفضل أن يكون يومياً. في حالة غياب نظام حفظ نسخ احتياطية لسجلات الشركة قد يؤدي إلى فقدان الوثائق والمعلومات في الحالات الطارئة، على سبيل المثال الحريق، التخريب، الخ.	نوصي بضرورة إعداد والمصادقة على سياسة للحالات الطارئة واستعادة البيانات لضمان استمرارية العمليات، ولضمان امتلاك شركة تسويق النفط نسخ احتياطية من سجلاتها بشكل مطبوع والكتروني لتقليل مخاطر فقدان وخسارة البيانات.	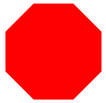	**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (استيراد منتجات النفط)			
١٧. التسوية بين المنتجات النفطية المستوردة وسجل الأستاذ			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال مراجعتنا للتسويات لاحظنا انه لا يوجد تسوية شهرية بين سجل الأستاذ للمنتجات النفطية المستوردة لشركة تسويق النفط وبين الكميات المستوردة المسجلة من قبل شركتي صابرا أو خيلانى. إن التسويات الشهرية بين سجل استاذ الاستيراد وتقارير شركتي صابرا و خيلاني تقدم نظام رقابة رئيسي على اكتمال الكميات الشهرية المستلمة لكل أنواع المنتجات النفطية وتقدم آلية لتحديد أي كميات مفقودة في الوقت المناسب.	تقوم شركة تسويق النفط بإعداد تسويات شهرية بين سجل استاذ استيراد المنتجات النفطية وشهادات الكمية الصادرة عن قسم الشحن بناءً على قياس الدائرة الفنية في وزارة النفط والتي أصبحت تقوم بعمل شركتي صابرا وخيلاني خلال عام ٢٠٠٧.		✓

وزارة النفط

شركة تسويق النفط

(مبيعات تصدير النفط)

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١. السياسات والإجراءات المعتمدة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط (سومو) لا تملك سياسات وإجراءات موثقة ومصادق عليها لإعداد ومراجعة ومصادقة قوائم مبيعات التصدير. إن الخطورة تكمن في تطبيق الإجراءات بشكل متضارب من قبل الموظفين، كما أن الموظفين الجدد لن يكون لهم إطلاع على الإجراءات والسياسات الموافق عليها.	نوصي بضرورة إعداد إجراءات رقابة داخلية نموذجية مكتوبة للإعداد والمراجعة والمصادقة علي المبيعات المصدرة وأنشطة القسم المالي الأخرى. عند إعدادها يجب أن تتم المصادقة عليها من قبل الإدارة العليا ومن ثم تدريب الموظفين على هذه الاجراءات لفهمها وتطبيقها.	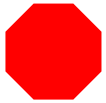	مكررة

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
٢. الوثائق المؤيدة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوثائق المؤيدة لعمليات مبيعات زيت الوقود موزعة على أقسام شركة تسويق النفط ولم يتم حفظها في مكان واحد في قسم محدد. مثال ذلك الفواتير رقم F/٠٧/١٠٣، F/٠٧/٠٨٠ و F/٠٧/٠٩٠.	نوصي شركة تسويق النفط بتطوير نظام حفظ الملفات من أجل الاحتفاظ بكافة الوثائق المؤيدة لعمليات بيع النفط والمنتجات النفطية في مكان واحد لتسهيل استرجاع البيانات عند طلبها. إن كل من الإدارة والمدققين قد يحتاجون إلى بيانات ومعلومات عن مبيعات النفط والمنتجات النفطية، وبالتالي ينبغي جمع هذه الوثائق في ملف واحد في مكان آمن مع نظام ترقيمي ومرجعي مناسبين لتسهيل عملية استرجاع الوثائق عند الطلب.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
٣. التقارير الإدارية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن تقارير مبيعات صادرات النفط المعدة من قبل شركة تسويق النفط غير كافية مقارنةً مع طبيعة ومستوى تعقيد عمليات وعدد معاملات شركة تسويق النفط. إضافة إلى ذلك فإن شركة تسويق النفط لا تملك نظام إعداد تقارير إدارية رسمي لتحديد جميع التقارير التي يجب أن يتم إعدادها بشكل منتظم من قبل كل قسم والجهات التي يجب أن تراجع وتحلل كل تقرير.	نوصي بأن يتم تطوير نظام إعداد تقارير إدارية يغطي كافة أنشطة وعمليات الشركة بشكل دوري ومنتظم. إن جميع التقارير يجب إعدادها لاغراض مراجعة الإدارة بوقت قصير بعد نهاية كل شهر.		مكررة

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
٤. إجراءات الحصول على عروض لعقود النفط			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن عقود بيع النفط الخام بشكل رئيسي تحال إلى زبائن موجودين سابقاً، بدون إجراء عملية العروض والمناقصات. حيث إن الإدارة تعمل على تقييم الأداء السابق للزبائن الموجودين كأساس في إحالة العقود. ومع ذلك، لا يوجد توثيق لعملية التحليل والتحري لضمان كفاءة الشركات التي يتم اختيارها.	نوصي بأن تقوم شركة تسويق النفط بتطبيق إجراءات الحصول على عروض لإحالة عقود المبيعات. إجراءات عملية العروض تقلل مخاطر العمليات غير المصرح بها ولا تكون العمليات خارج المسار الطبيعي ولمنح فرص متساوية لكافة المتقدمين بالعروض والاختيار يكون بطريقة شفافة.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
٥. عقود مبيعات الصادرات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن العقد رقم (M/٠٧/٠٨) لمبيعات صادرات النفط لم يتم توقيعه من قبل المشتري. هذه الحالة ربما تزيد من حدوث الأخطاء فيما يتعلق بشروط وتنفيذ العقود.	نوصي شركة تسويق النفط عدم البدء بعملية الشحن لأي مشتري قبل استلام عقد مبيعات الصادرات الموقع من قبل المشتري.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
٦. وجهة الشحنات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
وفقا لنماذج عقود مبيعات صادرات النفط المعتمدة من قبل شركة تسويق النفط، تكون وجهة ناقلات النفط محددة مسبقاً في العقد، وأي تغيير في الوجهة يكون خاضعاً لموافقة مسبقة من الشركة. ومع ذلك، لاحظنا أن هنالك عدد من عقود تصدير مبيعات النفط تعطي للمشترين حرية اختيار وجهة الشحنة. بالتالي هذا الإجراء يؤثر على سعر البيع الرسمي الذي يتم تحديده بالاعتماد على وجهة الشحنة والتي يتم تحديدها من قبل المشتري والتي تؤثر على إيرادات مبيعات الصادرات بشكل مباشر.	نوصي بضرورة إعادة النظر في هذه العقود تحديد وجهات الشحن مسبقاً لزيادة إيرادات مبيعات الصادرات للحد الأعلى.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
٧. عدم الحصول على شهادات الاستلام في الميناء عند وصول الشحنة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تطلب ولا تحصل على شهادة استلام من ميناء وصول الشحنات. إن الشروط التعاقدية لشركة تسويق النفط لا تقبل بتغيير وجهة الوصول أو إعادة البيع من دون الحصول على موافقة شركة تسويق النفط، لذلك ينبغي على قسم الشحن الحصول على شهادة استلام من ميناء الوصول لضمان أن الزبون ملتزم بالشروط التعاقدية. أيضاً، ووفقاً للاتفاقية الموقعة مع شركة كارتت التركية، يجب أن يتم تزويد شركة تسويق النفط بشهادة استلام بشكل شهري من قبل الشركة التركية، لتأكيد الكميات المستلمة، ولكن لم يتم الحصول على هذه الشهادات.	نوصي بضرورة الحصول على شهادة الاستلام من ميناء الوصول لكل شحنة لضمان التنفيذ والالتزام بالعقود الموقعة وبالإضافة إلى طلب شهادات الاستلام من الشركة التركية على أساس شهري.		مكررة

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
٨. الموافقة على صيغة حساب أسعار البيع الرسمية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الصيغة المطبقة لتحديد أسعار البيع الرسمية لشركة تسويق النفط غير متضمنة في سياسة مصدقة رسمية. أن الصيغة تتضمن تفاوت الأسعار، تكاليف الشحن، API، إن هذه التفاوتات تؤثر على سعر البيع الرسمي وبالتالي تؤثر مباشرة على إيرادات النفط.	نوصي بأن تقوم الإدارة بتوثيق الصيغة المستخدمة لحساب سعر البيع الرسمي على شكل سياسة رسمية مصادق عليها من قبل المدير العام ووزير النفط، لتستخدم كدليل موحد لكافة الأطراف.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
٩. عدم وجود أرقام متسلسلة للنماذج المستخدمة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أغلب النماذج والمستندات المعتمدة من قبل شركة تسويق النفط لمعاملات مبيعات التصدير غير مرقمة بشكل متسلسل مسبقاً. إن النماذج غير المرقمة التالية هي على سبيل المثال: • بطاقات التحميل. • قوائم الشحن. • شهادة الكمية والنوعية. • تقارير القياس. • بيان الحمولات المصدرة (المنفست).	نوصي بأن تكون جميع النماذج المستخدمة من قبل شركة تسويق النفط مرقمة مسبقاً لتحسين الرقابة على مبيعات التصدير والاحتفاظ بدليل تدقيق مناسب.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١٠. تأخر فتح خطابات الاعتمادات لصادرات مبيعات النفط الخام			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن بنود العقود المبرمة مع الزبائن تتطلب فتح خطابات اعتمادات قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ التحميل. لاحظنا في بعض الحالات أنه لا يتم فتح الاعتماد خلال هذه الفترة المحددة. علماً بأنه لا تتم المصادقة على تحميل أي شحنة بدون وجود تأكيد فتح اعتماد مستندي، وبالتالي فإن التأخير في فتح خطابات الاعتمادات قد يؤدي إلى تأخير في تحميل الشحنات وتغير جدول الشحنات المخطط. إن كل الدورات التشغيلية اللاحقة تعتمد على إصدار الاعتماد وبالتالي الالتزام بفترة السبعة أيام ضروري لكي لا يتم تعطيل دورات العمليات الأخرى لشركة تسويق النفط.	نوصي القسم المالي بالتأكيد ومتابعة فتح خطابات الاعتمادات لمبيعات الصادرات والالتزام بالموعد المحدد بسبعة أيام لفتح الاعتماد قبل موعد التحميل.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١١. لائحة الصلاحيات وتفويض الصلاحيات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لا يوجد لدى شركة تسويق النفط في الوقت الحالي لائحة بالصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بدوائرها المختلفة. كذلك لا يوجد لديها سياسة رسمية مصادق عليها لتفويض الصلاحيات. تعمل لائحة الصلاحيات على توضيح دور الأشخاص المفوضين لشركة تسويق النفط وحدود صلاحياتهم لتفويض وتنفيذ المعاملات. عدم وجود لائحة صلاحيات وتفويض ملائم للصلاحيات قد يؤدي إلى عدم وضوح وتأكيد في صلاحيات الأشخاص ومسؤولياتهم ضمن شركة تسويق النفط.	نوصي شركة تسويق النفط بضرورة تطوير لائحة صلاحيات تحكم كافة معاملات الشركة للتأكد من أن إجراءات الرقابة قد تم وضعها بشكل كافي. ينبغي أن تحدد لائحة الصلاحيات، صلاحية المركز الوظيفي، الأنشطة وحدود الصلاحية لكل نوع من أنشطة شركة تسويق النفط. أنواع الصلاحيات هي إنشاء المعاملة، المراجعة والموافقة.		**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١٢. التسوية مع الحكومة السورية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
وفقاً لاتفاقية المقايضة الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية والتي تم تجديدها بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٧، يجب عقد اجتماعات شهرية بين الطرفين لتسوية الرصيد المستحق لكل طرف. ومع ذلك، لم تتم تسوية نهائية لعمليات المقايضة لسنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للاتفاقية الموقعة، عندما يتجاوز المبلغ المستحق لأي طرف عن ١٠ مليون دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن يقوم الطرف الآخر بتحويل نقدي بقيمة ٧٥% من المبلغ المستحق. ومع ذلك، المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوز ١٠ مليون دولار أمريكي منذ السنة السابقة، ولكن لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية إلى شركة تسويق النفط منذ السنة السابقة وحتى نهاية ٢٠٠٧، وقد تزايدت المبالغ المستحقة للجانب العراقي خلال السنة لتبلغ ٣٠٢ مليون دولار أمريكي حتى نهاية ٢٠٠٧ والتي من الواجب أن يتم تسديد ٧٥% من هذا المبلغ من قبل الجانب السوري.	نوصي شركة تسويق النفط بضرورة تحضير تسوية شهرية مع الحكومة السورية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل أي اختلافات في الكميات العالقة بين الطرفين. كذلك، نوصي شركة تسويق النفط بمتابعة تحصيل المبلغ المستحق والرقابة على هذا المعاملات وفقاً للاتفاقية.	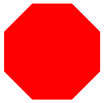	**مكررة**

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١٣. التسوية مع الشركات المنتجة للنفط			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تعمل على إجراء تسوية موثقة مع شركات إنتاج النفط، على الرغم من أن شركة تسويق النفط تستلم تقارير مبيعات الصادرات بصورة شهرية من قبل شركتي إنتاج نفط الشمال والجنوب. كذلك لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تحتفظ بنسخ من هذه التقارير. إن التسوية بين شركة تسويق النفط والشركات المنتجة للنفط ضرورية من أجل الرقابة على المبيعات المصدرة عن طريق مطابقة السجلات بين الشركتين، إن غياب مثل هذه التسوية قد يؤدي إلى حدوث الأخطاء وعدم اكتشافها في الوقت المناسب وتقلل عملية الرقابة والسيطرة على الكميات المصدرة.	نوصي شركة تسويق النفط بإعداد تسوية موثقة شهرية مع شركات إنتاج النفط في أقصر فترة ممكنة بعد نهاية الشهر، من أجل مراقبة ومطابقة سجلات المبيعات المصدرة مع تأييد الشركات المنتجة للنفط. كذلك نوصي مدير قسم الشحن بمراجعة ومصادقة التسوية الشهرية ومتابعة جميع البنود العالقة.		مكررة

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١٤. التوثيق التفصيلي لاجتماعات لجنة إحالة العقود			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن محاضر اجتماعات لجنة إحالة عقود مبيعات النفط المصدرة لا توثق بصورة تفصيلية. حيث يتم إصدار مذكرة عن العقود المحالة موقعة من قبل المدير العام لشركة تسويق النفط إلى وزير النفط للمصادقة.	قامت الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بتوثيق اجتماعات لجنة إحالة العقود بشكل يوضح البدائل المتاحة لدى الشركة والعروض المستوفية وغير المستوفية للشروط وتوصيات اللجنة.		✓

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١٥. الفصل في المهام			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن وزير النفط رفض الكمية المقترحة لمبيعات صادرات النفط للعقد رقم M/٠٦/٠٣، كما صادق على ٥٠% فقط من الكمية المقترحة من مبيعات صادرات النفط للعقد رقم M/٠٦/٢٦. ومع ذلك، لاحقاً تمت المصادقة على الكميات المقترحة للعقدين من قبل مستشار وزير النفط والذي شغل منصب رئيس لجنة إحالة العروض أيضاً. إن غياب الفصل في المهام يؤدي إلى ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية وزيادة احتمال الأخطاء المقصودة وغير المقصودة.	لم يسترع انتباهنا خلال مراجعتنا أية عقود لم يتم المصادقة عليها من قبل وزير النفط خلال عام ٢٠٠٧.		✓

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١٦. التسوية مع عائدات المبيعات			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تقوم بإعداد تسوية شهرية موثقة بين عائدات المبيعات من النفط والتي تم إيداعها في حساب تحصيلات مبيعات النفط حسب كشوف حساب البنك المركزي العراقي مع سجلات صادرات المبيعات في الشركة.	قامت الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بإعداد تسوية شهرية بين سجلات مبيعات صادرات النفط وعائدات المبيعات، وذلك من أجل مراقبة ومطابقة سجلات مبيعات الصادرات مع التحصيلات للتأكد من تحصيل جميع مبيعات الصادرات.	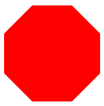	✓

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١٧. عائدات مبيعات زيت الوقود			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن سياسة شركة تسويق النفط لبيع زيت الوقود تتم من خلال الدفعات النقدية المقدمة من قبل الزبائن قبل الشحن. لاحظناً أن الدفعات النقدية المقدمة تودع في بنوك تدار من قبل شركة تسويق النفط. إن الدفعات النقدية المستلمة لا يتم مطابقتها مع سجل أستاذ المبيعات.	قامت الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بإعداد تسوية للدفعات النقدية المستلمة مع سجل المبيعات المتعلق بها وقوائم المبيعات.	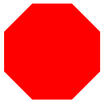	✓

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١٨. تسوية بين قوائم المبيعات وبيان الشحن			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا وجود فرق ١٩٤ برميل بين الكمية المصدرة في قائمة مبيعات النفط الخاصة بشركة تسويق النفط رقم B/٢٠٠٦/٢٥٨ وبين الكمية حسب بيان الشحن. هذا الفرق لم يتم تسوية من قبل شركة تسويق النفط.	قامت الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بمطابقة المستندات الداعمة مع قائمة مبيعات الصادرات قبل إصدار أو ترحيل القوائم، كما أنه تم معالجة هذا الفرق.	▲	✓

وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (مبيعات تصدير النفط)			
١٩. الرقابة على إدخال البيانات			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا، لاحظنا وجود بعض الأخطاء في عملية إدخال البيانات في قسم السجلات ومسك الدفاتر، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم دقة عملية إعداد التقارير. حيث وجدنا بعض الأخطاء في إدخال تاريخ قوائم المبيعات، كذلك، لاحظنا أنه قد تم إصدار قائمتين لمبيعات النفط تحمل نفس الرقم وهو B/٢٠٠٦/٢٠٤. كذلك لاحظنا تكرار في أرقام العديد من قوائم مبيعات المنتجات النفطية على سبيل المثال F/٠٦/٠١٠، F/٠٦/٠٠٩، F/٠٦/٠٠٨، F/٠٦/٠٠٧.	لم يسترع انتباهنا خلال مراجعتنا للسجلات المالية لشركة تسويق النفط لعام ٢٠٠٧ أية أخطاء تتعلق بالملاحظة أعلاه.		✓

وزارة الإتصالات

وزارة الإتصالات

١. إجراءات التعاقد

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى وزارة الاتصالات، لاحظنا بعض حالات عدم الالتزام بإجراءات التعاقد، وعلى سبيل المثال: أ. بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية وتبرير موثق للإحالة، ومن الأمثلة على ذلك: ب. عقد تأهيل مبنى الوزارة والبالغ ٢,٨٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي، تم ملاحظة الأمور التالية المتعلقة بالعقد: • تم الحصول على عروض أسعار بدعوة مباشرة والموافقة على العرض بشكل مباشر من السيد الوزير. • عدم الحصول على موافقة اللجنة القانونية أو القسم القانوني واللجنة التجارية المختصة في الوزارة على العقد. • يوجد هناك تأخير في تنفيذ العقد حيث أن تاريخ توقيع العقد في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٥ وحتى تاريخ زيارتنا في شهر شباط ٢٠٠٨ لم يتم استكمال العقد بسبب وجود خلاف بين الوزارة و المجهز.	نوصي الوزارة بضرورة الالتزام بآلية الشراء المصادق عليها ضمن تعليمات الموازنة السنوية الصادرة من قبل وزارة المالية.	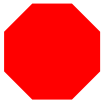	مكررة

رقم العقد	مبلغ العقد (دولار أمريكي)	نوع العقد
٣٥	٢,٥٨٧,٤٠٠	عقد شراء خارجي
٤٤	١,٠١٢,٤٤٢	عقد شراء خارجي
٢٠٠٦/١٠	١١,٠٥٠,٠٠٠	عقد شراء خارجي

وزارة الإتصالات

٢. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan). فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومتابعة ومعالجة كل الأرصدة القديمة. كذلك، نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة لضمان تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.		مكررة

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد
٢٠٠٤/٢٢٥	الاتصالات	٣٠٠,٠٠٠	٤٨,٩٠٠	٢٠٠٤/٣/١٩	٢٠٠٤/٨/٩
٢٠٠٤/٢٣٥	الاتصالات	٤,٩٧٠,٢٨٦	٩٨٠,٥٦١	٢٠٠٤/٣/١٨	٢٠٠٥/٧/١٥
٢٠٠٥/١٨٧٧	الاتصالات	٥٠٠،٠٠٠	٢٦،٠٠٠	٢٠٠٥/٦/٢٧	٢٠٠٥/١٠/٤

وزارة الإتصالات			
٣. الوثائق المؤيدة للعقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا أن عقود الوزارة بالإضافة إلى الوثائق المؤيدة ذات العلاقة يتم الاحتفاظ بها بطريقة غير منظمة مما يؤدى إلى صعوبة الوصول إلى هذه المستندات. حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على الدائرة المحاسبية، القانونية، الاستيرادية والتخطيط والمتابعة إن ذلك يؤدي إلى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها.	نوصي الوزارة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.		مكررة

وزارة الإتصالات			
٤. لجان فتح وتحليل العطاءات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.		مكررة

وزارة الإتصالات			
٥. الاعلان عن العروض			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا ان بعض العروض لم يتم الإعلان عنها في الصحف العامة، الامر الذي يخالف التعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود. على سبيل المثال، العقد رقم ٢٠٠٦/٢٠ الخاص بتجهيز معدات اتصالات.	لم يسترع انتباهنا أية عطاءات لم يتم الإعلان عنها خلال عام ٢٠٠٧.		✓

وزارة الإتصالات

٦. المصادقة على كشوفات الرواتب

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لاحظنا أن كشوف الرواتب تعد من قبل محاسب الرواتب، ويتم مقارنتها مع الموازنة من قبل قسم التدقيق الداخلي ولكن لا يتم المصادقة عليها من قبل مدير عام الدائرة المالية والإدارية وإنما يتم المصادقة عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي.	نوصي بضرورة فصل المهام التنفيذية عن المهام الرقابية حيث تعتبر دائرة التدقيق الداخلي جهة رقابية ولا يجوز اعتبار مصادقتها على كشوف الرواتب كأمر تنفيذي حيث أن الدائرة المخولة بالصرف هي الدائرة المالية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.	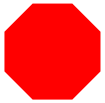	مكررة

وزارة الإتصالات

٧. سجل الموجودات الثابتة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لاحظنا أن الوزارة تحتفظ بسجل قديم للموجودات الثابتة غير محدث منذ عام ٢٠٠٤. في نهاية عام ٢٠٠٦ تم استحداث سجل آخر للموجودات الثابتة بناءً على نتائج الجرد الفعلي في نهاية السنة دون الرجوع إلى السجل القديم. إن استحداث سجل للموجودات الثابتة دون الرجوع إلى سجل الموجودات الثابتة القديم يمنع اكتشاف أي نقص أو اختلاف ينبغي بيانه والتحقق منه من قبل الوزارة.	نوصي الوزارة بمراجعة سجل للموجودات الثابتة الجديد وعمل تسوية مع السجل القديم بالاعتماد على نتائج الجرد الفعلي من اجل تطبيق رقابة مناسبة على الموجودات الثابتة للوزارة.		**مكررة**

وزارة الإتصالات			
٨. سجلات المخازن			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لاحظنا ان الوزارة لا تحتفظ بسجل للمواد الصادرة والواردة من المخزون. إن الاحتفاظ بسجل للمواد الواردة والصادرة من المخزن يزيد من فاعلية إجراءات الرقابة على حركة المخزن وإعداد التسويات الخاصة بها خلال السنة. بالإضافة إلى ذلك، إن القيام بالجرد دون وجود سجل للمخزن سوف يقلل الاعتماد على نتائج الجرد الفعلي.	نوصي الوزارة بعمل سجل والاحتفاظ به للمواد الواردة والصادرة من المخزن و ذلك لتطبيق إجراءات رقابية وفعالة على حركة المخزن.		**مكررة**

وزارة الإتصالات

٩. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم ابلاغ الوزارة بتفاصيله و لذلك لم تقم الوزارة بتسجيله علماً بأن هذا العقد مسجل ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة. فيما يلي أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.	لم يتم تنفيذ أية عقود تتعلق بالوزارة من قبل المؤسسات الأمريكية لهذا العام.	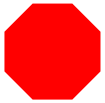	✓

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
DABV٠١-٠٤-C-٣٥٦٥	٩٩٩,٦٥٠	٢٨ حزيران ٢٠٠٤	٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

وزارة الإسكان والاعمار

وزارة الإسكان والاعمار			
• تسجيل النقد المدفوع للإعتمادات المستندية			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن قسم الاستيراد مسؤول عن فتح الاعتمادات لدى المصرف العراقي للتجارة بالإضافة إلى إصدار كتاب إلى وزارة المالية لدفع المبالغ المستحقة لاعتمادات المتعاقدين والمجهزين. أن العمليتين لا يتم تسجيلهما في السجلات المحاسبية. كما أن قسم الاستيراد لا يقوم بتبليغ قسم المحاسبة بأية عملية تتعلق بالاعتمادات المستندية.	قام قسم الاستيراد بإرسال نسخة من المراسلات إلى قسم المحاسبة خلال عام ٢٠٠٧، كما يعمل قسم المحاسبة على تسجيل المعاملات المتعلقة بالاعتمادات المستندية بشكل دوري حيث لم يسترع انتباهنا أية ملاحظات حول هذا البند خلال مراجعتنا.		✓

وزارة الشباب والرياضة

وزارة الشباب والرياضة			
١. لجان الرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء اللجنة المسؤولة عن استلام الرواتب من الدائرة المالية لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.		جديدة

وزارة الشباب والرياضة

٢. تسجيل العمليات اليومية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن بعض القيود المحاسبية لم يتم توقيعها حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة. من الأمثلة على ذلك، سند القيد رقم ٤/٦٢ بتاريخ ٧ تشرين الأول ٢٠٠٧ عن إستلام مبلغ ١١,٢٥٠ مليون دينار عراقي من وزارة المالية لتمويل المشاريع الإستثمارية، حيث لم يتم توقيع السند من قبل معد السند ودائرة التدقيق الداخلي.	نوصي بضرورة فصل المهام التنفيذية عن المهام الرقابية حيث تعتبر دائرة التدقيق الداخلي جهة رقابية ولا يجوز اعتبار مصادقتها على كشوف الرواتب كأمر تنفيذي حيث أن الدائرة المخولة بالصرف هي الدائرة المالية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة الشباب والرياضة

٣. عقود الدائرة الهندسية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوثائق المؤيدة في ملفات عقود الدائرة الهندسية يتم الإحتفاظ بها بطريقة غير منظمة، مما أدى إلى صعوبة مراجعة المعلومات المتعلقة بها، مثال ذلك:	نوصي بضرورة تطوير نظام مناسب للإحتفاظ بكافة الوثائق المؤيدة المتعلقة بكل عقد في ملفات مستقلة، وتنظيم هذه العقود بطريقة ملائمة من أجل تسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.		**مكررة**

رقم العقد	مبلغ العقد دينار عراقي	اسم المجهز
٣٩	١٩٣,١٨٥,٠٠٠	شركة النبيل الهندسية
٦٣	٣١٣,٦٠٧,٥٠٠	شركة شمس الشرق للمقاولات

وزارة الشباب والرياضة

٤. المصادقة على وجود تخصيص

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن القسم المالي لا يقوم بالتأكد والمصادقة على وجود تخصيص كإجراء أساسي قبل الموافقة على الشراء من أجل منع أي عملية تعاقد دون توفر تخصيص كاف.	يقوم القسم المالي بالتأكد والمصادقة على وجود تخصيص كافي كإجراء يسبق عملية المصادقة على الشراء لمنع أي عملية تعاقد مصادق عليها دون توفر التخصيص الكافي حيث لم يسترع انتباهنا أية مبالغ قد تم صرفها دون وجود التخصيص اللازم خلال مراجعتنا لملفات العقود في الوزارة خلال عام ٢٠٠٧.		✓

وزارة الشباب والرياضة			
٥. دفع رواتب الموظفين			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن بعض ممثلي الأندية الشبابية والمنظمات المرتبطة بالوزارة يقومون باستلام دفعات الرواتب بالنيابة عن موظفي هذه الأندية و المنظمات. ومع ذلك، لا يوجد تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين قد تم تخويلهم رسمياً باستلام دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين.	تم تفويض ممثلي الأندية الشبابية والمنظمات المرتبطة بالوزارة بشكل رسمي لاستلام الرواتب بالنيابة عن الموظفين وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على حقوق المنتسبين. نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ عملية دفع الرواتب من خلال التحويل البنكي المباشر إلى حسابات الموظفين المعنيين.	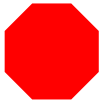	✓

وزارة الشباب والرياضة			
٦. منح غير مسجلة في سجل الموجودات الثابتة			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لاحظنا أن الوزارة قد استلمت منحاً من منظمات خارجية لم يتم تسجيلها في سجل الموجودات الثابتة.	لم يسترع انتباهنا أية منح لم يتم تسجيلها في سجلات الوزارة خلال عام ٢٠٠٧.	▲	✓

وزارة البلديات والأشغال العامة

وزارة البلديات والأشغال العامة

١. نشاط المديريات التابعة للوزارة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا عدم وجود نسخة من الموازنات السنوية المصادق عليها من وزارة المالية والخاصة بالدوائر والمديريات التابعة للوزارة لدى مقر الوزارة. كذلك لاحظنا عدم وجود نسخ من كشوف المصروفات، الإيرادات، سجل للعقود أو خطابات الاعتماد. بلغ مجموع العقود وخطابات الاعتماد الصادرة عن الوزارة ٣٣٩,٧٧٢,٦٧٦ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧. إن ذلك يؤدي إلى صعوبة متابعة نشاط المديريات والدوائر التابعة من قبل مقر الوزارة ويضعف الرقابه عليها، وبالتالي صعوبة معرفة نتيجة النشاط على مستوى الوزارة.	نوصي بضرورة متابعة نشاط المديريات والدوائر التابعة لها، لتعزيز الرقابه عليها وليتسنى لها مقارنة التخصيص السنوي مع المبالغ المصروفة، الأمر الذى يساعد على معرفة الإحتياج الفعلي السنوي لتلك الدوائر والمديريات ومتابعة نشاطها خلال السنة.	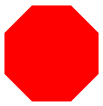	جديدة

وزارة البلديات والأشغال العامة

٢. تسجيل الموجودات في سجلات الموجودات الثابتة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
فيما يتعلق بإدارة الموجودات الثابتة لاحظنا ما يلي: • عدم وجود سجل موحد لتسجيل موجودات أقسام الوزارة. • لا تحتوي السجلات المستخدمة على قيمة دفترية للموجودات، وإنما يتم تسجيل الكميات فقط. • لا يتم تسجيل قيمة للهدايا والمنح وإنما يتم تسجيل أنواعها وكمياتها. • لا يتم تحديث سجلات الموجودات بموجب سندات الإدخال والإخراج المخزني، الأمر الذى يؤدي إلى عدم القدرة على تتبع حركة الموجودات من خلال هذه السجلات. • لم يتم توقيع سجل الموجودات الثابتة في الوزارة من قبل المعد أو مدير القسم كما لم يتم توقيعها من قبل قسم التدقيق الداخلي. • لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة.	نوصي بما يلى: • توحيد سجلات الموجودات الثابتة لتشمل جميع أقسام الوزارة لتعزيز الرقابه على تسجيل الموجودات ومتابعة التغيرات الحاصلة عليها بإستمرار. • تطوير نظام لتسجيل الموجودات الثابتة بالكميات وكلفة الشراء بالإضافة إلى تسجيل الهدايا والمنح حسب القيمة السوقية، وضرورة تحديث تلك السجلات حسب سندات الإدخال والإخراج المخزني. • أن تكون سجلات الموجودات الثابتة موقعة من قبل المعد ومن قبل مدير القسم، وكذلك تدقيقها وتوقيعها من قسم التدقيق الداخلي. • ضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بعمل جرد دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة		جديدة

وزارة البلديات والأشغال العامة			
٣. الوثائق المؤيدة للعقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للعقود في مديرية البلديات العامة لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على قسم الدائرة المالية، قسم القانونية، قسم الآليات، قسم التخطيط والمتابعة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها.	نوصي الوزارة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.		جديدة

وزارة البلديات والأشغال العامة			
٤. لجان فتح العطاءات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي الوزارة بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.		جديدة

وزارة البلديات والأشغال العامة

٥. إجراءات التعاقد المتعلقة بتجهيز سيارات نقل النفايات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن مديرية البلديات تعاقدت مع شركة أجنبية لإستيراد ١١٤ سيارة نقل للنفايات مع الأدوات الاحتياطية (عقد رقم ٨ بمبلغ ٤,٩٠٢,٠٠٠ دولار أمريكي بتاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٦) حيث تبين أن محضر لجنة فتح العطاءات والتي تم بموجبها المصادقة على التجهيز غير موقع من قبل أعضاء اللجنة.	نوصي بضرورة عدم تنفيذ أية عقود إلا بعد استكمالها لكافة الإجراءات المتعلقة بعملية التعاقد وفقاً للتعليمات والقوانين النافذة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على قانونية التعاقد وإلزامه لكافة الأطراف.		جديدة

وزارة البلديات والأشغال العامة			
٦. لجان الرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء اللجنة المسؤولة عن إستلام الرواتب دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي الوزارة بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.		**مكررة**

وزارة البلديات والأشغال العامة

٧. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم ابلاغ الوزارة بتفاصيلها و لذلك لم تقم الوزارة بتسجيلها علماً بأن هذه العقود مسجله ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة، مثال ذلك:	نوصي بالمحافظة على استمرارية التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال إعتماد آلية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المعدة من قبل المؤسسات الأمريكية لكي يتم تحديثها في سجلات الوزارة المحاسبية.	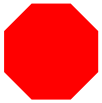	مكررة

رقم العقد	قيمة العقد (دولار أمريكي)	تاريخ الإحالة
W٩١GY١-٠٦-M-٠٠٠٤	٥٠٧,١١٨	٣ شباط ٢٠٠٦
DFIWAT-٠٦-M-٠٠٠١	٦٣,٠٠٠	٤ أيار ٢٠٠٦

وزارة البلديات والأشغال العامة			
٨. منح غير مسجلة في سجل الموجودات الثابتة			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا ومناقشتنا مع مسؤول المخازن، علمنا أن الوزارة استلمت منح (على سبيل المثال حاسبات محمولة) من منظمات خارجية، ولكن هذه المنح لم تسجل في سجل الموجودات الثابتة.	خلال عام ٢٠٠٧، تم تسجيل المنح في سجلات الوزارة، إلا أن قيم هذه المنح لم يتم تسجيلها وكما هو مذكور ضمن الملاحظة (٢) حول الوزارة.		✓

وزارة النقل

وزارة النقل			
١. التعاقد والمستندات المؤيدة للعقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا من خلال مراجعتنا عدم وجود ملف مركزي لكل عقد بحيث يتم حفظ نسخة عن كافة الوثائق المتعلقة بهذا العقد وأنما يتم حفظ الوثائق في الدائرة المعنية.	نوصي بضرورة الاحتفاظ بكافة الوثائق المتعلقة بالعقود أو نسخ عنها ضمن ملف موحد وذلك لتسهيل إجراءات المتابعة ولمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة النقل			
٢. الإجراءات التعاقدية الخاصة بعقد أعمار بناية الوزارة			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة اتفقت مع شركة تركية لاعمار بناية الوزارة بمبلغ ٧,٨٤٣,٠٠٠ دولار أمريكي حيث أن التعاقد تم عن طريق الدعوة المباشرة ولم يتم اتباع إجراءات الحصول على عروض عن طريق الدعوة العامة. كذلك، لاحظنا أن العقد بدون تاريخ وغير موقع من قبل الوزارة. هذا الإجراء يخالف تعليمات اللجنة العليا للعقود التي تتطلب من الوزارة الدعوة عن طريق العروض وليس إتباع الدعوة المباشرة.	لم يسترع انتباهنا أية دعوات مباشرة للتعاقد أو عدم توقيع وتحديد تاريخ العقد خلال عام ٢٠٠٧.	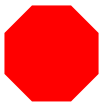	✓

٣. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

<table>
<tr><th>الملاحظة</th><th>طريقة المعالجة</th><th>درجة المخاطرة</th><th>الحالة</th></tr>
<tr>
<td>لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية إلا انه لا يوجد تنسيق كامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة. ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود. ان تكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها فى السجلات المحاسبية للوزارة حتى هذا التاريخ.

فيما يلي أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.
<table>
<tr><th>رقم العقد</th><th>قيمة العقد
دولار أمريكي</th><th>تاريخ الإحالة</th><th>تاريخ الاكتمال</th></tr>
<tr><td>DABV٠١-٠٤-C-٣٥٦٩</td><td>١,٣٣١,٤٠٠</td><td>٢٨ حزيران ٢٠٠٤</td><td>١ تشرين الأول ٢٠٠٦</td></tr>
<tr><td>FA٨٩٠٣-٠٤-D-٨٦٨١</td><td>١,٦٧١,٣٧٦</td><td>٣ تموز ٢٠٠٤</td><td>١ كانون الثاني ٢٠٠٦</td></tr>
</table>
</td>
<td>لم يتم تنفيذ أية عقود تتعلق بالوزارة من قبل المؤسسات الأمريكية لهذا العام.</td>
<td> </td>
<td>✓</td>
</tr>
</table>

وزارة النقل

٤. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan). فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.		**مكررة**

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد
٢٠٠٥/١٦٣١	النقل	١,٩٥٠,٠٠٠	١٠٠,٧٠٠	٢٠٠٥/٢/٢٤	٢٠٠٦/١/٣٠
٢٠٠٥/١٦٥٠	النقل	١٤,٠٦٦,٦٦٦	٥,٢٦١,٠٤١	٢٠٠٥/٣/٣١	٢٠٠٥/٨/٣١
٢٠٠٥/١٧٩٢	النقل	٩٧٦,٠٠٠	١٤٦,٤٠٠	٢٠٠٥/٥/٢٧	٢٠٠٦/١/١٣

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية			
١. لجان فتح العطاءات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح العطاءات دائمين لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة		جديدة

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

٢. لجان الرواتب

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا وجود لجنة واحدة تقوم بمهمتي استلام النقد المسحوب من المصرف لدفع رواتب الموظفين بالإضافة إلى تسليم هذه الرواتب للموظفين.	نوصي بضرورة استحداث لجنتين منفصلتين تختص احداهما باستلام مبلغ الرواتب من المصرف والأخرى بتسليم الرواتب للموظفين، كما نوصي بضرورة استحداث نظام لدفع الرواتب للموظفين مباشرة عن طريق التحويلات البنكية إلى الحساب الشخصي للموظف وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على أموال الوزارة.		جديدة

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

٣. الاحتفاظ بالعقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة لا تحتفظ بنسخ الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات التابعة لها، حيث أن ملفات العقود محتفظ بها لدى المديريات التابعة للوزارة فقط، مثال ذلك: العقد | اسم المجهز اعمال تأهيل وترميم عمارة الضمان في الوثبة | شركة السلام العامة للمقاولات الانشائية انشاء مجمع تجاري في كركوك | شركة المنصور العامة للمقاولات	نوصي بحفظ نسخة من الوثائق الأصلية للعقود، والخاصة بالمؤسسات التابعة للوزارة في مقر الوزارة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية			
٤. الوثائق المؤيدة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الموظف المسؤول عن تسجيل مشتريات الموجودات في سجل المخزون/الموجودات الثابتة لا يقوم باستلام نسخة من القائمة المتعلقة بشراء الموجودات من قسم المحاسبة.	نوصي قسم المحاسبة بضرورة تزويد الشخص المسؤول عن تحديث سجل الموجودات الثابتة بنسخة من القائمة لجميع مشتريات الموجودات الثابتة.		**مكررة**

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية			
٥. الجرد الفعلي للموجودات الثابتة			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة لم تقم بإجراء جرد فعلي للموجودات الثابتة في نهاية عام ٢٠٠٦.	قامت الوزارة بعمل جرد فعلي مستقل للموجودات الثابتة في نهاية السنة للموجودات الثابتة.		✓

وزارة الدفاع

وزارة الدفاع			
١. عقود المبيعات العسكرية الأجنبية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا قيام الوزارة بتحويل مبلغ ١,١٠٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧ إلى الحساب الخاص بدائرة العقود العسكرية الأجنبية (Foreign Military Sales – FMS) في بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في نيويورك. لم يتوفر لاطلاعنا معلومات عن كيفية صرف النفقات من هذا الحساب نظراً لعدم وجود هذه المعلومات لدى الوزارة علماً بأن الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب خلال العام ضمن مصاريفها الرأسمالية.	نوصي بضرورة تسجيل كافة المصاريف المتعلقة بالانفاق الرأسمالي في سجلات الوزارة بالإضافة إلى المطابقة الشهرية لحساب دائرة العقود العسكرية الأجنبية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة الدفاع			
٢. فصل المهام بين أعضاء لجان فتح وتحليل العروض			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا خلال مراجعتنا للعقد (٠٠٠١-٠٧) الخاص بتجهيز بدلات لفصل الشتاء أن أحد أعضاء لجنة فتح العروض هو نفسه أحد أعضاء لجنة تحليل العروض.	نوصي بضرورة تطبيق تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب الفصل بين مهام لجان فتح العروض وتحليلها وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عملية التعاقد.	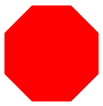	جديدة

وزارة الدفاع

٣. تسجيل عقود الوكالات الأمريكية

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم ابلاغ الوزارة بتفاصيله و لذلك لم تقم الوزارة بتسجيله علماً بأن هذا العقد مسجل ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة. الأتي أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.	لم تقم المؤسسات الأمريكية بالتعاقد لحساب الوزارة خلال العام.	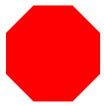	✓

رقم العقد	قيمة العقد (الدولار الأمريكي)	تاريخ الإحالة	تاريخ الانجاز
FA٨٩٠٣-٠٤-D-٨٦٩٠	٤٢,٥١٣,٢٣٧	٢٥ حزيران ٢٠٠٤	١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦
DABV٠١-٠٣-D-٠٠٠١	٢٥٤,٩٠٤	٠٥ آذار ٢٠٠٤	غير متوفر

وزارة الدفاع

٤. عقود الصيانة والطعام

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة تعاقدت مع مقاولين لتقديم طعام وخدمات صيانة (تنظيف وغسيل) للوحدات العسكرية في المدن المختلفة من العراق. شروط العقد تعتمد على أساس عدد الأشخاص في الوحدات العسكرية مضروبا في سعر كل وجبة طعام. لاحظنا عدم وجود وثائق مؤيدة كافية لتأكيد عدد الأشخاص المستخدم كأساس لدفع فواتير المجهزين في كل وحده عسكرية على أساس وجبات الطعام المستلمة والمسجلة بشكل دقيق. خلال عام ٢٠٠٦، قررت وزارة الدفاع تشكيل لجنتين. اللجنة الأولى مسؤوليتها في كل وحدة عسكرية هو التأكد من أن العدد الاجمالي للأشخاص في كل وحدة عسكرية تم تسجيله بشكل صحيح. اما اللجنة الثانية فمسؤوليتها تأكيد عدد الأشخاص في كل وحدة عسكرية بالاعتماد على سجلات الرواتب في مركز الوزارة الرئيسي مطابق مع عدد الأشخاص في الوحدات العسكرية والتي تم المصادقة عليها من قبل اللجنة الأولى، إلا أن إجراءات الدفع للمجهز ما زالت تتم بناء على موافقة المسؤول عن الوحدة وليس بناء على تقرير هذه اللجان.	تم اعتماد تقرير اللجان المشكلة للتأكد من أن العدد الاجمالي للأشخاص في كل وحدة عسكرية تم تسجيله بشكل صحيح عند الدفع للمجهز.	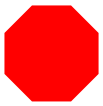	✓

وزارة الزراعة

وزارة الزراعة

- تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (Morgan JP) ولم يتم معالجتها. فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقًا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan). (جدول مرفق)	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كافة الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.		مكررة

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد
٢٠٠٤/٨١٠	الزراعة	٦٥١,٢٥٠	١٦,٥٣٦	١٤تشرين الأول٢٠٠٤	١٥ كانون الثاني ٢٠٠٥
٢٠٠٤/١٥٠٦	الزراعة	١,١٣٨,٩٠٠	٩٤,٨٧٨	٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٥	٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦
٢٠٠٥/١٦٣٤	الزراعة	٦٠٦,٠٠٠	١٢١,٢٠٠	١ آذار ٢٠٠٥	٣٠ أيلول ٢٠٠٦

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			
١. تسجيل عقود الوكالات الأمريكية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا وجود عقد بمبلغ ٩٩,٩٨٩ دولار أمريكي من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم إبلاغ الوزارة بتفاصيله ولذلك لم تقم الوزارة بتسجيله علمًا بأن هذا العقد مسجل ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة.	نوصي بالمحافظة على استمرارية التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال إقرار آلية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية لكي يتم تحديثها في سجلات الوزارات المحاسبية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

٢. تسوية الحركات مع الجامعات التابعة للوزارة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة لم تقم باعداد تسوية شهرية لخطابات الاعتماد وأرصدة عقود الاستيراد بين السجلات المحاسبية للوزارة والسجلات المحاسبية للجامعات. إن الهدف الرئيسي من هذه التسويات هو التأكد من أن كافة المبالغ المسجلة في السجلات المحاسبية للجامعات قد تم تسجيلها من قبل الوزارة.	نوصي بضرورة إعداد تسوية شهرية مع الجامعات لضمان مطابقة السجلات لكافة المعاملات في الوزارة لسجلات الجامعات ومتابعة الموقوفات وتسويتها بشكل دائم على أن يتم المصادقة عليها من قبل المستويات الإدارية المناسبة في الوزارة والجامعات وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		مكررة

وزارة الصناعة والمعادن

وزارة الصناعة والمعادن

١. سجل الموجودات الثابتة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل موجود يساعد الوزارات على تتبع اثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة، بالإضافة إلى ذلك، فانه يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة للوزارة.	نوصي الوزارة بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بعمل جرد دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة.		**مكررة**

وزارة الصناعة والمعادن			
٢. تسجيل دفعات المؤسسات الأمريكية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا وجود عقد بمبلغ ١٥,٧٣٥,٢٠٠ دولار أمريكي من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم إبلاغ الوزارة بتفاصيله ولذلك لم تقم الوزارة بتسجيله علمًا بأن هذا العقد مسجل ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة.	نوصي بالمحافظة على استمرارية التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال إقرار آلية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية كي يتم تحديثها في سجلات الوزارات المحاسبية.	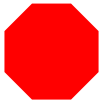	مكررة

وزارة الصناعة والمعادن

٣. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan). فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.		مكررة

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد
٢٠٠٣/١٩٤	الصناعة والمعادن	٢٢٧,٥٧٠	٩,٠٩٨	٢٠٠٤/١/٢٥	٢٠٠٤/٧/١٥
٢٠٠٣/١٩٦	الصناعة والمعادن	١٠٥,٤٠٠	١٣,٩١٣	٢٠٠٤/٢/١٧	٢٠٠٥/٦/٣٠
٢٠٠٤/٢٤٧	الصناعة والمعادن	١٦٣,٣٣٣	١٩,٣٧٠	٢٠٠٤/٥/١٢	٢٠٠٥/٢/٢٨

وزارة التخطيط

وزارة التخطيط			
١. عقود الوزارة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للعقدين رقم ٨ و٩ لاحظنا عدم وجود موافقة الشخص المخول بالموافقة على توصيات لجنة تحليل العروض، إن ذلك يعتبر مخالفاً لتعليمات الموازنة الصادرة من وزارة المالية.	نوصي الوزارة بضرورة الحصول على موافقة الشخص المخول بالموافقة على توصيات لجنة تحليل العروض وذلك لضمان تطبيق تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.		جديدة

وزارة التخطيط			
٢. لجان فتح وتحليل العطاءات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أحد أعضاء لجنة فتح العروض هو نفسه أحد أعضاء لجنة تحليل العروض. كما لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب الفصل بين مهام لجان فتح العروض وتحليلها. بالإضافة إلى تغيير أعضائها كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.		جديدة

وزارة التخطيط			
٣. لجان الفحص			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للوثائق المؤيدة لعقد نقل موظفي الوزارة مع مكتب الربيع للنقل، لاحظنا ما يلي: • لم نجد أي مستندات تدل على وجود لجنة من الوزارة لمطابقة مواصفات وعدد السيارات مع ما هو منصوص عليه في العقد. • باشر مكتب الربيع بنقل الموظفين في ١٥ حزيران ٢٠٠٧ قبل تاريخ توقيع العقد في ٨ تموز ٢٠٠٧. • لم يتم إعطاء رقم لهذا العقد لاستخدامه كمرجع.	نوصي الوزارة بتشكيل لجان فحص للتأكد من مطابقة المواصفات المحددة من قبل الوزارة بالعقد، كذلك ينبغي على الوزارة أن لا تباشر أي عقد إلا بعد توقيعه وذلك لضمان حقوق الوزارة. كما نوصي الوزارة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.		جديدة

وزارة التخطيط

٤. متابعة عقود التجهيز

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعة العقد الخاص بشراء مولد كهرباء من شركة عراقية بمبلغ ١٨٥,٠٠٠ دولار أمريكي. لاحظنا أنه لم يتم الالتزام من قبل الشركة في عملية تجهيز وتركيب المولد. لاحقاً لذلك، قررت الوزارة إنهاء العقد مع الشركة وتوقيع عقد مع شركة عراقية أخرى لتجهيز نفس مواصفات المولد الكهربائي بمبلغ ٣٨٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (ما يعادل ٢٥٦,٦٦٧ دولار أمريكي). على الرغم من أن العقد المبرم مع الشركة الأولى يشير إلى وجوب احتساب غرامات تاخيرية قدرها ١% من قيمة العقد عن كل يوم تأخير بعد مرور أسبوعين من تاريخ العقد، وكذلك الفقرة (٨) التي تبين في حالة عدم التزام الطرف المجهز بشروط العقد يحق للوزارة سحب العمل منه وإحالته إلى متعهد اخر على حسابه ويتحمل فرق الأسعار، وان لا تدفع الوزارة للمتعهد الأول أية مبالغ اذا كانت أسعار الإحالة أقل من السعر المقدم من قبل المتعهد الثاني. الا أن الوزارة لم تقم بأية دعوى ضد الشركة علمًا أن فرق السعر بين العقدين هو ١٠٧,٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (ما يعادل ٧١,٦٦٧ دولار أمريكي). تم تنفيذ العقد مع المتعهد الجديد بدون أن تقوم الوزارة بتحصيل مبلغ الغرامة من المتعهد الأول أو رفع دعوى ضده حتى تاريخ زيارتنا في شباط ٢٠٠٨.	نوصي الوزارة بمتابعة حقوقها التعاقدية مع المجهز. كذلك، نوصي التحقق من سبب الفرق الكبير بين أسعار المجهزين لنفس المادة.		مكررة

وزارة التخطيط			
٥. عقد شراء سيارتين مصفحتين			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعقد شراء سيارتين مصفحتين لاحظنا التالي: • لم تقم الوزارة بتحديد المواصفات الفنية المطلوبة بشكل تفصيلي، حيث لم تتضمن المواصفات تحديد نوع التصفيح. نتيجةً لذلك، إن السيارتين التي تم شراءهما كانتا مصفحتين بشكل جزئي ولم تكن حسب احتياج الوزارة. • لم يتم الحصول على كفالة حسن أداء من المورد بقيمة ٥% من مبلغ العقد. • تم توقيع العقد بتاريخ ١٧ تشـــرين الثـــاني ٢٠٠٦، في حين أن الوزارة استلمت السيارتين بتـــاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٦، أي قبل توقيع العقد.	لم يسترع انتباهنا أية عقود بالملاحظات المذكورة خلال عام ٢٠٠٧. كما أن العقد المذكور أعلاه قد تم تنفيذه.		✓

وزارة التخطيط

٦. سجل الموجودات الثابتة

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن أرقام تعريفية لكل موجود.	تم تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة، وتم تسجيل هذه الأرقام التعريفية في سجل الموجودات الثابتة. تخصيص رقم تعريفي لكل موجود يمكن الوزارة من تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويحسن من المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، هذا سوف يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة.		✓

وزارة الموارد المائية

وزارة الموارد المائية			
١. لجان فتح العطاءات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح العطاءات في مقر الوزارة وبعض المديريات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.		مكررة

وزارة الموارد المائية			
٢. لجان الرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا وجود لجنة واحدة تقوم بمهمتي استلام النقد المسحوب من المصرف لدفع رواتب الموظفين بالإضافة إلى تسليم هذه الرواتب للموظفين.	نوصي بضرورة استحداث لجنتين منفصلتين تختص احداهما باستلام مبلغ الرواتب من المصرف والأخرى بتسليم الرواتب للموظفين، كما نوصي بضرورة استحداث نظام لدفع الرواتب للموظفين مباشرة عن طريق التحويلات البنكية إلى الحساب الشخصي للموظف وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على أموال الوزارة.		**مكررة**

وزارة الموارد المائية

٣. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية والتي لا يتم التنسيق الكامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة بخصوص هذه العقود. نتيجة لذلك، ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود وتكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة. الأتي أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.	نوصي بالتنسيق المستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال تحديد الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية من اجل تحديث السجلات المحاسبية للوزارة بشكل دوري.	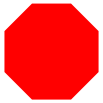	مكررة

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
W٩١٤NS-٠٤-D-٠٠٠٧	٤٦,٧٨١,٧٥٤	١ نيسان ٢٠٠٤	٣٠ نيسان ٢٠٠٦
DABV٠١-٠٤-M-٠١٦٩	١,٨٧٦,٨٤٥	٢٧ حزيران ٢٠٠٤	٥١ تموز ٢٠٠٥
DABV٠١-٠٤-M-٥١٤٥	٣١٧,٣٧٥	٢٢ نيسان ٢٠٠٤	١٢ أب ٢٠٠٥

وزارة الداخلية

وزارة الداخلية

١. عقود المبيعات العسكرية الأجنبية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا قيام الوزارة بتحويل مبلغ ١٦٩ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧ إلى الحساب الخاص بدائرة العقود العسكرية الأجنبية (Foreign Military Sales – FMS) في بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في نيويورك. لم يتوفر لاطلاعنا معلومات عن كيفية صرف النفقات من هذا الحساب نظراً لعدم وجود هذه المعلومات لدى الوزارة، علماً بأن الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب خلال العام ضمن مصاريفها الرأسمالية	نوصي بضرورة تسجيل كافة المصاريف المتعلقة بالانفاق الرأسمالي في سجلات الوزارة، بالإضافة إلى المطابقة الشهرية لحساب دائرة العقود العسكرية الأجنبية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة الداخلية

٢. تكرار إعلان العطاءات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا خلال مراجعتنا أن الوزارة تقوم باعادة الاعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة، مما يعمل على كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان وبالتالي فإن سرية العروض المقدمة لا تكون كاملة ، مثال ذلك:	نوصي بضرورة إلزام المناقصين بتقديم عرضين وكما يلي: • العرض الفني: ويشتمل هذا العرض على المواصفات الفنية لموضوع العقد وتاريخ التسليم والأمور الفنية الأخرى. • العرض المالي: ويشتمل هذا العرض على جدول الأسعار ومواعيد السداد وطريقة الدفع على أن لا يتم فتح العرض المالي إلا بعد الموافقة على العرض الفنى المذكور أعلاه. كما نوصي بضرورة تحري الدقة عند نشر إعلان العطاء والتأكد من اشتماله على كافة المواصفات والشروط المتعلقة بالعقد، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عملية الشراء.		جديدة

رقم العقد	الغرض من العقد	المبلغ (دينار عراقي)	سبب إعادة الإعلان
٢٠٠٧-١٦	تجهيز مولدات	١,٨٤٧,٠٤٠,٠٠٠	عدم إدراج جميع المواصفات
٢٠٠٧-٥	تجهيزات عسكرية	٤،٩٤٩،٦٢٥،٠٠٠	عدم إدراج جميع المواصفات
٢٠٠٧-٦	إعداد التصاميم لتطوير وتأهيل بناية مديرية مكافحة المتفجرات	١٥,٧٠٠,٠٠٠	عدم إدراج جميع المواصفات
٢٠٠٧-٧	إعداد الدراسات لتصاميم بناية متعددة الطوابق للعقود والأشغال والهويات	٢٧,٩٠٠,٠٠٠	عدم إدراج جميع المواصفات
٢٠٠٧-٨	إعداد التصاميم لبناية مقر مديرية الاتصالات الخاصة	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	عدم إدراج جميع المواصفات

وزارة الداخلية			
٣. الاستلام			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة استلمت الأجهزة المتعاقد عليها في العقد رقم ٢٠٠٧ – ٥ البالغ ٤,٩٤٩,٦٢٥,٠٠٠ دينار عراقي لشراء ملابس وتجهيزات عسكرية وعقد رقم ٢٠٠٧ – ٢ البالغ ٢٠,٨٣٦,٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي لشراء اجهزة كشف المتفجرات مع تدريب موظفي الوزارة على هذه الأجهزة، دون الحصول على توصية لجنة فحص المواصفات الفنية بقبول هذه الأجهزة.	نوصي بضرورة فحص المواد المستلمة من قبل لجنة المواصفات الفنية وإصدار تقرير اللجنة قبل الاستلام النهائي للتجهيزات وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

وزارة الداخلية			
٤. عقد الطعام			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للعقد الخاص بإطعام طلاب كلية الشرطة والبالغ ١٠,٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي لاحظنا عدم وجود ما يثبت قيام الوزارة بمراجعة فواتير المجهز قبل الدفع فيما يتعلق بأعداد الوجبات المقدمة علما بأن مبلغ الفاتورة يعتمد على عدد الطلاب في الكلية و تتم الموافقة على الصرف من قبل مدير الكلية.	نوصي بضرورة إجراء مطابقة بين سجلات الرواتب للوزارة والتي تم المصادقة عليها من قبل الجهات المسؤولة في الوزارة مع فواتير المجهز وذلك كإجراء رقابي لضمان دقة أعداد الوجبات الواردة في فواتير المجهز.		جديدة

وزارة الداخلية

٥. التنسيق بين الأقسام والدوائر

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لوزارة الداخلية، لاحظنا ضعف التنسيق بين قسم العقود والقسم المالي، حيث لا يقوم القسم المالي بتزويد قسم العقود بما يفيد استلام كفالة حسن التنفيذ، الأمر الذي يؤدي الى استمرار قسم العقود بعملية التعاقد مع المجهز بدون التأكد من التزامه بشروط العقد.	نوصي بضرورة ايجاد آلية موثقة للتنسيق بين كافة الأقسام والدوائر والمديريات التابعة للوزارة والذي يضمن تبادل كافة المعلومات الخاصة بعملية التعاقد وتسديد المبالغ المترتبة على ذلك، مما يؤدي الى وجود آلية رقابة فعالة على تنفيذ العقود مع المجهزين.		جديدة

وزارة الداخلية

٦. تسجيل عقود الوكالات الأمريكية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم ابلاغ الوزارة بتفاصيلها ولذلك لم تقم الوزارة بتسجيلها علماً بأن هذه العقود مسجله ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة، مثال ذلك:	نوصي بالمحافظة على استمرارية التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال إعتماد ألية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المعدة من قبل المؤسسات الأمريكية لكي يتم تحديثها في سجلات الوزارة المحاسبية.		مكررة

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
DABV٠١-٠٤-C-٩٠٢٢	٧٠,٥٦٤,١٦٦	٣ تموز ٢٠٠٤	٣١ كانون الثاني ٢٠٠٧
N٦٢٤٧٠-٠٤-C-٤٧١٧	٦٣,٦٣٣	٢٠ أيار ٢٠٠٥	٢٤ نيسان ٢٠٠٦

وزارة الداخلية			
٧. توزيع الموازنة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لاحظنا ان وزارة الداخلية تعد الموازنة على أساس إجمالي لكل نوع من الإيرادات والمصروفات خلال عام ٢٠٠٧، لم تعمل الوزارة على توزيع مبالغ الموازنة التقديرية المصادق عليها على ١٢ شهر وذلك حسب ما هو مطلوب في تعليمات الموازنة.	نوصي بأن يتم توزيع الموازنة على اثني عشر شهر للسنة لتعزيز عملية الرقابة على الموازنة. وإعداد تحليل للانحرافات الشهرية بين المصاريف الفعلية والموازنة التقديرية وفي حالة وجود أي انحراف جوهري ينبغي التحقق منه ومتابعته.		مكررة

وزارة الداخلية

٨. إجراءات التعاقد المتعلقة بتوسيع مبنى الوزارة

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى وزارة الداخلية، لاحظنا أن الوزارة تعاقدت مع شركة عراقية للمقاولات لإنشاء الأبنية الملحقة بالوزارة بمبلغ ٥,٧٤٤,٦٩٠,٦٠٠ دينار عراقي (ما يعادل ٣,٨٩٠,٤٠٤ دولار أمريكي)، رقم العقد (بغداد / ٢ / ٢٠٠٦)، بتاريخ ١٥ أيار ٢٠٠٦، تم ملاحظة الأمور التالية: – لم يتم المصادقة على العقد من اللجنة العليا للعقود في مجلس الوزراء بالإضافة إلى عدم وجود التخصيص الكافي ضمن الموازنة التقديرية حسب كتاب مجلس الوزراء رقم ش ل ١٨٠٥٠/١/٣/٣/٧ بتاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦. – تقرير لجنة فتح العطاءات بتاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٥ لم يتم توقيعه من قبل رئيس اللجنة، تم إدراج عرض الشركة ضمن قائمة الشركات غير المستوفية للشروط، كونها لم تقدم كفالة حسن الأداء ولم ترفق شهادة التأسيس للشركة. – يوجد اختلاف في العقد بين المبلغ المكتوب كتابةً والبالغ ٥,٤٥٠,٢٣٨,٥٠٠ دينار عراقي، في حين إن المبلغ المكتوب بالأرقام هو ٥,٧٥٠,٢٣٨,٥٠٠ دينار عراقي.	تم إلغاء العقد بسبب عدم تنفيذه من قبل المجهز.	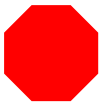	✓

وزارة الصحة

وزارة الصحة

١. الموافقة على العقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن العقد رقم ٤٠/٢٠٠٦/٤٧٥ والخاص بشراء أدوية بقيمة ٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي من شركة Najat Pharma أن الموافقة الأولية كانت بتاريخ ١٨ كانون أول ٢٠٠٦ بناءً على توصية لجنة تحليل العقود. بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٧، قررت اللجنة تغيير المجهز على أن يتم التجهيز بكميات أقل وسعر أقل. لم يتم توثيق موافقة المدير العام على هذا التغيير علماً بأن ذلك يقع ضمن صلاحيات المدير العام.	نوصي بضرورة الإلتزام بتعليمات الوزارة من حيث الصلاحيات المالية والإدارية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع التعليمات والقوانين النافذة.		جديدة

وزارة الصحة			
٢. إستيراد المواد الطبية خارج الحاجة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة لم تلتزم بتوصية لجنة تحليل العروض في العقد رقم ٤٠/٢٠٠٧/٣٦ والبالغ ٦,٤٩٩,٦٧٩ دولار أمريكي والخاص باستيراد ٣٦,٠٦٩,٢٥٠ وحدة دواء من شركة Novartis. حيث أن اللجنة أوصت بعدم شراء هذا النوع من الأدوية بسبب وجود فائض في مخازن الوزارة يبلغ ١٢١,٢٠٣,٧٦٠ وحدة حيث أن احتياجات الوزارة لهذا النوع من الدواء تبلغ ٧٢,١٣٨,٥٠٠ وحدة.	نوصي بضرورة عمل دراسة تحليلية لكافة الكميات المتعاقد عليها وذلك للتأكد من إحتياجات الوزارة للمواد المطلوبة، بالاضافة الى ذلك، نوصي بضرورة الالتزام بالتوصيات الصادرة عن لجنة تحليل العروض وذلك لمزيد من إجراءات الرقابة و حفاظاً على المال العام.	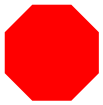	جديدة

وزارة الصحة

٣. الالتزام بشروط التعاقد وتعليمات اللجنه الاقتصادية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة لم تلتزم بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والخاصة بإجراءات التعاقد، كما لم تلتزم بالشروط المتعاقد عليها مع المجهز وكما مبين في الجدول ادناه:	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود فيما يخص إجراءات التعاقد، وأن يتم تنفيذ شروط العقد وذلك حفظاً لحقوق الوزارة.		جديدة

إسم الشركة	رقم العقد	مبلغ العقد (دولار أمريكي)	الملاحظات
Novartis	٤٠/٢٠٠٦/٣٤٥	١٣,٦٤٤,٣٧٢	اشترطت اللجنه الاقتصادية أن تكون الغرامات التأخيرية (٠,٥%) للأسبوع الواحد في حين ان الوزارة اعتمدت غرامات بنسبة (١%) شهرياً.
Novartis	٤٠/٢٠٠٦/٥٤٢	٤,٩٩٨,١٠٠	لم تقم الوزارة بفرض الغرامة التأخيرية طبقاً لشروط العقد، حيث أن الشروط تنص على أن يتم التجهيز خلال عشرة أسابيع ابتداءً من ١٦ نيسان ٢٠٠٧ في حين أن التجهيز تم بتاريخ ١١ تموز ٢٠٠٧.
Novartis	٤٠/٢٠٠٦/٦٨٢	٤,٤٨١,٥٢٨	لم تقم الوزارة بفرض الغرامة التأخيرية طبقاً لشروط العقد، حيث أن الشروط تنص على أن يتم التجهيز بدفعتين. الأولى بعد شهر من تاريخ تبليغ المجهز بفتح الاعتماد، والثانية بعد ٥ أشهر من التبليغ. بلغت الوزارة المجهز بتاريخ ٧ حزيران ٢٠٠٧، في حين أن الوزارة استلمت أول شحنه بتاريخ ١٠ أيلول ٢٠٠٧. لم تستقطع الوزارة مبلغ الغرامة التأخيرية من الدفعة الاولى.

وزارة الصحة			
٤. التسويات مع الشركات التابعة للوزارات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة لم تقم باعداد تسوية شهرية لخطابات الاعتماد وأرصدة عقود الاستيراد بين السجلات المحاسبية للوزارة والسجلات المحاسبية للشركات التابعة. إن الهدف الرئيسي من هذه التسويات هو التأكد من أن كافة المبالغ المسجلة في السجلات المحاسبية للشركات التابعة قد تم تسجيلها من قبل الوزارة.	نوصي بضرورة إعداد تسوية شهرية مع الشركات التابعة لضمان مطابقة السجلات لكافة المعاملات في الوزارة لسجلات الشركات التابعة ومتابعة الموقوفات وتسويتها بشكل دائم على أن يتم المصادقة عليها من قبل المستويات الإدارية المناسبة في الوزارة وللشركات التابعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		**مكررة**

وزارة الصحة

٥. سجل الموجودات الثابتة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل موجود يساعد الوزارات على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة، بالإضافة إلى ذلك، فأنه يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة للوزارات.	نوصي بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بعمل جرد دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة.		**مكررة**

وزارة الصحة			
٦. الوثائق المؤيدة للعقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للعقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على أقسام الوزارة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها.	نوصي الوزارة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.		**مكررة**

وزارة الصحة

٧. كفالة حسن الإداء

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة لم تستوف كفالة حسن الإداء والبالغة ٣% من قيمة العقد الإجمالي مما يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود، مثال ذلك:	لم يسترع انتباهنا أية عقود لم يتم استيفاء كفالة حسن الأداء عليها خلال عام ٢٠٠٧.		✓

نوع العقد	رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي
شراء خارجي	٢/١٥٩/٢٠٠٥/٨٤	٢,٠٣٢,٥٨٧
شراء خارجي	/٢٠٠٦/٢٨٤/A ٩٨	٤,٩٨٧,٥٥١

وزارة الصحة

٨. التأخر في عملية الشراء والتعاقد

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن هناك تأخر في عملية الشراء والتعاقد لبعض العقود كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، مثال ذلك:	نوصي الوزارة بضرورة إعداد دراسة لعملية الشراء والتعاقد الحالية من أجل متابعة التقدم في حالة العقود وتحديد أسباب التأخر في توقيع العقود مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة كفاءة قسم التعاقد والشراء والتأكد من تنفيذ الموازنة السنوية للوزارة في الوقت المناسب.		مكررة

سنة فتح الإعتماد	اعتمادات مسددة جزئياً			اعتمادات غير مسددة بالكامل		المجموع	
	العدد	مبلغ الإعتماد دولار أمريكي	الرصيد القائم دولار أمريكي	العدد	الرصيد القائم دولار أمريكي	العدد	مبلغ الإعتماد دولار أمريكي
٢٠٠٥	٩٩	٩٤,٦٩٣,٢١٠	٢٦,٠٠١,٧٦١	٤٤	٢٨,٠١٤,٢٢٨	١٤٣	١٢٢,٧٠٧,٤٣٨
٢٠٠٦	١٣٩	١٠٣,٦٣٦,١٤٣	٤٧,٤٨٠,٩١٩	٩٩	٦٥,٤٠٨,٤٩٣	٢٣٨	١٦٩,٠٤٤,٦٣٦
المجموع	٢٣٨	١٩٨,٣٢٩,٣٥٣	٧٣,٤٨٢,٦٨٠	١٤٣	٩٣,٤٢٢,٧٢١	٣٨١	٢٩١,٧٥٢,٠٧٤

وزارة الصحة

٩. متابعة تخصصيات خطابات الاعتماد الخاصة بالوزارة

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
إن وزارة المالية تعمل على المصادقة على التخصيص الممنوح لخطابات الاعتماد لكل وزارة وترسل هذه الموافقة إلى تلك الوزارات وإلى البنك المركزي العراقي. بناءً على هذه الموافقة، تقوم الوزارات بعد ذلك بفتح خطابات اعتماداتها لدى المصرف العراقي للتجارة. لاحظنا ان الوزارة أصدرت طلبات تتجاوز التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية. مما يبين ان الوزارة لا تحتفظ بسجلات كافية تبين التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمدفوع من تلك التخصصيات والرصيد المتبقي. الأمثلة التالية تبين أوامر الدفع الصادرة من قبل الوزارة التي تزيد على تخصيصها.	لم يسترع انتباهنا أية طلبات تتجاوز التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية خلال عام ٢٠٠٧.		✓

رقم الكتاب	رقم خطاب الاعتماد	الجهة الفاتحة للاعتماد	المبالغ المطلوب تحويله	التخصيص المتاح
٢١٥٨/١/٥ on ٢٣/١٢/٢٠٠٦	٤٠٧٠/٢٠٠٦	الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية	١٠٥,٨٤٠	٣٣،٦٠٠

وزارة الصحة

١٠. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية إلا أنه لا يوجد تنسيق كامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة. ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود. ان تكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة حتى هذا التاريخ. الأتي أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.	لم يتم تنفيذ أية عقود تتعلق بالوزارة من قبل المؤسسات الأمريكية لهذا العام.		✓

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
DABV٠١-٠٤-C-٣٤٩٢	٢٦٣,٨٨٧	١٩ حزيران ٢٠٠٤	١١ كانون الثاني ٢٠٠٧
DABV٠١-٠٤-C-٣٥٧٦	٢٥١,٠٥٨	٢٨ حزيران ٢٠٠٤	١١ كانون الثاني ٢٠٠٧

وزارة الصحة

١١. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة النقدية عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan). فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومتابعة ومعالجة كل الأرصدة القديمة. كذلك، نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة لضمان تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.		مكررة

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد
٢٠٠٤/١٣٤٥	الصحة	١٤٥,٠٤٠	٦٩,٢٧٦	٢٠٠٥/٢/٢٨	٢٠٠٥/١١/٢٨
٢٠٠٣/١٤٣	الصحة	٣٦٠,٠٠٠	٢,٨٨٦	٢٠٠٤/١/٢٢	٢٠٠٤/٨/١٥
٢٠٠٤/١٠٠٠	الصحة	٨٣٢,٥٠٠	١٦,٦٥٠	٢٠٠٤/١٠/٢١	٢٠٠٥/٢/٢٠

وزارة التجارة

وزارة التجارة

١. شراء زيت الطعام والسمن النباتي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة قد وافقت على شراء زيت الطعام والسمن النباتي بمبلغ ٤٣,٩٩٥,٧٥٧ دولار أمريكي من شركة ميزان العراق، وخلال مراجعتنا للعقد تبين لنا الملاحظات التالية : • تمت الموافقة على طلب المجهز بدون إعلان مسبق من الوزارة عن حاجتها لهذه المواد، وكذلك تمت عملية الشراء بدون تنظيم كتاب عدم ممانعة بما يخالف تعليمات اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء وإجراءات التعاقد في الوزارة. • إن قيمة المشتريات التي بلغت ٤٣,٩٩٥,٧٥٧ دولار أمريكي تقع خارج صلاحيات الوزارة، حيث وافقت الوزارة على الشراء بتاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٧ وكانت صلاحيات وزارة التجارة آنذاك ١٠ مليون دولار أمريكي فقط، وذلك حسب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٦. • لم يقدم المجهز خطاب ضمان بنسبة ٥% من المبلغ الكلي.	نوصي بضرورة التقيد بتعليمات اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء وإجراءات التعاقد في الوزارة فيما يخص الصلاحيات الممنوحة والتأكد من الحصول على كفالة حسن الأداء. وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

وزارة التجارة

٢. الموافقة على الصرف قبل إصدار رسالة عدم الممانعة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
تعاقدت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لشراء مادة زيت زهرة الشمس بمبلغ ٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي حسب رسالة عدم الممانعة رقم ٧٩٢ الصادرة بتاريخ ٣ كانون الأول ٢٠٠٧. قامت الشركة بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧ بتسديد أول دفعة من مبلغ العقد والبالغة ٤٢٢,٩٠٧ دولار أمريكي بعد استلامها جزء من المواد المتعاقد عليها علماً بأن رسالة عدم الممانعة قد صدرت بعد دفع المبلغ. إن ذلك يخالف تعليمات اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء وإجراءات التعاقد في الوزارة ورسالة عدم الممانعة التي تنص على أن لا يتم دفع أية مبالغ إلى المجهز قبل توريد كامل الكمية.	نوصي بضرورة التقيد بتعليمات اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء والالتزام ببنود كتاب عدم الممانعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتقيداً بالتعليمات والقوانين النافذة.		جديدة

وزارة التجارة

٣. السحب على المكشوف من الحساب المصرفي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الحساب المصرفي للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لدي المصرف العراقي للتجارة قد كان مكشوفاً في التواريخ التالية: يعتبر كشف الحساب الدائن ضعفاً في إدارة الحسابات المصرفية حيث تعتمد الإدارة المالية الحكومية الأساس النقدي في تعاملتها، كما يشير إلى ضعف في إدارة الموازنة السنوية للوحدة الحكومية حيث يتم الصرف قبل وجود التخصيصات.	نوصي بضرورة متابعة الحسابات المصرفية للشركة بشكل يومي وعدم صرف أية مبالغ بدون وجود التخصيصات اللازمة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

تاريخ الكشف	المبلغ المكشوف (دينار عراقى)
٧ كانون الثاني ٢٠٠٧	٨,٣٩٠,٣٣٥
٣ حزيران ٢٠٠٧	٢٧,٥٩٩,٨٩٠
٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٧	٣٣٢,٩٤٨,٦٢٠
٢٦ كانون الأول ٢٠٠٧	٢٨٦,٨٨٨,٧٣٩

وزارة التجارة

٤. لجان فتح وتحليل العطاءات والعروض

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا عدم وجود لجان لفتح وتحليل العطاءات وإنما يتم فتح وتحليل وإحالة العروض من قبل الدائرة المسؤولة عن المادة موضوع الشراء.	نوصي بضرورة تطبيق تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تشكيل لجنة مركزية لفتح وتحليل العطاءات وأن يتم تغيير أعضاءها كل ستة أشهر.		**مكررة**

وزارة التجارة

٥. تسجيل الاعتمادات المستندية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا أنه لا يوجد تسوية بين سجلات قسم الاستيراد وسجلات القسم المالي، فيما يخص تسجيل خطابات الإعتماد. حيث أن القسم المالي لا يسجل جميع معاملات خطابات الاعتماد في السجلات المحاسبية، حيث يتم إصدار أوامر الدفع بشكل مباشر من قبل قسم الاستيراد إلى المصرف العراقي للتجارة بدون مصادقة ومراجعة قسم المالية، أمثلة على ذلك:	نوصي بضرورة إيجاد آلية موثقة للتنسيق بين كافة الأقسام والدوائر والشركات التابعة للوزارة والذي يضمن تبادل كافة المعلومات الخاصة بعملية التعاقد وتسديد المبالغ المترتبة على ذلك، مما يؤدي الى وجود آلية رقابة فعالة على تنفيذ العقود مع المجهزين، كما نوصي بضرورة إعداد مطابقة شهرية لحسابات الشركة في المصرف العراقي للتجارة.		**مكررة**

رقم الاعتماد	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	المبالغ المسددة حسب السجلات المحاسبية دولار أمريكي	المبالغ المسددة حسب سجلات قسم الاستيراد دولار أمريكي	الفرق
٢٠٠٦/٣٤٤٨	٢٤,١٠٠,٠٠٠	٢٠٠٦/٤/٢٦	١٠,٩٦٨,٢٨٢	٢٢,٨٩٤,٩٧٧	١١,٩٢٦,٦٩٥
٢٠٠٦/٣٥١٤	٢٤,١٠٠,٠٠٠	٢٠٠٦/٦/٢٣	صفر	١٠,٥٨٣,٧٠٧	١٠,٥٨٣,٧٠٧
٢٠٠٦/٣٤٧٤	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٦/٦/٢٩	صفر	٢٢,٧٩٩,٩٧٣	٢٢,٧٩٩,٩٧٣

وزارة التجارة

٦. توزيع التخصيصات من قبل وزارة التجارة على الشركات التابعة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أنه لا يوجد تنسيق بين وزارة التجارة والشركات التابعة لها فيما يتعلق بتوزيع المبالغ المحولة من قبل وزارة المالية لكل شركة. حيث يتم تحويل المبالغ بشكل مباشر من وزارة المالية الى هذه الشركات. كذلك، لاحظنا أنه لا يوجد لدى الوزارة نظام مراقبة فعال ودوري للرصيد المستغل من كل بند في الموازنة من قبل الشركات. كما أن الوزارة لا تعد أية تقارير للانحرافات بين الموازنة والمصاريف الفعلية.	نوصي الوزارة بالآتي: • تطوير نظام وآلية للتنسيق بين الوزارة والشركات التابعة لها يهدف إلى إعلام الوزارة بكافة المبالغ المحولة بشكل مباشر من وزارة المالية إلى الشركات. بالإضافة الى ذلك، يجب ان يتم إعداد تسوية شهرية بين السجلات المحاسبية للوزارة والشركات لضمان تسجيل كافة التحويلات ومعالجة الفروقات بشكل دوري. • أن يعمل قسم الموازنة في الوزارة على متابعة ومراقبة الموازنة والتأكد من أن كافة الضوابط تم تطبيقها من قبل الشركات التابعة من أجل الالتزام بالموازنة المصادق عليها. • أن يعمل قسم الموازنة على إعداد قاعدة بيانات لكافة الدوائر ذات العلاقة بنشاطات الأقسام وحجمها من أجل مراجعة أداء كل دائرة وبشكل دوري (شهرياً مثلاً) والتحقق من أي انحرافات مهمة عن المعايير. كما أن قاعدة البيانات هذه ستمكن قسم الموازنة من معرفة وتحديد المخاطر أو الفرص من أجل توفير النفقات.		مكررة

وزارة التجارة

٧. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (Morgan JP) ولم يتم معالجتها. فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقًا لكتاب التأييد المستلم من بنك (Morgan JP).	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كافة الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.		مكررة

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد
٢٠٠٤/٣٦٩	التجارة	٢٩٥,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٢٠٠٤/٦/١٥	٢٠٠٤/٨/١٥
٢٠٠٤/٣٧٤	التجارة	٢,٧٤٠,٥٠٠	٥٢,٦١٥	٢٠٠٤/٦/١٥	٢٠٠٥/٢/٢٨
٢٠٠٤/٣٧٧	التجارة	٣٦٢,٤٠٠	١٣,٤١٨	٢٠٠٤/٦/١٣	٢٠٠٤/١١/١٠

وزارة التجارة

٨. متابعة تخصصيات خطابات الاعتماد الخاصة بالوزارة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
إن وزارة المالية تعمل على المصادقة على التخصيص الممنوح لخطابات الاعتماد لكل وزارة وترسل هذه الموافقة إلى تلك الوزارات وإلى البنك المركزي العراقي. بناءً على هذه الموافقة، تقوم الوزارات بعد ذلك بفتح خطابات اعتماداتها لدى المصرف العراقي للتجارة. لاحظنا أن الوزارة أصدرت طلبات تتجاوز التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية. مما يبين أن الوزارة لا تحتفظ بسجلات كافية تبين التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمدفوع من تلك التخصصيات والرصيد المتبقي.	نوصي الوزارة على بإعداد نظام مراقبة رسمي موثق على التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي لمنع أو اكتشاف الطلبات التي تتجاوز التخصيصات. في حال تمت المصادقة على أي تجاوز في التخصيصات يجب أن يكون موثق بشكل رسمي ومصادق عليه من سلطة مخولة.		مكررة

وزارة التجارة			
٩. استيراد مادة زيت نباتي			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا ان الشركة تعاقدت مع إحدى الشركات الإماراتية لاستيراد مادة زيت زهرة الشمس بمبلغ ٥,٤٥٥,٠٠٠ دولار أمريكي بموجب الاعتماد المستندي رقم ٢٠٠٦/٣٤٣٤. ومع ذلك، لاحظنا إن هذه الشركة لم يندرج اسمها في كشف فتح وتحليل العطاءات. إن هذا يخالف تعليمات العروض والإحالة الصادرة من اللجنة العليا للعقود.	نوصي الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية الالتزام بالتعليمات الصادرة من اللجنة العليا للعقود مجلس الوزراء المتعلقة بإحالة العقود.		مكررة

وزارة التجارة

١٠. التأمينات الأولية للعقود

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا أن الشركة لم تستوف التأمينات الأولية البالغة ٣% من مبلغ العطاء الإجمالي للعقد كما هو مطلوب حسب التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود. على سبيل المثال: • طلبيه رقم ٢٠٠٦/١ لشراء حليب. • طلبيه رقم ٢٠٠٥/٣ لشراء زيت سائل.	لم يسترع انتباهنا أية عقود لم يتم استيفاء التأمينات الأولية عليها خلال عام ٢٠٠٧.		✓

وزارة الكهرباء

وزارة الكهرباء

١. عقد محطات إنتاج الطاقة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن العقد رقم ٥١٨/٢٠٠٤ والخاص بتصميم وتجهيز ٢٠ محطة لإنتاج الطاقة لمنطقة سامراء بمبلغ ٢٢٩,٨١٠,١٠٠ دولار أمريكي أن مبلغ العقد قد تمت زيادته خلال عام ٢٠٠٧ بقيمة ٢٢,٨٠٩,٢٠٧ دولار أمريكي ناتجة بشكل رئيسي عن مصاريف تخزين المواد في ميناء العقبة وعدم تنفيذ العقد ضمن المدة المحددة. لم يتم التوصل إلى قرار حول كيفية انجاز العقد والمدة المتبقية للتسليم حتى تاريخ زيارتنا في شهر شباط ٢٠٠٨.	نوصي بضرورة إتخاذ قرار حول هذا العقد لتجنب عبء مصاريف التخزين والمصاريف الادارية وحفاظاً على المال العام.		جديدة

وزارة الكهرباء			
٢. عقد مولدات الطاقة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا قيام الوزارة بدفع مبلغ ٧٣٢,٢٧٩ جنيه استرليني كمصاريف تخزين الوحدات الأولى والثانية لمولدات التوربين البخارية لمشروع الشمالي عن الفترة من حزيران ٢٠٠٦ وحتى أيار ٢٠٠٧، بسبب وجود هذه المولدات في ميناء نيوكاسل/ بريطانيا طوال تلك الفترة.	نوصى بضرورة إتخاذ قرار حول هذا العقد لتجنب عبء مصاريف التخزين والمصاريف الادارية وحفاظاً على المال العام.	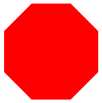	جديدة

وزارة الكهرباء

٣. تكرار إعلان العطاءات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا خلال مراجعتنا أن الوزارة تقوم بإعادة الاعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة، مما يعمل على كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان وبالتالي فإن سرية العروض المقدمة لا تكون كاملة.	نوصي بضرورة إلزام المناقصين بتقديم عرضين وكما يلي: • العرض الفني: ويشتمل هذا العرض على المواصفات الفنية لموضوع العقد وتاريخ التسليم والأمور الفنية الأخرى. • العرض المالي: ويشتمل هذا العرض على جدول الأسعار ومواعيد السداد وطريقة الدفع على أن لا يتم فتح العرض المالي الا بعد الموافقة على العرض الفنى المذكور أعلاه. كما نوصي بضرورة تحري الدقة عند نشر إعلان العطاء والتأكد من اشتماله لكافة المواصفات والشروط المتعلقة بالعقد، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عملية الشراء.	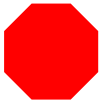	جديدة

وزارة الكهرباء

٤. إجراءات التعاقد لتجهيز معدات كهربائية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال فحصنا لإجراءات التعاقد مع إحدى الشركات الأجنبية لتجهيز معدات كهربائية (Distance Relay for ١٣٢ and ٤٠٠ KV) بقيمة ٢,٠٧٣,٠٣٥ دولار أمريكي لاحظنا ما يلي: • ان الكتاب الصادر من الدائرة الاقتصادية في وزارة الكهرباء موجه إلى المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية / الوسطى رقم ١٩٧٢٩ بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠٠٥ والذي يبين فيه ان هناك تعليمات من السيد وزير الكهرباء باستكمال إجراءات التعاقد مع الشركة، على الرغم من أن قرار لجنة دراسة وتحليل العروض صدر بتاريخ لاحق في٢٠ كانون الأول ٢٠٠٥. • لم يتم استيفاء التأمينات الأولية البالغة ٣% من قيمة العرض المقدم من قبل الشركة المجهزة. • إن ممثل القسم القانوني هو عضو مشترك بين لجنتي فتح وتحليل العروض والذي يتعارض مع تعليمات اللجنة العليا للعقود.	نوصي الوزارة الالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود المتعلقة بالتأمينات الأولية وفصل المهام وعدم اشتراك أي عضو في أكثر من لجنة.		مكررة

وزارة الكهرباء			
٥. إجراءات التعاقد المتعلقة بعقد خطوط الطاقة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للعقد المتعلق بخط موصل – كركوك (٤٠٠ ك ف) و المنفذ من خلال خطاب الاعتماد (٢٠٠٦/٣٠٧٠) لاحظنا أنه قد تم الحصول على عرض واحد فقط من نفس الشركة دون إتباع الإجراءات اللازمة للمناقصات وتمت الإحالة بمبلغ ٢١,٣١٧,٧٣٥ دولار أمريكي. كما تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة العليا للعقود بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠٦.	نوصي الوزارة الالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود المتعلقة بإجراءات العروض والاحالة.	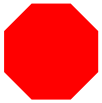	مكررة

وزارة الكهرباء			
٦. المصادقة على تسديد دين قديم			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان الوزارة دفعت مبلغ إجمالي ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي عن عقد قائم قديم بدون توفر تخصيص ضمن الموازنة المصادق عليها وبدون موافقة مسبقة من قبل وزارة المالية. هذه الدفعة تتعلق بعقد لتجهيز مواد كهربائية من قبل إحدى الشركات الأردنية الموقع بتاريخ ٢١ أيار ٢٠٠١ بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. بموجب شروط العقد، الدفعة الأولى تستحق بعد سنتين بتاريخ ٢١ أيار ٢٠٠٣. بناءً على سجلات الوزارة لاحظنا أن الشركة الأردنية جهزت مواد بمبلغ ٧٧,٤١٨,٣٢١ دولار أمريكي منذ توقيع العقد حتى تاريخ ١٥ أيلول ٢٠٠٤ وطلبت تسديد مستحقاتها.	نوصي بدارسة إضافية لهذه القضية من قبل الحكومة العراقية، كما تم الإشارة أعلاه ان العقد موقع خلال عام ٢٠٠١ وخلال هذه الفترة جميع العقود يجب ان تكون ضمن مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٩٦ بين سكرتارية الأمم المتحدة والحكومة العراقية لتطبيق قرارات مجلس الأمن. إضافة إلى ذلك، نوصي وزارة الكهرباء الالتزام بتخصيصات موازنتها لكل سنة والحصول على موافقة وزارة المالية لاي استثناء.	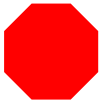	مكررة

وزارة الكهرباء			
٧. عقد تجهيز المواد الكيماوية التشغيلية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لإجراءات المناقصة رقم و.ك ٢٠٠٦/١ لتجهيز مواد كيماوية تشغيلية والذي تم إحالة جزء منها إلى إحدى الشركات الأردنية وبمبلغ ٧,٦٧٤,٥٠٠ دولار أمريكي والجزء الآخر لإحدى الشركات السورية وبمبلغ ١٠,٠٢٥,٩٨٠ دولار أمريكي، لاحظنا ما يلي: • إن الشركة الأردنية لم تقدم الضمانات الأولية البالغة ٣% من مبلغ العرض أو كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من مبلغ العقد، حيث علمنا ان المواد المستلمة مقدما بمبلغ ٧٤,٠٠٠ دولار أمريكي اعتبرت كفالة حسن أداء. • إن الشركة السورية دفعت مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي كتأمينات أولية، وهي أقل بكثير من نسبة ٣% من قيمة العرض. بالإضافة إلى ذلك، ان الشركة السورية لم تدفع كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من إجمالي العقد. بدلاً من ذلك، علمنا ان المواد المستلمة مقدما البالغة ٢٢٩,٥٨٠ دولار أمريكي، بالإضافة إلى التأمينات الأولية اعتبرت كفالة حسن أداء. ومع ذلك ان القيمة الإجمالية للمواد المستلمة مقدما والتأمينات الأولية لا تغطي قيمة كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من إجمالي مبلغ العقد.	نوصي الوزارة الالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود المتعلقة بإجراءات التعاقد واستيفاء التأمينات الأولية وكفالة حسن الأداء وذلك لضمان حقوق الوزارة.	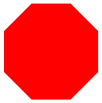	مكررة

وزارة الكهرباء

٨. الإجراءات المتعلقة بعقد تجهيز مواد محطة كهرباء

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان العقد رقم ١٦٤ الخاص بتجهيز مواد لمحطة كهرباء الدبس يتطلب وجود ضمان مصرفي للمبلغ المدفوع مقدماً بقيمة ٢٠% من مبلغ العقد، كذلك ضمن شروط العقد أن يقوم المجهز بتقديم كفالة حسن أداء على شكل كفالة مصرفية بنسبة ٥% من مبلغ العقد. لاحظنا، أنه تم فتح الاعتماد المستندي بتاريخ ٤ أيار ٢٠٠٦ والذي يتضمن كفالة مصرفية للمبلغ المدفوع مقدماً ولا يتضمن تقديم كفالة حسن الأداء مما يخالف بنود العقد مع الشركة.	نوصي الوزارة بضرورة الالتزام بشروط العقد مع المورد والحصول على كفالة حسن الأداء والكفالة المصرفية وذلك لضمان حقوق الوزارة التعاقدية. بالإضافة إلى ذلك، يجب ان يتم إعداد شروط وبنود الاعتماد المستندي بما يتناسب مع شروط العقد مع المورد.	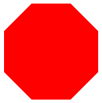	مكررة

وزارة الكهرباء

٩. مشروع محطة المسيب الغازية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعملية تنفيذ الاعتماد المستندي رقم ٢٣٦ / ٢٠٠٤ والذي تم فتحة خلال عام ٢٠٠٤ لمصلحة إحدى الشركات الأمريكية التي تعمل على تنفيذ مشروع إنشاء محطة المسيب الغازية بمبلغ ٢٨٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، لاحظنا أن الوزارة لا تملك أي وثائق داعمة أو تقرير عن نسب الانجاز لإنشاء المشروع. ومع ذلك، تم دفع مبلغ ١٧,٦٢٠،٤٧١ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٦، كما يلي:	نوصي الوزارة التأكد من الدفعات أعلاه والالتزام الكامل بالإجراءات المتعلقة بالدفع، وبشكل خاص استلام الوثائق المؤيدة لضمان إكمال العمل قبل القيام بأي عملية دفع.		مكررة

رقم الفاتورة	رقم الكتاب الصادر من الوزارة إلى المصرف العراقي للتجارة	تاريخ الكتاب	المبلغ بالدولار الأمريكي
*١٧٠٠٦	١٥٠٨	١٤ كانون الأول ٢٠٠٦	٥,٠٠٠,٠٠٠
١٧٠٠٧	٥٨٠٥	٢٨ آذار ٢٠٠٦	٤,١٨٨,٣٨١
*١٩٠٠١	غير متوفر	غير متوفر	٨,٤٣٢,٠٩٠

لا توجد لدى الوزارة سندات الأعمال المنجزة من قبل المجهز لهذه الفواتير.

* بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٠٧ وبموجب رسالة الوزير تم إلغاء الاعتماد المستندي لصالح الشركة الأمريكية لعدم إكمالها العمل وتركها لموقع العمل وإخلالها ببنود العقد.

وزارة الكهرباء			
١٠. الإجراءات المتعلقة لتجهيز مواد احتياطية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لإجراءات الدفع الخاصة بالعقد رقم ٢٠٠٤/٤ والموقع بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٤ مع إحدى الشركات اللبنانية لتجهيز مواد احتياطية والإشراف على التركيب والتدريب، لاحظنا ان وزارة الكهرباء دفعت مبلغ ١,٩٣٥,٠٠٠ دولار أمريكي لصالح الشركة اللبنانية قبل استلام المواد.	نوصي الوزارة بعدم دفع أي مبالغ إلى المتعاقدين والمجهزين بدون استلام المنتجات والخدمات المتعاقد عليها.	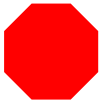	مكررة

وزارة الكهرباء			
١١. تسجيل وتسوية دفعات خطابات الاعتماد			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لاحظنا ما يلي فيما يخص عمل الدائرة الاقتصادية والمالية: • لا يتم إعداد تسويات مناسبة وبشكل منتظم لمطابقة كشف خطابات الاعتماد المستلم من المصرف العراقي للتجارة مع سجلات خطابات الاعتماد لدى الوزارة. • ضعف التنسيق بين الدائرة الاقتصادية والدائرة المالية من أجل التأكد من تسجيل معاملات خطابات الاعتماد بشكل مناسب وعلى أساس دوري.	نوصي الوزارة بإعداد سجل يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بخطابات الاعتماد وتسوية هذه المعلومات بشكل منتظم بين سجلات المصرف العراقي للتجارة والسجلات المحاسبية.		مكررة

وزارة الكهرباء

١٢. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan). فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول٢٠٠٧ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).	نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة. كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وبحسب شروط العقد.		مكررة

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد
٢٠٠٤/٢٢٠	الكهرباء	٣,٨٦٧,٥٥٩	٢٠٣,١٦١	٢ آذار ٢٠٠٤	١١ شباط ٢٠٠٥
٢٠٠٤/٧٦٤	الكهرباء	٢,٨٥١,٥٦٩	١٠٦,٩٧٥	١٦ أيلول ٢٠٠٤	١٤ كانون الأول ٢٠٠٤
٢٠٠٤/٧٦٣	الكهرباء	٢,٤٠٦,٧٨٢	٤٣٧,٦٥٠	١٦ أيلول ٢٠٠٤	١٦ شباط ٢٠٠٥

وزارة العدل

وزارة العدل

١. ترقيم العقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن جميع عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية. مثال ذلك:	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعملية المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

العقد	الجهة المتعاقد معها	مبلغ العقد دولار أمريكي	المبلغ المدفوع دولار أمريكي
عقد تأهيل سجن البلديات	شركة قصر المعالي	٣٢٧,٩٣٠,٠٠٠	٦٧,٤٤١,٠٨٠
عقد تجهيز مولدة كهربائية سعة ٥٠٠ KV للمعهد القضائي.	مكتب علي بناوي	١١٧,٥٠٠,٠٠٠	–

وزارة العدل			
٢. لجنة تحليل العطاءات والعروض			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء لجنة تحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.		مكررة

وزارة العدل

٣. فصل المهام الوظيفية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن قسم الرواتب يعد كشوف الرواتب و يستلم النقد من البنك ويقوم بدفع الرواتب إلى موظفي الوزارة. وبالتالي لا يوجد فصل للمهام بشكل كاف في وظائف قسم الرواتب. كذلك، لاحظنا أن سجلات الرواتب لا يتم تحديثها بشكل دائم نتيجة التأخر في استلام المعلومات من قسم شؤون الأفراد.	نوصي بضرورة تطوير وظيفة معالجة ودفع الرواتب للمحافظة على فصل كاف للمهام بين تحضير ومعالجة و المصادقة ودفع الرواتب. كذلك، نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار تحويل رواتب الموظفين الشهرية إلى حساباتهم المصرفية الشخصية و ذلك لمزيد من اجراءات الضبط و الرقابة. كذلك، نوصي الوزارة بزيادة التنسيق بين قسم الأفراد وقسم الرواتب من أجل تزويد قسم الرواتب بأي تغير في بيانات الموظفين قد يؤثر على الرواتب الشهرية وبشكل دائم.		**مكررة**

وزارة العدل			
٤. كفالة حسن الأداء			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للعقد الخاص بـــترميم مبنى مديرية التسجيل العقاري في الرصافة بمبلغ ١٩٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي، لاحظنا أن الوزارة لم تقم بإستيفاء كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من قيمة العقد الاجمالي.	تم تنفيذ ودفع كامل مبلغ العقد بالكامل خلال عام ٢٠٠٧ على الرغم من أن الوزارة لم تستوف كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من قيمة العقد الاجمالي.		✓

وزارة العدل			
٥. الإجراءات التعاقدية الخاصة بعقد إنشاء مجمع عدلي في مدينة الصدر			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة تعاقدت مع شركة عراقية لإنشاء مجمع عدلي في مدينة الصدر بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي. إن العقد لم ينفذ نتيجة تأخر حصول الوزارة على موافقة البناء، كما التزمت الوزارة بذلك ضمن شروط العقد. نتيجةً لذلك، طالبت الشركة العراقية بتعويضات من الوزارة من جراء عدم التزامها بتنفيذ بنود العقد. لم يتم دفع مبلغ الغرامة من قبل الوزارة.	تم تعديل بنود العقد بالاتفاق مع المجهز للقيام بأعمال إضافية ليصبح مبلغ العقد ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ بموافقة مجلس الوزراء و ضمن حدود تعليمات العقود.		✓

وزارة العدل			
٦. تسجيل عقود الوكالات الأمريكية			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا وجود عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم إبلاغ الوزارة بتفاصيله ولذلك لم تقم الوزارة بتسجيله علماً بأن هذا العقد مسجل ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة.	لم تقم المؤسسات الأمريكية بالتعاقد لحساب الوزارة خلال عام ٢٠٠٧.		✓

وزارة العدل			
٧. إعلانات المناقصة			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا بأن جميع المناقصات الخاصة بمقر الوزارة تم الإعلان عنها في صحيفة واحدة. إن الإعلان عن المناقصات العامة في صحف متعددة يساعد الوزارة في تحقيق أهداف المناقصات وكذلك يزيد من فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.	لم يسترع انتباهنا أية عقود تم الإعلان عنها في صحيفة واحدة خلال عام ٢٠٠٧.	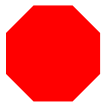	✓

وزارة العدل

٨. إجراءات التعاقد

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا الأتي فيما يتعلق بإجراءات التعاقد:	لم يسترع انتباهنا أية عقود لم تستوف الوثائق المطلوبة خلال عام ٢٠٠٧.		✓

مبلغ العقد دينار عراقي	موضوع العقد	التاريخ	الوثائق الداعمة
١٨٧,٥١٧,٠٠٠	إنشاء مختبرات المعهد القضائي	٢٠٠٥/٩/٢٦	عدم وجود براءة ذمة من الضريبة وعدم وجود هوية المقاولين وعدم وجود أعمال مماثلة
٧٣,٩١٧,٠٠٠	إنشاء ساحة لوقوف	٢٠٠٦/٢/١٣	عدم وجود براءة ذمة من الضريبة
١٩٠,٠٠٠,٠٠٠	ترميم مديرية التسجيل العقاري في الرصافة	٢٠٠٥/٥/١٢	عدم وجود براءة ذمة من الضريبة

وزارة الثقافة

وزارة الثقافة

١. خطابات ضمان العقود المستلمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا للعقد الخاص بانشاء مخازن الوزارة في الكرخ (٤/٢٠٠٥)، لاحظنا أن الوزارة لم تقم بإستيفاء التأمينات النهائية البالغة ٥% من قيمة العقد الاجمالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوزارة لم تقم بمتابعة تمديد خطاب الضمان وطلب تجديده من المقاول على الرغم من تمديد فترة تنفيذ العقد حتى عام ٢٠٠٧.	نوصي بضرورة الالتزام بإجراءات التعاقد الصادرة عن لجنة التعاقد العليا والتأكد من الحصول على تأمينات أولية بقيمة ٥% من قيمة الكلية للعقد على شكل خطاب ضمان أو شيك مصدق. كما نوصي الوزارة بمتابعة فترات صلاحية الضمانات المقدمة من قبل المقاول وذلك حفاظاً على المال العام.		جديدة

وزارة الثقافة

٢. ترقيم العقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا ، لاحظنا أن بعض عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية. مثال ذلك:	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

أسم العقد	الجهة المتعاقد معها	مبلغ العقد دينار عراقي	البلغ المدفوع دينار عراقي
إعادة تأهيل قاعة الشهيد عثمان العبيدي	مجموعة من المجهزين	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
مشروع إزالة الأضرار الإنشائية لمبنى دائرة السينما والمسرح وتأهيل مسرح الرشيد	علي فاضل مجيد	٢,٢٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠

وزارة الثقافة

٣. الاعلان عن العطاءات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية مراجعتنا للعقود المتضمنة في العينة المختارة، لاحظنا عدم إرفاق نسخة عن الصحف التي تم الإعلان عن العطاءات وشروط التعاقد بها ضمن ملفات الاعتمادات، مثال ذلك:	نوصي بضرورة الاحتفاظ بنسخة عن اعلان العطاء وشروط التعاقد ضمن الوثائق المؤيدة للعقد وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

أسم العقد	اسم المجهز
إعادة تأهيل قاعة الشهيد عثمان العبيدي	مجموعة من المجهزين
انشاء مستودع الوزارة بالكرخ	المسار وشركة بوابة بغداد للانشاءات

وزارة الثقافة			
٤. ملفات العقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا عدم وجود ملف مركزي لكل عقد بحيث يتم حفظ نسخة عن كافة الوثائق المتعلقة بهذا العقد وأنما يتم حفظ الوثائق في الدائرة المعنية.	نوصي بضرورة الاحتفاظ بكافة الوثائق المتعلقة بالعقود أو نسخ عنها ضمن ملف موحد وذلك لتسهيل إجراءات المتابعة ولمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

وزارة الثقافة

٥. تجزئة الصرف على المشروع الواحد

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارة قد قامت بتجزئة الصرف على مشروع إعادة تأهيل قاعة الشهيد عثمان العبيدي (الرباط) حيث تم صرف مبلغ ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي موزعاً على أربعة متعهدين دون الرجوع الى تعليمات لجنة التعاقد العليا التي تقضي بإسناد العمل إلى جهة واحدة فقط دون تجزئة الأعمال التي تخص المشروع الواحد. بالإضافة إلى ذلك، لم تقم الوزارة بالحصول على ثلاثة عروض لهذا المشروع.	نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الخاصة بالشراء والتجهيز الصادرة عن لجنة التعاقد العليا والتي توصي بعدم تجزئة الصرف على الفقرة الواحدة الى عدة عقود، كما نوصي بضرورة استدراج العروض قبل التعاقد وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على أموال الوزارة.	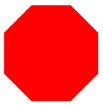	جديدة

وزارة الثقافة

٦. المناقلة بين التخصيصات الاستثمارية والتخصيصات الجارية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن مبلغ ٢,٢٥٠,٠٠٠ دينار عراقي والخاص بأجور نقل موظفي الوزارة خلال الأشهر أيار وتموز وآب وأيلول ٢٠٠٧ قد تم صرفه من التخصيصات الاستثمارية للوزارة وتحميلها على مشروع إزالة الأضرار الإنشائية لمبنى دائرة السينما والمسرح وتأهيل مسرح الرشيد.	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية لسنة ٢٠٠٧ والتي تمنع المناقلة في الصرف بين التخصيصات الاستثمارية والتخصيصات الجارية إلا بعد أخذ الموافقات اللازمة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عملية تنفيذ الموازنة.		جديدة

وزارة الثقافة

٧. الرواتب والاجور

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لملفات الموظفين، لاحظنا عدم اكتمال الوثائق الثبوتية المطلوبة للتوظيف في بعض ملفات الموظفين مثل شهادة التخرج، السيرة الذاتية لطالب التعيين. كما لاحظنا عدم وجود سلم للرواتب يتم من خلاله تحديد رواتب الموظفين.	• نوصي بتطوير نظام أرشفة مناسب لملفات الموظفين في الوزارة يضمن توفر الوثائق المتعلقة بكل موظف بشكل يلبي حاجة كافة الأقسام في الوزارة وخاصة القسم المالي المسؤول عن إعداد الرواتب وصرفها. • تطوير سلم للرواتب بشكل يلبي حاجة الوزارة ويضمن تناسب التسلسل الوظيفي مع الرواتب في الوزارة.		جديدة

وزارة التربية والتعليم

وزارة التربية والتعليم

- متابعة المديريات العامة التابعه لوزارة التربية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أنه لا يوجد لدى الوزارة أي كشوف أو معلومات حول المبالغ النقدية المستلمة من قبل المديريات العامة التابعه لها والتي تم تحويلها بشكل مباشر من وزارة المالية إلى هذه المديريات. إن ذلك بسبب إستقلالية المديريات العامة مالياً عن الوزارة. إن إستقلال المديريات يهدف إلى تسهيل عملية تمويلها، إلا انه لا يلغي الدور الأساسي للوزارة في الرقابة على عمليات الصرف للمديريات وذلك للتأكد من أن كافة المديريات قد طبقت تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية.	نوصي بضرورة الحصول على كشوف شهرية من المديريات العامة التابعة لها وإن تعمل على إعداد تسويات شهرية للمبالغ المحولة من وزارة المالية إلى هذه المديريات بشكل مباشر.		جديدة

رقم كتاب وزارة المالية	التاريخ	المبلغ دينار عراقي	المديرية التابعة
٤٥٢٢	١٧ أيار ٢٠٠٧	١,٩٥٩,١٠٠,١٤٧	المديرية العامة لتربية الكرخ
٩٣٤٦	٢٠ آب ٢٠٠٧	٢,٥٤٦,٢٧٦,٧٨٠	المديرية العامة لتربية الرصافة

وزارة الخارجية

وزارة الخارجية			
١. لجان فتح و تحليل العطاءات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر. لقد تم تعيين أعضاء لجنة فتح العطاءات بتاريخ ٦ أيار ٢٠٠٧ حيث لا زالت مستمرة في أعمالها حتى تاريخ زيارتنا خلال شهر شباط من عام ٢٠٠٨.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.		جديدة

وزارة الخارجية

٢. ترقيم العقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن جميع عقود الوزارة لا يتم إعطاؤها أرقام تعريفية. مثال ذلك:	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

أسم العقد	الجهة المتعاقد معها	مبلغ العقد	المبلغ المدفوع
عقد بناء قنصلية ودار سكن للقنصل العراقي في دبي	شركة فهيم للمقاولات الإماراتية	٣,٨٦٣,٩٧٥ دولار أمريكي	٥٧٩,٥٩٦ دولار أمريكي

وزارة الخارجية			
٣. المصادقة على كشوفات الرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن كشوف الرواتب تعد من قبل محاسب الرواتب، ويتم مقارنتها مع الموازنة من قبل قسم التدقيق الداخلي. لا يتم المصادقة على كشوف الرواتب من قبل مدير عام الدائرة المالية.	نوصي بضرورة فصل المهام التنفيذية عن المهام الرقابية حيث تعتبر دائرة التدقيق الداخلي جهة رقابية ولا يجوز اعتبار مصادقتها على كشوف الرواتب كأمر تنفيذي حيث أن الدائرة المخولة بالصرف هي الدائرة المالية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.	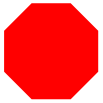	جديدة

وزارة الخارجية			
٤. لجان الرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء اللجنة المسؤولة عن استلام الرواتب من الدائرة المالية لا يتم تغييرهم بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.		جديدة

وزارة حقوق الإنسان

وزارة حقوق الانسان

- الرواتب

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا عدم وجود فصل كاف للمهام في عمليات الرواتب. حيث أن الموظف المسؤول عن الاحتفاظ بسجلات الرواتب وإعداد قوائم الرواتب، هو مسؤول أيضاً عن ترحيل معطيات قوائم الرواتب على النظام ودفع الرواتب إلى موظفى الوزارة ، كما لاحظنا أن جميع كشوفات الرواتب غير مصادق عليها من قبل مدير القسم المالي، ومع ذلك تمت الموافقة عليها من قبل قسم التدقيق الداخلي.	نوصي بضرورة فصل المهام التنفيذية عن المهام الرقابية حيث تعتبر دائرة التدقيق الداخلي جهة رقابية ولا يجوز اعتبار مصادقتها على كشوف الرواتب كأمر تنفيذي حيث أن الدائرة المخولة بالصرف هي الدائرة المالية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.	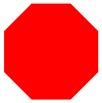	جديدة

وزارة الهجرة

وزارة الهجرة			
• إجراءات التعاقد			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا بعض حالات عدم الالتزام بإجراءات التعاقد حيث أن بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية وتبرير موثق للإحالة، مثال ذلك عقد رقم ١٦٠١ بمبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي و الخاص بتوريد أحذية للنازحين.	نوصي بضرورة الالتزام بآلية الشراء المصادق عليها ضمن تعليمات الموازنة السنوية الصادرة من قبل وزارة المالية.		جديدة

إقليم كردستان – العراق

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات - أربيل

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – أربيل			
١. الوثائق المؤيدة للعقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لإقليم كردستان / أربيل، لاحظنا أن الوزارات لا تحتفظ بنسخ الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات التابعة لها، حيث أن ملفات العقود محتفظ بها لدى المديريات التابعة للوزارة فقط.	نوصي بحفظ نسخة من الوثائق الأصلية للعقود، والخاصة بالمديريات التابعة للوزارة في مقر الوزارة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – أربيل			
٢. نظام المعلومات الإدارية والمحاسبية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لإقليم كردستان/ اربيل، لاحظنا ان النظام المحاسبي الحالي يأخذ شكل التسجيل اليدوي للعمليات وإعداد التقارير، ان أنشطة وحجم الوزارات آخذ بالتوسع بشكل كبير على مدى السنوات الماضية. النظام الحالي المتعلق بالإجراءات المحاسبية يتضمن نظام المعلومات الإدارية، إضافة إلى ان إجراءات الرقابة الداخلية لا تتناسب مع الهيكل والحجم الحالي للوزارات.	نوصي كافة وزارات إقليم كردستان بمراجعة الإجراءات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية لكل من قسم الحسابات وقسم الإدارة بالإضافة إلى تحسين فاعلية الأنشطة وكفاية تشغيل وتفعيل الرقابة وهذا ينبغي ان يتضمن الحد الأدنى من الآتي: • مراجعة وثائق قسم الحسابات وعمليات حفظ النسخ الاحتياطية. • مراجعة أنظمة قسم عمليات نظام الرقابة الداخلية. • إنشاء جهاز لمتابعة إعداد الموازنة والالتزام بتعليمات هذه الموازنة.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – أربيل			
٣. الموازنة التشغيلية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
بلغت موازنة المصاريف التشغيلية خلال عام ٢٠٠٧ لإقليم كردستان/ أربيل ٢,١٧ تريليون دينار عراقي والتي تشكل ما نسبته ٦٧% من إجمالي الموازنة الممنوحة للإقليم، والتي تعتبر عالية جداً.	نوصي بضرورة إعداد دراسة شاملة لاحتياجات الاقليم/ أربيل من الانفاق الرأسمالي والتشغيلي على أن ترتكز هذه الدراسة على التنمية المستدامة والإعمار.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – أربيل			
٤. المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لإقليم كردستان/ اربيل، لاحظنا ان الوزارات لا تعد مطابقات شهرية لحسابات المجهزين والمتعاقدين. ان المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين أمر جوهري لتجنب مخاطر عدم تسجيل المطلوبات أو التسجيل المزدوج للقوائم وكذلك الدفع المزدوج للفواتير وبالتالي دفع الفواتير مرتين.	نوصي الدائرة المالية في كافة الوزارات بضرورة الحصول على كتب تأييد أو كشف حساب من المجهزين والمتعاقدين وذلك لعمل تسويات بشكل شهري. ان هذه المطابقات يجب ان يتم توثيقها ومطابقتها مع الأرصدة المستحقة للمجهزين والمتعاقدين.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – أربيل			
٥. المصاريف المدفوعة عن طريق الشيكات			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعملية الدفع للوزارات في إقليم كردستان/ أربيل لاحظنا ان قسم الحسابات لا يحتفظ بنسخة من الشيك أو نسخة من البطاقة الشخصية للشخص الذي يستلم المبلغ، مع العلم بأنه يتم الاحتفاظ بكعوب الشيكات. ان الاحتفاظ بنسخة الشيك ونسخة من البطاقة الشخصية للشخص الذي يستلم المبلغ وتوقيع المستلم على نسخة الشيك يعد دليل قوي على استلام الشيك مما يجنب المخاطر المحتملة للاحتيال والأخطاء والمقاضاة.	تم إصدار تعميم خلال عام ٢٠٠٧ وقامت الوزارات بالإحتفاظ بنسخة من الشيك الموقع من قبل المستلم.		✓

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – أربيل			
٦. دليل الإجراءات الإدارية والرقابية			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لإقليم كردستان / اربيل، لاحظنا عدم وجود دليل شامل للإجراءات الإدارية والرقابية على العمليات. كل التعليمات الإدارية الوزارية على هذه الإجراءات توثق على شكل مذكرات داخلية متنوعة. في غياب دليل موحد للإجراءات فان المخاطر الموجودة تشمل: • الإجراءات التشغيلية والرقابية لفصل المهام، الصلاحيات والموافقات، التسجيل، الحماية والتسوية قد يتم تجهيزها بصورة غير كفوءة من قبل الموظفين. • السياسات والإجراءات المحاسبية قد لا تتبع بصورة صحيحة. • الامتثال للقواعد التنظيمية قد لا يتم إيصاله بصورة كفوءة إلى الموظفين.	خلال عام ٢٠٠٧، تم عمل دليل عام مكتوب لأنظمة الرقابة الداخلية لدي الإقليم بالإضافة إلى عمل ورشات عمل للتدريب على هذه الأنظمة.		✓

وزارة المالية – أربيل

وزارة المالية – أربيل			
١. لا يوجد تحليل لانحراف الموازنة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان وزارة المالية في إقليم كردستان / اربيل لم تعد تقارير دورية لتحليل الانحرافات الناتجة من مقارنة المخطط مع المصاريف الفعلية. كما لاحظنا أنه لا يتم إعداد مطابقات دورية لأرصدة الدفعات المستلمة من قبل الوزارات مع أرصدة تلك الدفعات وفقاً لكشوفات وزارة المالية في إقليم كردستان / اربيل.	نوصي بضرورة قيام كافة الوزارات في الإقليم بإعداد تقارير تحليل الموازنة الشهرية لغرض رقابة وإدارة موارد الموازنة والدفعات المستلمة بصورة ملائمة. ان كافة الفروقات الرئيسية يجب ان يتم التأكد من دقتها، توثيقا والمصادقة عليها من قبل الأشخاص الرئيسين. بالإضافة إلى ذلك، نوصي كافة الوزارات بتحضير تسويات دورية بين المبالغ المستلمة وكشوفات حساب وزارة المالية.		مكررة

وزارة المالية – أربيل			
٢. لا يوجد حساب مصرفي مستقل لصندوق التنمية للعراق			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان وزارة المالية في إقليم كردستان / اربيل لا تمتلك حساب مصرفي مستقل لإيداع التحويلات من صندوق التنمية للعراق. لذلك، فان كافة المبالغ المحولة من وزارة المالية في بغداد وأي إيرادات محلية تودع في حساب مصرفي واحد، ومثل هذا التطبيق سيؤدي إلى صعوبة في تحديد مصادر الأموال وإعداد المطابقات الشهرية لكل من التمويل المزود من قبل وزارة المالية في بغداد وبقية مصادر التمويل الأخرى.	تم فتح حساب جاري في البنك المركزي العراقي – أربيل للحسابات الجارية التشغيلية وحساب أخر للنفقات الاستثمارية خلال عام ٢٠٠٧.		✓

وزارة المالية – أربيل			
٣. قوائم الرواتب المعدة بملفات نظام الوورد			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا بان قوائم الرواتب في وزارة المالية / أربيل يتم إعدادها باستخدام نظام الوورد (Word)، حيث ان الوزارة لم تبدأ باستخدام برنامج مخصص للموارد البشرية للرواتب، ولا تستخدم نظام الإكسل (Excel) لإعداد قوائم الرواتب. ان هذه الممارسة تزيد من مخاطرة الإعداد غير الصحيح للرواتب ومخاطرة الاحتيال. بالإضافة إلى ذلك، ان استخدام الوورد (Word) في عملية تحضير قوائم الرواتب يجعل عمليات مراجعة تلك القوائم أكثر صعوبة للموظف المسؤول عن تدقيق تلك القوائم.	قامت الوزارة بإعداد الرواتب باستخدام نظام الإكسل (Excel) خلال عام ٢٠٠٧.	▲	✓

وزارة المالية – أربيل			
٤. مطابقات رسمية مع وزارة المالية			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان وزارة المالية لإقليم كردستان/ أربيل لا تعد مطابقات رسمية مع وزارة المالية في بغداد. حاليا، المطابقات تأخذ شكل جدول بإجمالي التمويل المستلم من وزارة المالية في بغداد بملفات معدة بنظام الإكسل دون عمل مطابقة للمبالغ المسجلة في سجلات وزارة المالية في إقليم كردستان. ان غياب مثل هذه التسويات يؤدي إلى عدم مقابلة ومطابقة التمويل المستلم بسبب وجود اختلاف زمني في عملية التمويل والاستلام للتمويل بين وزارة المالية في بغداد وإقليم كردستان. ان عدم إعداد مطابقات شهرية للتمويل المستلم من وزارة المالية في بغداد يؤدي إلى زيادة احتمالية وقوع أخطاء وعدم تصحيحها في الوقت المناسب.	خلال علام ٢٠٠٧، تم إعداد مطابقات رسمية للتمويل المستلم بين وزارة المالية في بغداد وكردستان بالإضافة الى تأييد بهذا الخصوص من وزارة المالية في بغداد.		✓

وزارة الكهرباء – أربيل

وزارة الكهرباء – أربيل

١. صلاحية إحالة العقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لمديريات إقليم كردستان/ اربيل، لاحظنا أن هناك عقود تمت إحالتها من قبل محافظة السليمانية وعقود أخرى تمت إحالتها من قبل مقر الوزارة في أربيل دون أن يكون هناك تحديد واضح للصلاحيات . الآتي أمثلة عن العقود التي تمت إحالتها:	نوصي بضرورة تحديد صلاحيات كل جهة في التعاقد وتوثيق هذه الصلاحيات لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة .		جديدة

المديرية	قيمة العقد (دينارعراقي)	الغرض من التعاقد	الجهة التي قامت بالاحالة
مديرية نقل الطاقة	٤,٦٦٥,٣٠٢,٤٠٠	شراء أدوات أحتياطية	وزارة الكهرباء / أربيل
المديرية العامة للكهرباء	٤,٧٩٩,٠٢٥,٠٠٠	شراء أعمدة الكهرباء	وزارة الكهرباء / أربيل

وزارة الكهرباء – أربيل			
٢. فصل المهام بين أعضاء لجان فتح وتحليل العروض			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أحد أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لم يتم تغييره بشكل دوري، كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.		جديدة

وزارة الكهرباء – أربيل			
٣. عقد تركيب محطات مركزية للطاقة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا خلال مراجعتنا للعقد رقم ٤ الخاص بتركيب محطات مركزية للطاقة بمبلغ ٥٢,٤٣٠,٩٨٩ دولار أمريكي أن التعاقد تم عن طريق دعوة مباشرة ولم يتم اتباع إجراءات الحصول على عروض عن طريق الدعوة العامة. هذا الإجراء يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود التي تتطلب من الوزارة الدعوة عن طريق العروض وليس إتباع الدعوة المباشرة.	نوصي بضرورة إتباع التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود بشكل مناسب وإصدار دعوة من أجل الحصول على عروض لجميع العقود، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات اللجنة العليا للعقود.		جديدة

وزارة البلديات – أربيل

وزارة البلديات – أربيل

١. عقد مشروع ماء سوران

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا خلال مراجعتنا لعقد مشروع ماء سوران و البالغ ١٩,١٣٨,٨٢٥ دولار أمريكي أن التعاقد تم عن طريق دعوة مباشرة ولم يتم اتباع إجراءات الحصول على عروض عن طريق الدعوة العامة. هذا الإجراء يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود التي توجب الدعوة عن طريق العروض.	نوصي بضرورة إتباع التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود بشكل مناسب وإصدار دعوة من أجل الحصول على عروض لجميع العقود، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات اللجنة العليا للعقود.		جديدة

وزارة البلديات – أربيل			
٢. استلام الرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب، لاحظنا أن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم، دون وجود تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين، كذلك لاحظنا في بعض الحالات أن بعض الموظفين لا يقومون بالتوقيع على قائمة الرواتب لإثبات استلامهم للراتب، إن ذلك ظاهر في قوائم صرف رواتب شهر شباط ٢٠٠٧.	نوصي بان يكون المستلم مخولاً بشكل رسمي لاستلام الراتب بالنيابة عن الموظف. كما نوصي بضرورة الحصول على توقيع الموظف على كشف الرواتب بعد استلام الموظف النقد، كذلك نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ عملية دفع الرواتب من خلال التحويل البنكي المباشر إلى حسابات الموظفين و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة على عمليات الصرف.		جديدة

وزارة الإسكان – أربيل

وزارة الاسكان – أربيل

١. ترقيم العقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن جميع عقود الوزارة لا يتم إعطاءها أرقام تعريفية. مثال ذلك:	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

أسم العقد	الجهة المتعاقد معها	مبلغ العقد (دينار عراقي)
تجهيز موازين محورية	شركة وارفن للمقاولات والنقل	١٣٦,٠٨٠,٠٠٠

وزارة الاسكان – أربيل

٢. عدم استخدام النموذج الموحد لعقود المقاولات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعقود المقاولات لوزارة الاسكان، لاحظنا ان الوزارة لا تقوم باستخدام نموذج العقود الموحد والمصادق عليه عند عملية التعاقد مع المنفذين، حيث قامت الوزارة بتطوير نموذج خاص بها والذي لا يحتوي على عدد كبير من الشروط القانونية الموجودة في النموذج الموحد، مثال ذلك العقد الخاص بتجهيز موازين محورية بمبلغ ١٣٦,٠٨٠,٠٠٠ دينار عراقي. إن عدم استخدام النموذج الموحد والمصادق عليه للعقود قد يؤدي إلى حدوث أخطاء ومخالفات في العبارات، الشروط وحقوق كل من الوزارة والمنفذ.	نوصي بضرورة إستخدام نموذج العقود الموحد والمصادق عليه عند عملية التعاقد وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة وحفاظاً على حقوق الوزارة والمتعاقدين معها.		جديدة

وزارة الاسكان – أربيل

٣. استلام الرواتب

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب، لاحظنا أن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم، دون وجود تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين، كذلك لاحظنا في بعض الحالات أن بعض الموظفين لا يقومون بالتوقيع على قائمة الرواتب لإثبات استلامهم للراتب، إن ذلك ظاهر في قوائم صرف رواتب شهر شباط ٢٠٠٧.	نوصي بان يكون المستلم مخولاً بشكل رسمي لاستلام الراتب بالنيابة عن الموظف. كما نوصى بضرورة الحصول على توقيع الموظف على كشف الرواتب بعد إستلام الموظف النقد، كذلك نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ عملية دفع الرواتب من خلال التحويل البنكي المباشر إلى حسابات الموظفين و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة على عمليات الصرف.		جديدة

وزارة الاسكان – أربيل

٤. توثيق الموافقات الادارية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا عدم توثيق بعض الاستثناءات والموافقات الإدارية المتعلقة بالمشاريع، حيث قامت مديرية الطرق باحتساب غرامات التأخير المتعلقة بعقد صيانة طريق زاركلي بيريزور شروان مزه على أساس ٢٤ يوماً من التأخير في حين كان التأخير الفعلي ٤٨ يوماً دون وجود موافقات إدارية موثقة على هذا الاستثناء و إنما تم الاكتفاء بالموافقة الشفهية.	نوصي بضرورة توثيق كافة الموافقات و الاستثناءات الإدارية الصادرة من قبل المستويات الإدارية المناسبة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.		جديدة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
١. دليل التفويض والصلاحيات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الوزارات والمديريات في إقليم كردستان/السليمانية لا تمتلك الوزارات والمديريات قائمة بالأشخاص المخولين بالتواقيع، نماذج التواقيع ولائحة صلاحيات رسمية تحدد دور كل الموظفين المخولين للوزارات والمديريات وحدود موافقتهم لتخويل وتنفيذ المعاملات والمدفوعات المصرفية من حسابات الوزارة المصرفية وحدود الصلاحية لكل وظيفة في الوزارة.	نوصي بإعداد لائحة صلاحيات لكافة عملياتهم وذلك لضمان تطبيق إجراءات رقابة كافية ومناسبة. لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المناصب المخولة بالتوقيع، الأنشطة المخولين بها حدود الصلاحيات لكل عمليات وأنشطة الوزارة والمديريات متضمنة التحويلات النقدية والمدفوعات. أنواع الصلاحيات ينبغي أن تغطي ما يلي: – إعداد العملية. – المراجعة. – المصادقة. لائحة الصلاحيات للوزارات والمديريات ينبغي أن تراجع وتصادق من قبل مستوى مناسب من الحكومة العراقية.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
٢. لائحة صلاحية التوقيع			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا أن المديريات لا تمتلك لائحة حدود صلاحيات توقيع الشيكات، نظراً لوجود عدد من المدراء في بعض المديريات يمتلكون صلاحية توقيع الشيكات من دون وجود حدود، أو حد أعلى لمبلغ الشيك هذا بالإضافة إلى وجود العديد من التنقلات الوظيفية للمدراء بين الأقسام.	نوصي كل مديرية أن تعمل على إعداد لائحة صلاحيات لتحديد الأشخاص المخولين في كل مديرية لإصدار الشيكات. بالإضافة إلى ذلك، لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المستويات العليا اللازمة للمصادقة على إصدار الشيكات ذات القيمة العالية والتي يجب أن يتم تحديدها من قبل كل مديرية وفقاً لحجم النفقات. في جميع الحالات، ينبغي التوقيع على الشيك من قبل شخصين على الأقل.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
٣. فصل المهام في عملية الرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعملية تسجيل الرواتب في المديريات، لاحظنا عدم وجود فصل كاف للمهام في عمليات الرواتب. حيث أن الموظف المسؤول عن الاحتفاظ بسجلات الرواتب وإعداد قوائم الرواتب، هو مسؤول أيضاً عن ترحيل قوائم الرواتب الى النظام. لذلك فإن السجلات المحاسبية أكثر عرضة للأخطاء المقصودة وغير المقصودة بسبب عدم وجود فصل كاف بين المهام والمسؤوليات.	نوصي بأن يتم الفصل في المهام كما يلي: – قوائم الرواتب ينبغي أن يتم إعدادها من قبل المحاسب وأن تراجع من قبل محاسب مستقل آخر ومن ثم يتم مراجعتها والمصادقة عليها من قبل المدير المالي. – إن الموظف المسؤول عن إعداد قوائم الرواتب يجب أن يكون مستقلاً عن الموظف المسؤول عن ترحيل القوائم الى نظام الرواتب. – يجب إعداد تسوية بين سجلات الرواتب والسجلات المحاسبية على أساس شهري.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
٤. الدفع النقدي للرواتب			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال مراجعتنا لعملية دفع الرواتب في المديريات، لاحظنا أن معظم المديريات تعمل على دفع الرواتب نقداً. حيث أن الدفع النقدي للرواتب بشكل مباشر أو من خلال لجنة توزيع الرواتب يزيد من خطورة خسارة النقد عند عملية التوزيع.	نوصي المديريات بدفع رواتب الموظفين عن طريق التحويل البنكي إلى الحساب الشخصي لكل موظف من أجل تجنب المخاطر التي تترافق مع عملية الدفع النقدي للرواتب.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
٥. الوثائق المؤيدة والمرفقة بمستندات الصرف			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا إلى المديريات، لاحظنا أن الوثائق المؤيدة والمرفقة بمستندات الصرف لم يتم تأشيرها بختم يؤكد الصرف وخلاف ذلك سوف تكون هذه المستندات بعد صرفها عرضة للتغيير مما يزيد من مخاطر التسديد المتكرر للفواتير.	إن كافة مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها ينبغي أن يتم ختمها بختم "دفع" مباشرة بعد عملية الدفع لمنع عملية التسديد المتكرر لنفس الوثائق.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
٦. النماذج المعتمدة للعقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زياراتنا إلى المديريات، لاحظنا أنه لا يوجد نموذج معتمد لعقود تجهيز البضائع والخدمات. حيث تقوم كل وزارة بإعداد بنود عقود التجهيزات والخدمات داخلياً متضمناً الشروط القانونية والمالية.	نوصي بأن تقوم الوزارات بمراجعة نماذج العقود المتبعة حالياً بالاعتماد على استشارة خبراء ماليين وقانونيين مستقلين. كذلك ينبغي أن يكون هناك نموذج عقد لكل وزارة يغطي الشروط العامة.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
٧. دليل الإجراءات الإدارية والرقابية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لإقليم كردستان/ االسليمانية، لاحظنا عدم وجود دليل شامل للإجراءات الإدارية والرقابية على العمليات. كل التعليمات الإدارية الوزارية على هذه الإجراءات توثق على شكل مذكرات داخلية متنوعة. في غياب دليل موحد للإجراءات فان المخاطر الموجودة تشمل: • الإجراءات التشغيلية والرقابية لفصل المهام، الصلاحيات والموافقات، التسجيل، الحماية والتسوية قد يتم تجهيزها بصورة غير كفوءة من قبل الموظفين. • السياسات والإجراءات المحاسبية قد لا تتبع بصورة صحيحة. • الامتثال للقواعد التنظيمية قد لا يتم إيصاله بصورة كفوءة إلى الموظفين.	نوصي وزارات إقليم كردستان بإعداد إجراءات وسياسات رقابة داخلية تغطي جميع الأنشطة التشغيلية والمالية للوزارات. بالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ إجراءات مراقبة تفصيلية من قبل الإدارة لضمان تطبيق فعال ومتماثل لدليل الإجراءات الإدارية والرقابية.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
٨. نظام المعلومات الإدارية والمحاسبية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لإقليم كردستان/ السليمانية، لاحظنا ان النظام المحاسبي الحالي يأخذ شكل التسجيل اليدوي للعمليات وإعداد التقارير، ان أنشطة وحجم الوزارات اخذ بالتوسع بشكل كبير على مدى السنوات الماضية. النظام الحالي المتعلق بالإجراءات المحاسبية يتضمن نظام المعلومات الإدارية، إضافة إلى ان إجراءات الرقابة الداخلية والذي لا تتناسب مع الهيكل والحجم الحالي للوزارات.	نوصي كافة وزارات إقليم كردستان بمراجعة الإجراءات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية لكل من قسم الحسابات وقسم الإدارة بالإضافة إلى تحسين فاعلية الأنشطة وكفاءة تشغيل وتفعيل الرقابة وهذا ينبغي ان يتضمن الحد الأدنى من الآتي: • مراجعة وثائق قسم الحسابات وعمليات حفظ النسخ الاحتياطية. • مراجعة أنظمة قسم عمليات نظام الرقابة الداخلية. • إنشاء جهاز لمتابعة إعداد الموازنة والالتزام بتعليمات هذه الموازنة.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
٩. المصاريف المدفوعة عن طريق الشيكات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا خلال مراجعتنا لعملية الدفع للمديريات في إقليم كردستان/ السليمانية أن قسم الحسابات لا يحتفظ بنسخة من الشيك أو نسخة من البطاقة الشخصية للمستلم. ان الاحتفاظ بنسخة الشيك ونسخة من البطاقة الشخصية للمستلم وتوقيع المستلم على نسخة الشيك يعد دليلاً على استلام الشيك مما يجنب المخاطر المحتملة للاحتيال والأخطاء والمقاضاة.	نوصي دائرة الحسابات في كافة الوزارات بالحصول على نسخة من الشيك لكافة عمليات الدفع عن طريق الشيكات، والحصول على نسخة من البطاقة الشخصية للشخص الذي يستلم المبلغ وتوقيع المستلم على نسخة الشيك. هذه الوثائق ينبغي حفظها وتوثيقها وباستخدام رمز خاص بها، أو نظام حفظ داخل قسم الحسابات الذي يضمن السرعة في استرداد البيانات المطلوبة عند الحاجة لها. كما نوصي بضرورة ختم الشيكات بختم "يصرف للمستفيد الأول فقط" وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		مكررة

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
١٠. الموازنة التشغيلية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
بلغت موازنة المصاريف التشغيلية خلال عام ٢٠٠٧ والخاصة بإقليم كردستان/ السليمانية ١,٨٤٧,٥٢٣,٧٨١,٠٠٠ دينار عراقي والتي تشكل ما نسبته ٦٨% من إجمالي الموازنة الممنوحة لاقليم كردستان/ السليمانية، والتي تعتبر عالية جداً.	نوصي بضرورة إعداد دراسة شاملة لاحتياجات الإقليم/ السليمانية من الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي على أن تركز هذه الدراسة على التنمية المستدامة والإعمار.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
١١. المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لمديريات إقليم كردستان/ السليمانية، لاحظنا أن المديريات لا تعد مطابقات شهرية لحسابات المجهزين والمتعاقدين. ان المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين أمر جوهري لتجنب مخاطر عدم تسجيل المطلوبات أو الدفع والتسجيل المتكرر للفواتير.	نوصي الدائرة المالية في كافة الوزارات والمديريات بضرورة الحصول على كتب تأييد أو كشف حساب من المجهزين والمتعاقدين وذلك لعمل تسويات بشكل شهري. ان هذه المطابقات يجب ان يتم توثيقها ومطابقتها مع الأرصدة المستحقة للمجهزين والمتعاقدين.		**مكررة**

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات – السليمانية			
١٢. مستندات صرف مطبوعة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لمديريات كردستان/ السليمانية، لاحظنا ان مستندات الصرف المستخدمة لا تحمل أرقام متسلسلة مطبوعة، إن النموذج المستخدم عبارة عن نسخة مصورة يتم إعداد نسخة يدوية عنها من قبل المحاسب لكل عملية صرف. مستندات الصرف ينبغي أن تكون مرقمة، مطبوعة وبنسخ متعددة، حيث ترفق نسخة من مستند صرف مع قيد اليومية بينما تبقى النسخة الثانية في دفتر مستندات الصرف.	نوصي القسم المالي بضرورة استخدام مستندات مرقمة، مطبوعة، وبنسخ متعددة لفرض رقابة مناسبة على عمليات الدفع، وضمان اكتمال تسجيل كافة المدفوعات وتخفيض مخاطرة الأخطاء المقصودة وغير المقصودة.		**مكررة**

وزارة المالية – السليمانية

وزارة المالية – السليمانية

١. عمليات التمويل بالدولار الأمريكي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا أن وزارة المالية/ السليمانية تقوم بتمويل بعض المديريات التابعة لها بعملة الدولار الأمريكي لغرض تسديد المستحقات المتعاقد عليها ويتم ذلك من خلال شراء الدولار الأمريكي من السوق المحلية. إن عملية الشراء من السوق المحلية عادة تكون بسعر صرف أعلى من سعر صرف مزاد البنك المركزي/ بغداد مما يسبب خسائر من جراء تحويل العملة.	نوصي بضرورة شراء العملة عن طريق البنك المركزي العراقي وبالسعر الرسمي لتجنب خسائر تبديل العملة.		جديدة

وزارة المالية – السليمانية			
٢. تخصيصات الموازنة الإستثمارية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا أن وزارة المالية/ السليمانية وبتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء/ إقليم كردستان قامت بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ بتحويل مبلغ ١٧٠,٢٣٠,٧٤١,١٩٢ دينار عراقي من تخصيصات الموازنة الإستثمارية لسنة ٢٠٠٧ إلى لجنة تنفيذ المشاريع الخدمية الخاصة بمحافظة السليمانية، علما أن هذه اللجنة باشرت أعمالها خلال عام ٢٠٠٨.	نوصي بضرورة الالتزام ببنود الموازنة الاستثمارية المصادق عليها وفقاً للسنة المالية الخاصة بها.		جديدة

وزارة المالية – السليمانية			
٣. لا يوجد حساب مصرفي مستقل لصندوق التنمية للعراق			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان وزارة المالية في إقليم كردستان/ السليمانية لا تمتلك حساب مصرفي مستقل لإيداع التحويلات من صندوق التنمية للعراق. لذلك، فإن كافة المبالغ المحولة من وزارة المالية في أربيل وأي إيرادات محلية تودع في حساب مصرفي واحد، ومثل هذا التطبيق سيؤدي إلى صعوبة في تحديد مصادر الأموال وإعداد المطابقات الشهرية لكل من التمويل المزود من قبل وزارة المالية في أربيل وبقية مصادر التمويل الأخرى.	نوصي تخصيص حساب مصرفي مستقل لإيداع جميع التحويلات من وزارة المالية في أربيل من صندوق التنمية للعراق، وإن ذلك سيؤدي إلى تسهيل عملية الرقابة على هذه الأموال وإعداد المطابقات مع وزارة المالية في أربيل.		**مكررة**

وزارة المالية – السليمانية			
٤. لا يوجد تحليل لانحراف الموازنة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا ان وزارة المالية/ السليمانية لم تعد تقارير دورية لتحليل الإنحرافات الناتجة من مقارنة المخطط مع المصاريف الفعلية. كما لاحظنا أنه لا يتم إعداد مطابقات دورية لأرصدة الدفعات المستلمة من قبل المديريات مع أرصدة تلك الدفعات وفقاً لكشوفات وزارة المالية/ السليمانية.	نوصي بضرورة قيام كافة الوزارات والمديريات في الإقليم بإعداد تقارير تحليل الموازنة الشهرية لغرض مراقبة وإدارة موارد الموازنة والدفعات المستلمة بصورة ملائمة. إن كافة الفروقات الرئيسية يجب أن يتم التأكد من دقتها و توثيقها والمصادقة عليها. بالإضافة إلى ذلك، نوصي كافة الوزارات والمديريات بتحضير تسويات دورية بين المبالغ المستلمة وكشوفات حساب وزارة المالية/ السليمانية وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة		**مكررة**

وزارة المالية – السليمانية

٥. مطابقات رسمية مع وزارة المالية/ السليمانية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن وزارة المالية لإقليم كردستان/ السليمانية لا تعد مطابقات رسمية مع وزارة المالية في أربيل. حاليا، المطابقات تأخذ شكل جدول بإجمالي التمويل المستلم من وزارة المالية في أربيل بملفات معدة بنظام الإكسل دون عمل مطابقة للمبالغ المسجلة في سجلات وزارة المالية في أربيل. ان غياب مثل هذه التسويات يؤدي إلى عدم مقابلة ومطابقة التمويل المستلم بسبب وجود إختلاف زمني في عملية التمويل والإستلام للتمويل بين وزارة المالية في أربيل والسليمانية. إن عدم إعداد مطابقات شهرية للتمويل المستلم من وزارة المالية في أربيل قد يؤدي إلى احتمالية وقوع أخطاء وعدم تصحيحها في الوقت المناسب.	نوصي وزارة المالية بضرورة إعداد مطابقات شهرية للتمويل المستلم فيما يين: • وزارة المالية والوزارات والمديريات المستلمة في محافظة السليمانية. • وزارة المالية في أربيل والسليمانية. هذه المطابقات يجب ان تراجع بشكل مستقل وتفحص من قبل المستويات الإدارية المعنية في الوزارة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		**مكررة**

وزارة المالية – السليمانية

٦. السحب على المكشوف من الحساب المصرفي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لوزارة المالية/ السليمانية لاحظنا، ان الحساب المصرفي للوزاراة كان مكشوفاً للأشهر التالية: **الشهر** | **المبلغ المكشوف (دينار عراقي)** شباط | ٤١,٢٠٦,٩٢٩,٩٤١ أذار | ٩٨,٠٢٩,٠٣٣,٨٩١ تموز | ٣,٣٣٣,٦٦٣,٩٩١ أب | ١١,٤٠٧,٦٢٣,٣٣٩ أيلول | ٦٦,١٨٦,١٤٤,٨٤٧ تشرين الثاني | ٥٤,٢٧٠,٨١٧,٦٤٨ كانون الاول | ١٠,٠٠٦,٦٢٤,٧٧٠ على الوزارة أن توزع وتستخدم الموارد المخصصة لها وفقا للموازنة السنوية، وأية زيادة في المصاريف الفعلية مقارنة مع الموازنة ستكون النتيجة عجز في توزيع حسابات موارد السنوات القادمة، وقد أوضحت وزارة المالية أن الزيادة بالمصاريف الفعلية على المصاريف المخططة هي بسبب أن تخصيصات الموازنة تكون محولة بعد مرور شهر من التخصيص، مثال ذلك: • أمر تحويل من وزارة المالية/ أربيل بمبلغ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي إلى وزارة المالية في السليمانية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٨ لتمويل المصاريف الإستثمارية لسنة ٢٠٠٧. • أمر تحويل من وزارة المالية /أربيل بمبلغ ٤٣,١٢٢,٤٧٠,٠٠٠ دينار عراقي إلى وزارة المالية في السليمانية بتاريخ ١٩ شباط ٢٠٠٨ لتمويل جزء من المصاريف التشغيلية لشهر كانون الاول ٢٠٠٧.	نوصي بضرورة الحصول على موافقة الوزير في حالة تجاوز الموازنة، كما أن سبب التجاوز ينبغي أن يوثق بشكل مناسب ومفصل. بالإضافة إلى ذلك، فإن تخصيصات الموازنة يجب أن تحول خلال الشهر الذي تم به التخصيص و خصوصا تلك المتعلقة بتمويل مصاريف التشغيل وذلك لضمان استمرارية عمل الوزارة على تنفيذ الموازنة ضمن السياسات والأنظمة.		**مكررة**

وزارة الكهرباء – السليمانية

وزارة الكهرباء – السليمانية

١. صلاحية إحالة العقود

<table>
<tr><th>الملاحظة</th><th>التوصية</th><th>درجة المخاطرة</th><th>الحالة</th></tr>
<tr>
<td>خلال زيارتنا لمديريات إقليم كردستان/ السليمانية لاحظنا أن هناك عقود تمت إحالتها من قبل محافظة السليمانية وعقود أخرى تمت إحالتها من قبل مقر الوزارة في أربيل دون أن يكون هناك تحديد واضح للصلاحيات .

والآتي أمثلة عن العقود التي تمت إحالتها:

<table>
<tr><th>المديرية</th><th>قيمة العقد (دينارعراقي)</th><th>الغرض من التعاقد</th><th>الجهة التي قامت بالاحالة</th></tr>
<tr><td>مديرية الورشة المركزية</td><td>٢,٠٧٨,٦٠٩,٥٠٠</td><td>شراء كابلات</td><td>محافظة السليمانية</td></tr>
<tr><td>مديرية الطرق</td><td>٣,١٠٧,٧٥٠,٠٠٠</td><td>عقد تبليط شوارع قضاء حلبجة</td><td>محافظة السليمانية</td></tr>
</table>
</td>
<td>نوصي بضرورة تحديد صلاحيات كل جهة في التعاقد وتوثيق هذه الصلاحيات لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة .</td>
<td></td>
<td>جديدة</td>
</tr>
</table>

وزارة الكهرباء – السليمانية

٢. لجان فتح وتحليل العطاءات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر، كذلك لا يتم التوقيع على محاضر اللجان من قبل جميع الأعضاء مثال ذلك:	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان بشكل دوري وأن يتم توقيع محاضر اللجان من قبل جميع الأعضاء وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.		جديدة

المديرية	مبلغ العقد (دينارعراقي)	الغرض من التعاقد	محضر اللجنة التي لم يتم التوقيع عليها
مديرية الطرق	١,٥٣٣,٢٤٩,٩٠٠	إنشاء مواقع حماية	فتح العطاءات
المديرية العامة للكهرباء	٤٠٥,١٣٣,٠٠٠	بناء مديرية كهرباء دربندخان	فتح العطاءات و تحليل العطاءات
مديرية الطرق	٣,١٠٧,٧٥٠,٠٠٠	عقد تبليط شوارع قضاء حلبجة	فتح العطاءات و تحليل العطاءات

وزارة الكهرباء – السليمانية			
٣. كفالة حسن الأداء			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، للمديرية العامة للكهرباء وخلال تدقيقنا للعقد الخاص بمديرية نقل الطاقة الكهربائية (مشروع تركيب محطات تحويل كهرباء بقيمة ٤٩,٣٠٣,٢٧٦ دولار أمريكي) لاحظنا أن كفالة حسن الأداء المقدمة كانت اقل من ٥%.	نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات التجهيز المحلية و الحصول على كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من قيمة العقد إما على شكل شك مصدق أو خطاب ضمان وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظا على حقوق المديرية.		جديدة

وزارة الكهرباء – السليمانية

٤. إحالة العقود على شركات محلية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للمديريات لاحظنا وجود عدد من عقود الاستيراد قد تم إحالتها على شركات محلية غير مختصة فيما يتعلق بموضوع التعاقد والتي قامت بتجهيز المنشأت الخارجية للمديرية العامة للكهرباء، مثال ذلك:	نوصي بضرورة مراجعة أهلية الشركات المجهزة للتعاقد وقدرتها على تنفيذ العقد والتعاقد مع المجهز الرئيسي مباشرة وليس عن طريق الوسطاء وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

المديرية	مبلغ العقد	تفاصيل العقد
المديرية العامة للكهرباء	٤,٧٩٩,٠٢٥,٠٠٠ دينار عراقي	شراء أعمدة الكهرباء
المديرية العامة لنقل الطاقة	٤٩,٣٠٣,٢٧٦ دولار أمريكي	نصب محطات تحويل كهرباء
المديرية العامة للورشة المركزية	٢,٠٧٨,٦٠٩,٥٠٠ دينار عراقي	شراء مواد أحتياطية

وزارة الكهرباء – السليمانية			
٥. الإلتزام بالصلاحيات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال زيارتنا الى المديرية العامة للكهرباء/ السليمانية، لاحظنا أن مقر الوزارة/ أربيل قد أحال عقد تجهيز أعمدة كهرباء على شركة محلية بقيمة ٤,٧٩٩,٠٢٥,٠٠٠ دينار عراقي، علماً أن مبلغ العقد من ضمن صلاحيات مجلس الوزراء/ أقليم كردستان وليس من ضمن صلاحيات مقر الوزارة.	نوصي بضرورة الالتزام بالصلاحيات الممنوحة للمديرية والحصول على الموافقات اللازمة و توثيقها عند تجاوز هذه الصلاحيات وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتنفيذا لتعليمات الموازنة.	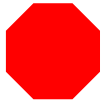	جديدة

وزارة النقل – السليمانية

وزارة النقل – السليمانية

١. لجان فتح وتحليل العطاءات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا الى المديرية العامة للطرق، لاحظنا أن أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر، كذلك لا يتم التوقيع على محاضر اللجان من قبل جميع الأعضاء، مثال ذلك:	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان بشكل دوري وأن يتم توقيع محاضر اللجان من قبل جميع الأعضاء وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.		جديدة

المديرية	مبلغ العقد (دينار عراقي)	الغرض من التعاقد	محضر اللجنة التي لم يتم التوقيع عليها
المديرية العامة للطرق	١,٥٣٣,٢٤٩,٩٠٠	انشاء مواقع حماية	فتح العطاءات
المديرية العامة للطرق	٣,١٠٧,٧٥٠,٠٠٠	عقد تبليط شوارع قضاء حلبجة	فتح العطاءات – تحليل العطاءات

وزارة النقل – السليمانية			
٢. ترقيم العقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن جميع عقود المديرية العامة للطرق لا يتم إعطاؤها أرقام تعريفية.	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

وزارة النقل – السليمانية			
٣. المشاريع المتوقفة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال زيارتنا الى مديرية الطرق/ السليمانية لاحظنا أن العقد الخاص بإنشاء جسر بقيمة ٢٠٨,٦٠٠,٠٠٠ دينار عراقي والمنفذ من قبل شركة محلية متوقف نتيجة مشاكل في عملية التنفيذ، لم يتم إتخاذ قرار حول هذا العقد حتى تاريخ زيارتنا في آذار ٢٠٠٨.	نوصي المديرية بضرورة إتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لحل مشاكل التنفيذ.		جديدة

وزارة النقل – السليمانية

٤. إجراءات المناقصة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا بان بعض الحالات لا تتبع فيها إجراءات المناقصات في العقود المبرمة لأغراض المقاولات، وبدلا من ذلك، يتم استخدم التعاقد المباشر لإبرام العقود مع المقاولين، والآتي أمثلة توضح بعض الإضافات على العقود المبرمة بواسطة التعاقد المباشر:	نوصي بان يتم التعاقد عن طريق إجراءات المناقصات واستدراج العروض بدلا من التعاقد المباشر. إن إجراءات المناقصات من شأنها أن تزيد من فرصة الحصول على عروض تنافسية بمواصفات عالية، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		**مكررة**

العقد	مبلغ العقد
تبليط طريق طاسلوجه– دوكان المرحلة الاولى	٤٢,٢٤٧,٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي
تبليط طريق طاسلوجة– دوكان المرحلة الثانية	١٨,٤٨٧,٩٢٠ دولارأمريكي

وزارة التعليم العالي – جامعة السليمانية

وزارة التعليم العالي – السليمانية			
١. لجان فتح وتحليل العطاءات			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لجامعة السليمانية، لاحظنا أن أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.	نوصي بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وتماشياً مع تعليمات الموازنة.		جديدة

وزارة التعليم العالي – السليمانية			
٢. ترقيم العقود			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا أن جميع عقود جامعة السليمانية لا يتم إعطاؤها أرقام تعريفية.	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

وزارة التعليم العالي – السليمانية			
٣. كفالة حسن الأداء			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا لجامعة السليمانية، لاحظنا ان الجامعة قد تعاقدت مع شركة تركية وشركة محلية لتصميم وبناء جامعة جديدة بمبلغ ٢٥٨,٩٤٦,٥٢٦ دولار أمريكي في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٥. لم تتضمن شروط العقد شرط كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من مبلغ العقد، لكنها تضمنت شرط دفع مليون دولار سنوياً واعتبار هذا المبلغ ككفالة حسن أداء، ولم يتم تطبيق هذا الشرط إلا في السنة الاولى فقط.	نوصي بضرورة متابعة تنفيذ الشروط المالية للعقود و المراجعة الدورية لالتزام المجهز ببنود العقد. كما نوصي بضرورة الالتزام بتعليمات اللجنة العليا للعقود وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على حقوق الجامعة.		جديدة

وزارة التعليم العالي – السليمانية

٤. إجراءات المناقصة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا بأن بعض الحالات لا تتبع فيها إجراءات المناقصات في العقود المبرمة لأغراض المقاولات، وبدلا من ذلك، يتم استخدم التعاقد المباشر لإبرام العقود مع المقاولين، والأتي أمثلة توضح بعض الإضافات على العقود المبرمة بواسطة التعاقد المباشر:	نوصي بان يتم التعاقد عن طريق إجراءات المناقصات واستدراج العروض بدلا من التعاقد المباشر. إن إجراءات المناقصات من شأنها أن تزيد من فرصة الحصول على عروض تنافسية بمواصفات عالية، وذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة.	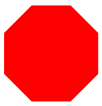	**مكررة**

العقد	مبلغ العقد
بناء جامعة السليمانية	٢٥٨,٩٤٦,٥٢٦ دولار أمريكي
إنشاء أبنية جاهزة لكلية التربية والعلوم	١,٣٨٣,٠٥٠,٥٠٠ دينار عراقي

المديرية العامة للبلديات – السليمانية

المديرية العامة للبلديات – السليمانية

١. ترقيم العقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا أن جميع عقود مديرية البلديات لا يتم إعطاؤها أرقام تعريفية.	نوصي بضرورة استحداث نظام لفهرسة العقود بحيث يتم ترتيب كافة العقود تسلسلياً تجنباً لتكرار العقود وتسهيلاً لعمليتي المتابعة والمراجعة وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة وحفاظاً على المال العام.		جديدة

المديرية العامة للبلديات – السليمانية			
٢. إعلانات المناقصة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال زيارتنا للمديرية العامة للبلديات/ السليمانية، لاحظنا بأن العقد الخاص ببناء جدار قلعة دزه بقيمة ٣٨٨,٥١٢,٠٠٠ دينار عراقي قد تم الإعلان عنه في مقر المديرية فقط. إن الإعلان عن المناقصات العامة في صحف متعددة يساعد المديرية في تحقيق أهداف المناقصات وكذلك يزيد من فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.	نوصي المديرية بضرورة نشر المناقصات العامة في ثلاث صحف على الأقل كما هو مطلوب ضمن تعليمات التعاقد و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة على عملية التعاقد.		جديدة

المديرية العامة للبلديات – السليمانية			
٣. الحصول على البيانات المتعلقة بتفاصيل مصاريف المشروع			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا، لاحظنا ان مديرية بلديات محافظة السليمانية ورئاسة بلدية السليمانية لا تحتفظ أو توفر البيانات المتعلقة بتفاصيل النفقات لكل مشروع من إجمالي التمويل المقدم من وزارة المالية. ومن خلال إطلاعنا على الحسابات المصرفية في سجل الأستاذ العام، فقد توصلنا إلى المبالغ المتعلقة بالمشاريع، ولكننا لم نتمكن من الحصول على بيانات تفاصيل إجمالي الأموال المجهزة لكل مشروع. لتحسين الرقابة الداخلية على المشاريع، فإن تفاصيل النفقات لكل مشروع ينبغي مطابقتها مع مجمل التمويل المقدم من وزارة المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب مثل هذه التقارير الشهرية بصورة منتظمة يؤدي إلى صعوبات في السيطرة من قبل الإدارة على عملية الصرف لكل مشروع، مقارنة الصرف إلى الموازنة لكل مشروع وتحديد الوضع المالي والموارد المتبقية للوقت الذي يتم احتياجه خلال فترة المشروع.	قامت مديرية البلديات/ السليمانية خلال عام ٢٠٠٧ بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة التفاصيل المطلوبة حيث يتم تزويد مدير هذه المديرية بتقرير شهري يتضمن هذه التفاصيل.		✓

المديرية العامة للبلديات – السليمانية

٤. حسابات الأستاذ الفرعي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن مديرية البلديات في السليمانية لا تحتفظ بحساب أستاذ فرعي لكل مشروع تحت التنفيذ. وبدلا من ذلك، فان السجلات المحاسبية تأخذ شكل قيود يومية للأستاذ العام لحساب البنك والتي تتضمن تصنيفات المصاريف وفقا لتصنيفات الموازنة. إن ذلك يؤدي إلى انخفاض السيطرة على الصرف، كلفة المشروع، الكلفة المتبقية المتوقعة وتوقعات الإدارة في إتمام وتقدم المشاريع.	نوصي بضرورة الاحتفاظ بسجلات محاسبية تتضمن الأستاذ الفرعي لحسابات كل مشروع قائم حتى تتمكن المديرية من الرقابة على كلفة كل مشروع على حدى. على أن يرتبط الأستاذ الفرعي بالأستاذ العام من خلال إثبات الرصيد الشهري لكل مشروع. و ذلك لمزيد من إجراءات الضبط و الرقابة على المشاريع قيد التنفيذ.		**مكررة**

المديرية العامة للبلديات – السليمانية

٥. المطابقات المصرفية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا ان مطابقة حسابات المصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ غير منجزة بصورة صحيحة لدى مديرية البلديات في السليمانية حيث كانت مطابقة المصرف تتضمن أخطاء حسابية. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن المطابقة غير مفحوصة بصورة صحيحة ولم يتم متابعتها. كما لاحظنا بأن القسم المالي لا يعد قائمة بتفاصيل الشيكات الموقوفة وغير المسحوبة من الحساب المصرفي للوزارة.	نوصي بضرورة إعداد مطابقات المصرف بصورة صحيحة والتي ستكون متابعتها والرقابة عليها من قبل المستويات المناسبة في الوزارة. بالإضافة إلى ان كافة فقرات المطابقة ينبغي ان تفحص بصورة صحيحة عند إعدادها. وكذلك نوصي لمتابعة وتحديث المعلومات للقوائم التفصيلية لكل فقرات المطابقة من اجل تسوية ملائمة ومراقبة حسابات البنك.	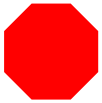	**مكررة**

المديرية العامة للبلديات – السليمانية

٦. إعلانات المناقصة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال زيارتنا، لاحظنا بأن المناقصات العامة في مديرية البلديات في السليمانية قد تم الإعلان عنها في صحيفة محلية واحدة، ولم يتم الإعلان في صحف محلية متعددة، بالإضافة لذلك، فإن المناقصات المباشرة للشركات الأجنبية لم يتم الإعلان عنها في صحف أجنبية أو عن طريق شبكة المعلومات (الانترنت)، ووسيلة الإعلان الوحيدة هي الصحيفة المحلية. إن الإعلان عن المناقصات العامة في صحف محلية متعددة، صحف أجنبية، واستخدام شبكة المعلومات (الانترنت) يساعد الإدارة في تحقيق أهداف المناقصات العامة من خلال الإعلان عن المناقصة وكذلك يزيد من فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.	نوصي بضرورة النشر والإعلان عن المناقصات العامة في صحف محلية وأجنبية متعددة مخصصة لها، كما يجب ان يتم الإعلان عن المناقصات العامة باستخدام الموقع الالكتروني للحكومة وبقية المواقع الالكترونية للأسواق والمنتجين ذات العلاقة لزيادة فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.		**مكررة**

المديرية العامة للبلديات – السليمانية			
٧. أوامر تشكيل اللجان			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال زيارتنا للمديرية العامة للبلديات/السليمانية، لاحظنا أن أوامر تشكيل لجان تحليل العروض ولجان اختيار العروض كانت غير متوفرة لدى القسم المالي. إن الأوامر الإدارية لتشكيل تلك اللجان تمثل جزء أساسي من متطلبات توثيق إجراءات المناقصات والتي ينبغي ان تكون محفوظة بشكل مناسب في قسم المحاسبة وتجهز إلى الإدارة والمدققين في حالة طلبها.	خلال عام ٢٠٠٧، تم الإحتفاظ بنسخة من الاوامر الإدارية الخاصة بلجان تحليل واختيار العروض.		✓